إندونيسيا 2022

المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث

الانتقال من المخاطر إلى القدرة على الصمود:

نحو تحقيق التنمية المستدامة للجميع في عالم متحول في ظل جائحة كوفيد - 19

الدورة السابعة
بالي، إندونيسيا،
23-28 أيار/مايو 2022

أحداث المؤتمر

تستضيفه
حكومة إندونيسيا

يتمّ عقده وتنظيمه بواسطة
UNDRR
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

جدول المحتويات

1. حول مؤتمر الحد من مخاطر الكوارث 5
شكر وتقدير 6
مقدمة 9
موجز المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث 2022 10
خطة البرنامج 17
إحصائيات المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث 2022 19
شكل المؤتمر 20
الإدماج وتعزيز إمكانية الوصول 21
الإجراءات الاحترازية للحماية من فيروس كورونا 22
الاستدامة 23

2. البرنامج الرسمي 24
الحفل الافتتاحي 25
اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية 26
الحوارات رفيعة المستوى 29
الاجتماعات العامة لاستعراض منتصف المدة 36
البيانات الرسمية 41
الجلسات المواضيعية 41
الجلسات الخاصة 64
حفل الختام 67

3. البرنامج غير الرسمي 68
منصة الابتكار 69
منصة إيجنايت 70
مختبرات التعلم 73
جوائز ساساكاوا 74
الفعاليات الجانبية 77
الجولات الميدانية 111

4. الأيام التحضيرية 112
المؤتمر الثالث للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة 113
المنتدى الثاني لأصحاب المصلحة 116
النسخة الخامسة من المؤتمر العالمي لإعادة الإعمار (WRC5) 119
منتدى القادة المحليين 122

جميع الحقوق محفوظة© 2022 مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR)

7 شارع دو لا باي، CH 1211 جينيف 2، سويسرا. هاتف: 02 89 917 22 41+

01

حول المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث

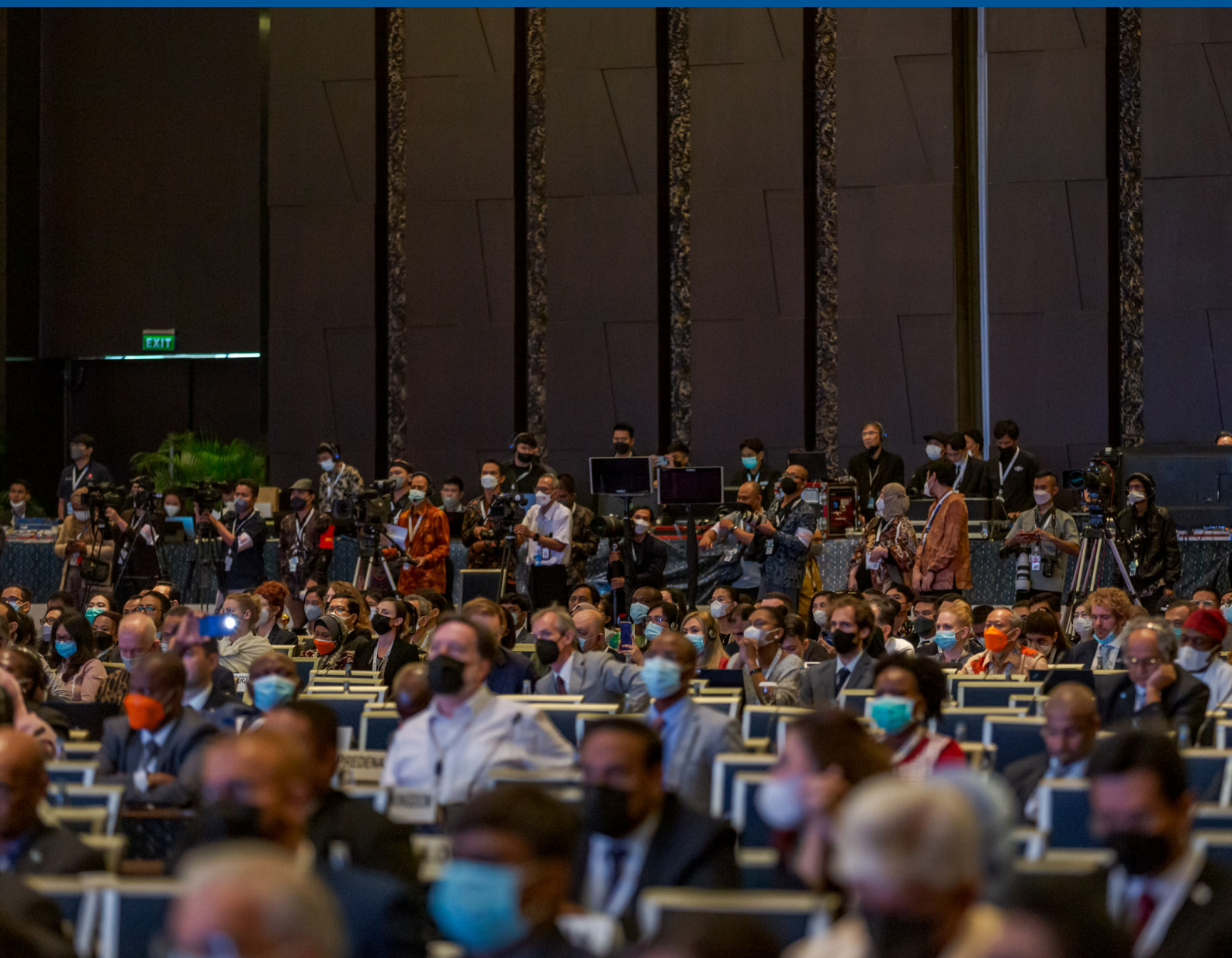

شكر وتقدير

يعرب مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عن خالص تقديره لحكومة إندونيسيا؛ لاستضافة المنتدى العالمي لعام 2022، ولإسهاماتها ودعمها السياسي والمالي والعيني القوي.

نوجه شكرًا خاصًا للجهات المانحة الآتية التي دعمت المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2022 بإسهامات مخصصة أو عينية (اعتبارًا من 16 آذار/مارس 2022): ألمانيا، وسويسرا، وأستراليا. ويود مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث أن يشكر العديد من الجهات المانحة الأخرى التي قدمت إسهامات غير مخصصة[1].

كذلك يعرب مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عن عميق شكره للعدد الكبير من المنظمات، والأفراد، والمتطوعين الذين أسهموا في الاستعدادات للمنتدى العالمي لعام 2022 .

كما يود مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث أن يشكر جميع الجهات المانحة والشركاء الآخرين الذين أسهموا في المنتديات الإقليمية لعام 2021، والمنتدى العالمي لعام 2022، ومشاركة أصحاب المصلحة من خلال إسهامات مخصصة وغير مخصصة في مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

1 ساهمت الجهات المانحة الآتية بتمويل غير مخصص لبرنامج عمل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في الفترة من 2021 إلى 2022: أستراليا، والصين، وجمهورية التشيك، وفنلندا، وفرنسا، وإسرائيل، واليابان، ولوكسمبورغ، والنرويج، والفلبين، وجمهورية كوريا، والسويد، وسويسرا.

المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2022

نُظمت الدورة السابعة للمؤتمر العالمي (GP2022) وعُقدت من جانب مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في الفترة من 23 إلى 28 أيار/مايو 2022، في بالي، بإندونيسيا، في ظل استضافة حكومة إندونيسيا. وقد ترأس هذا الحدث حكومة إندونيسيا بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمؤتمر العالمي باعتباره المنتدى العالمي لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث. وقد اجتمعت الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة ،وجميع أصحاب المصلحة معاً، في المؤتمر، لتبادل المعرفة ومناقشة أحدث التطورات والاتجاهات في الحد من مخاطر الكوارث، وتحديد الثغرات وتقديم توصيات للإسراع في تنفيذ إطار سينداي.

يمثل المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث آلية حاسمة في رصد التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي على المستوى العالمي. ومنذ عام 2007، عقدت سبع دورات للمؤتمرات العالمية. وتقر الجمعية العامة بالنتائج باعتبارها مساهمة في مداولات المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، الذي يعقد كل عام في تموز/يوليو، ومن ثم يسهم في التنفيذ الواعي بالمخاطر ورصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

عمل المنتدى العالمي لعام 2022 على تقييم تنفيذ إطار سنداي، والتوصية بإجراءات لصانعي السياسات، وتسليط الضوء على الممارسات الجيدة وزيادة مستوى التوعية. وقد تم تجميع النتائج في ملخص الرئيس المشارك، والذي يساهم في استعراض منتصف المدة الحكومي الدولي لإطار سنداي المقرر إجراؤه في عام 2023.

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

أنشئ مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في عام 1999 وفوض بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (56/195) ليكون بمنزلة مركز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة لتنسيق الحد من مخاطر الكوارث.

ويتمثل دور مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في دعم تنفيذ إطار سنداي، ومتابعته، واستعراضه بما في ذلك من خلال دعم الاتساق مع الأطر الدولية الأخرى، مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المحددة لها، وكذلك اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وهو وحدة تنظيمية تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، يترأسها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (SRSG). يتخذ مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث نهجا تنسيقيا بين أصحاب المصلحة المتعددين يقوم على العلاقات التي أقامها مع الحكومات الوطنية والمحلية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، من خلال العمل عبر شبكة من الشركاء العالميين.

مقدمة

مامي ميزوتوري

الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث السيدة

الانتقال من المخاطر إلى القدرة على الصمود:

نحو تحقيق التنمية المستدامة للجميع في عالم متحول في ظل جائحة كوفيد - 19

تعد الدورة السابعة للمؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث (GP2022) لحظة فارقة لإعادة النظر في النُهُج المتبعة في إدارة المخاطر. كان هذا التجمع هو الأول من نوعه منذ بداية جائحة كوفيد19-. وعلى الرغم من التحديات، شهد المؤتمر العالمي -الذي انعقد في شكل هجين- مستوى قياسيًا من المشاركة، إذ شارك ما يقرب من 5000 شخص من إجمالي 185 دولة. بالإضافة إلى كونه المؤتمر العالمي الأكثر شمولاً والذي يمكن الوصول إليه بكل سهولة، حيث شارك أكثر من 200 شخص من ذوي الإعاقة بشكل شخصي. أود أن أعرب عن تقديري العميق لحكومة جمهورية إندونيسيا، ولا سيما للوكالة الوطنية لإدارة الكوارث (BNPB)، لاستضافتها الرائعة للمؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث 2022 في ظل هذه الظروف الصعبة.

نُظم المؤتمر العالمي تحت شعار الانتقال من المخاطر إلى القدرة على الصمود: نحو تحقيق التنمية المستدامة للجميع في عالم متحول ّ في ظل جائحة كوفيد19-، حيث تناول المؤتمر الدروس المستفادة من الوباء والمسارات المختلفة للتعامل مع الطوارئ المناخية. شدد المؤتمر العالمي على الإجراءات اللازمة لتعزيز الجهود المبذولة لوضع العالم على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث بناءً على المؤتمرات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث التي استضافتها حكومات جامايكا، وكينيا، والمغرب والبرتغال في عام 2021.

امتد المؤتمر العالمي على مدار خمسة أيام، وتضمن ثلاثة أيام رسمية أتاحت - من بين أمور أخرى - المجال لاثنين من اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية وثلاث مشاورات عامة حول استعراض منتصف المدة لإطار سينداي، ويومين تحضيريين نظم خلالهما الشركاء المؤتمر الثالث للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة (MHEWC-III)، والإصدار الخامس من المؤتمر العالمي لإعادة الإعمار (WRC5)، ومنتدى القادة المحليين، ومنتدى أصحاب المصلحة.

كما أُدرجت نتائج المؤتمر العالمي في أجندة بالي الخاصة بآليات تعزيز القدرة على الصمود. تدعو التوصيات السبع للمؤتمر إلى: (1) إعادة تشكيل حوكمة المخاطر لضمان المسؤولية المشتركة لإدارة المخاطر عبر القطاعات. (2) يجب سن القوانين المتعلقة بتمويل الحد من مخاطر وإدراجها في أطر التمويل الوطنية المتكاملة. (3) تشجيع الحكومات على الالتزام ببنود مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ COP26 بهدف تعزيز تمويل آليات التكيف والقدرة على الصمود. (4) تمكين الأشخاص الأكثر عرضة للخطر تحت شعار " لا تصريف لشؤوننا دون مشاركتنا ". (5) الدعم الكامل لنداء الأمين العام للأمم المتحدة بأهمية تغطية أنظمة الإنذار المبكر لكل شخص على وجه الأرض في غضون خمس سنوات. (6) أن يطبق العالم الدروس المستفادة من الوباء للتعافي بشكل أفضل وأكثر إنصافاً للبشر واهتمامًا بالبيئة. (7) أن تشارك جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة بقوة في استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سينداي.

آمل أن تستمتع بقراءة هذه الإجراءات وأن تعمل داخل مؤسستك لتطبيق ما ورد في أجندة بالي للقدرة على الصمود. نتطلع بالفعل إلى الترحيب بالعديد منكم في المؤتمر الوزاري لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن الحد من مخاطر الكوارث في مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والذي ستستضيفه حكومة أستراليا في سبتمبر، والمؤتمر العالمي المقبل للحد من مخاطر الكوارث، الذي سيعقد في سبتمبر أيلول 2025 في جنيف، سويسرا.

موجز المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث 2022

خطة بالي لتعزيز آليات القدرة على الصمود

لقد كان المؤتمر العالمي 2022 بمثابة دعوة للصحوة بهدف تحسين التدابير الوقائية ووقف دوامة الكوارث المتزايدة بما تخلفه من مخاطر وأضرار. نُشر الموجز الرئيسي للمؤتمر -أو كما يُعرف أيضًا باسم خطة بالي لتعزيز آليات القدرة على الصمود- في 27 مايو والذي يتضمن دعوة قوية للعمل.

خطة بالي لتعزيز القدرة على الصمود

الانتقال من المخاطر إلى القدرة على الصمود: نحو تحقيق التنمية المستدامة للجميع في عالم متحول ّ في ظل جائحة كوفيد19-

مقدمة:

1. عُقدت الدورة السابعة للمؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث في الفترة من 25 إلى 27 أيار / مايو 2022 في بالي، إندونيسيا. برئاسة معالي الوزير البروفيسور مهاجر أفندي، الوزير المنسق للتنمية البشرية والشؤون الثقافية بجمهورية إندونيسيا، والسيدة مامي ميزوتوري، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. نُظم المؤتمر العالمي في شكل هجين حيث تضمن مشاركة أكثر من 5000 شخص من 185 دولة. وقد ظهر بوضوح -من خلال المؤتمر- التقدم المحرز في تحقيق التكافؤ بين الجنسين وتسهيل إمكانية الوصول. إذ شغلت النساء نصف أعضاء فريق المناقشة و40 في المائة من المشاركين. كما شارك أكثر من 200 شخص من ذوي الإعاقة في حلقات النقاش، وهو ضعف العدد المشارك في المؤتمر العالمي لعام 2019.

2. نُظم المؤتمر العالمي في وقت يتعافى فيه العالم من وباء كوفيد19-، بينما يواجه التأثيرات المتزايدة لحالة الطوارئ المناخية. وقد تفاقمت آثار هذه الكوارث بسبب الصراعات، بما في ذلك الحرب في أوكرانيا، التي عطلت سلاسل التوريد العالمية، وأدت إلى التضخم، وهددت الأمن الغذائي، مما زاد من تعميق نقاط الضعف لدى الأشخاص الذين يعيشون في أكثر مناطق العالم عرضة للكوارث.

3. قدم موضوع المؤتمر العالمي، الانتقال من المخاطر إلى القدرة على الصمود: نحو تحقيق التنمية المستدامة للجميع في عالم متحول ّ في ظل جائحة كوفيد19-، دروسًا مستفادة من الوباء ومسارات لمعالجة حالة الطوارئ المناخية. شدد المؤتمر العالمي على الإجراءات العاجلة اللازمة لتسريع الجهود المبذولة لوضع العالم على المسار الصحيح لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث.

4. شجع رئيس إندونيسيا -بصفته مضيف المؤتمر العالمي- المجتمع الدولي على تعزيز التعاون في مجال إدارة مخاطر الكوارث وآليات القدرة من خلال نشر ثقافة الحد من المخاطر؛ والاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ وإنشاء البنية التحتية المقاومة للكوارث؛ وتنفيذ الالتزامات الدولية. وتماشيًا مع رئاسة إندونيسيا لمجموعة العشرين تحت شعار "نتعافى معًا لنتعافى بقوة" قدم المؤتمر العالمي فرصة مميزة في الوقت المناسب لإبراز أهمية وقيمة التعددية الشاملة والمترابطة، بالإضافة إلى التضامن والتعاون الدوليين.
5. سبق المؤتمر العالمي، في 23 و24 مايو 2022، المؤتمر الثالث للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، والدورة الخامسة للمؤتمر العالمي لإعادة الإعمار، ومنتدى إشراك أصحاب المصلحة، ومنتدى القادة المحليين.

تقييم التقدم المُحرز

6. قدم المؤتمر العالمي لعام 2022 تقييمًا للتقدم المحرز في تنفيذ إطار سينداي، بناءً على خبرة المتخصصين وصانعي السياسات على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية؛ بالإضافة إلى التقدم الذي أبلغت عنه الدول الأعضاء من خلال مراقب إطار سينداي وتقرير التقييم العالمي للأمم المتحدة لعام 2022 بشأن الحد من مخاطر الكوارث، وتقارير أخرى حديثة مثل تقرير التقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

7. كما شكلت نتائج المؤتمرات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث -والتي استضافتها حكومات جامايكا، والمغرب، وكينيا، والبرتغال عام 2021- مدخلات مهمة في المؤتمر العالمي لعام 2022. سلطت هذه المؤتمرات الضوء على التعاون الإقليمي والدولي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز بيانات الخسائر الناجمة عن الكوارث والمخاطر، وأنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والقائمة على التأثير من أجل الإجراءات الاستباقية والمبكرة، والسلامة المدرسية الشاملة، وتعزيز القيادة الشبابية، وإدارة التراث. تم الاتفاق على إدراج الحد من مخاطر الكوارث في المراجعات الوطنية الطوعية (VNRs) كآلية رئيسية لتعزيز التنمية الواعية بالمخاطر.

8. على الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ليست على المسار الصحيح، ويمكن أن يساعد التنفيذ الكامل لإطار سينداي المجتمع الدولي على العودة إلى المسار الصحيح نحو خطة عام 2030. أظهر مراقب إطار سينداي تقدم 155 دولة، بزيادة قدرها 33 في المائة منذ تقرير المؤتمر العالمي لعام 2019.

9. كان هناك انخفاض ملموس في الوفيات المرتبطة بالكوارث من أكثر من 104،000 حالة وفاة في السنة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى ما متوسطه 81،000 حالة وفاة في السنة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، فإن جائحة كوفيد19- أوقفت هذا الانخفاض وعكست الاتجاه. تستمر الخسائر الاقتصادية المرتبطة بالكوارث في الارتفاع.

10. منذ المؤتمر العالمي لعام 2019، زاد عدد الدول التي تقدم تقارير عن وضع استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث بمقدار الثلث، حيث وصل العدد الآن إلى 123 دولة. أبلغت الدول عن زيادة في النُهُج متعددة القطاعات والتي تعمل على معالجة مختلف المخاطر، بالإضافة إلى التفاعل والتخطيط للتكيف مع تغير المناخ.

11. في حين تم إحراز بعض التقدم، مثل تطوير آليات تمويل جديدة وإقامة روابط أفضل بالعمل المناخي، لا تزال البيانات تشير إلى عدم كفاية الاستثمار والتقدم في مجال الحد من مخاطر الكوارث في معظم الدول، ولا سيما الاستثمار الوقائي.

12. لا يزال فهم المخاطر محدوداً، لا سيما فيما يتعلق بالمخاطر الناشئة والمستقبلية، على الرغم من السياسات الحكومية المتفاعلة. تشير أقل من نصف الدول التي قدمت تقارير وفقًا لأهداف إطار سينداي إلى وجود معلومات مناسبة للأهداف الموضوعة، والتي يمكن الوصول إليها وتنفيذها فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث. غالبًا ما تتسبب النُهُج المنعزلة، والمحدودة داخل كل قطاع على حدة، أو تلك المنحصرة داخل حدود الدولة في إعاقة الإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث.

13. أبلغت 95 دولة فقط عن وجود أنظمة إنذار مبكر للأخطار المتعددة MHEWS اعتبارًا من أبريل 2022، على الرغم من الاتفاق واسع النطاق على أن الاستثمار في الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة يؤدي إلى اتخاذ إجراءات مبكرة. تعد التغطية في أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية منخفضة بشكل واضح.

المضي قدمًا في تنفيذ إطار سينداي:

14. أجرت ما لا يقل عن 84 دولة مشاورات واستعراضات وطنية في وقت انعقاد المؤتمر العالمي، كما وُضعت تقارير المدخلات في استعراض منتصف المدة لإطار سينداي، إلى جانب العديد من أصحاب المصلحة والمشاورات الموضوعية.
15. اعتُبر المؤتمر العالمي بمثابة نداء لتنبيه الدول للإسراع بتطبيق أولويات إطار سينداي لوقف دوامة زيادة تأثيرات الكوارث ومخاطرها. كانت إحدى التوصيات الأساسية هي تطبيق نهج "التفكير بعيد المدى" على جميع الاستثمارات وعمليات اتخاذ القرار، وإشراك الحكومة والمجتمع بأسره في الحد من مخاطر الكوارث.

16. يتعين على الدول تطوير قدراتها على رصد التأثيرات، والتوجهات، والتطورات بشكل فعال لتنفيذ إطار سينداي، بهدف سد فجوات البيانات. يجب مواءمة مؤشرات التقدم في التنمية الوطنية مع تلك الخاصة بإطار سينداي من أجل دمج الحد من المخاطر في عمليات التخطيط واتخاذ القرار نحو التنمية المستدامة. يجب على المنظمات الإقليمية تعزيز عمليات الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في إطار سينداي.

17. ينبغي دعم نُهج تقييم المخاطر الجديدة والمحسّنة، مثل التحليلات التنبؤية والاستبصار الاستراتيجي، على جميع المستويات. تحتاج الدول إلى أن تكون قادرة على تقييم الأضرار المرتبطة بالمخاطر المتتالية والمتفاقمة والأزمات المعقدة بشكل أفضل، من خلال جعل البيانات متاحة بسهولة أكبر لتنفيذ الاستراتيجيات طويلة الأجل. ينبغي تعزيز تقييم المخاطر البيولوجية والبيئية والتكنولوجية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمخاطر المستحدثة، بما يتماشى مع نهج المخاطر المتعددة لإدارة مخاطر الكوارث.

18. هناك فرصة لتعديل التركيز المتمحور حول المخاطر النظمية ليكون التركيز موجهًا نحو التحليل النظمي للمخاطر، والذي يشمل قابلية للتأثر والمواجهة كعناصر أساسية. تتطلب حالة الطوارئ المناخية تركيزًا أقوى على تطوير سيناريوهات المناخ ووضع نماذج لتقييم المخاطر والبنية التحتية لاختبار قدرات إدارة مخاطر الكوارث.

19. يجب إحراز المزيد من التقدم لتطوير الأدوات المستخدمة لتجميع البيانات المتعددة التي تولدها مختلف القطاعات، بما في ذلك بناء الترابط بين أنظمة إدارة المعرفة. تحتاج نظم البيانات، بما في ذلك البيانات المصنفة، إلى تعزيز قابلية التشغيل البيني عبر الأنظمة، فضلاً عن تعليقات المعرفة المحلية وآراء الخبراء.

20. يتيح التعاون مع القطاع الخاص، على سبيل المثال، الاتصالات السلكية واللاسلكية والتأمين، والأوساط العلمية فرصة الوصول إلى بيانات المخاطر والإنذار المبكر، واستخدامها، ونشرها، إلى جانب استخدام مصادر البيانات المفتوحة. يتيح التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام ترجمة المعلومات العلمية إلى إجراءات منفذة.

21. ينبغي تكثيف الحوار والتواصل بشأن المخاطر. يجب تشجيع الحلول المبتكرة والتحول الرقمي لمعالجة العقبات التي تقف في طريق عملية التواصل وذلك لتعزيز فهم المخاطر ذات الصلة. هناك حاجة إلى رسائل محددة السياق وملائمة للمجتمع إلى جانب تعزيز المعرفة والحكمة التراثية والمحلية للسكان الأصليين، والتي طُورت عبر الأجيال في جميع أنحاء العالم، وذلك من أجل زيادة تعزيز الممارسات العلمية والمعرفة وتعزيز الجهود المبذولة لزيادة الوعي بالمخاطر.

22. ينبغي تصميم نظم جديدة تضع في اعتبارها علم السلوك، والتحيزات المعرفية، والدور المؤثر الذي تلعبه انطباعات وتصورات الناس عن المخاطر، إلى جانب نشر الوعي المجتمعي بالمخاطر والقدرة على الصمود. يمكن تعزيز إجراءات الحد من المخاطر عند تصميم المنتجات والخدمات واختبارها للنظر في كيفية اتخاذ المجتمعات للقرارات بشأن إدارة المخاطر.

23. إن الهدف المشترك للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ هو الحد من قابلية التأثر وتعزيز الإمكانيات والقدرة على الصمود. يُعد النهج الشامل لإدارة مخاطر الكوارث والمناخ أمرًا أساسيًا لإجراء التحول نحو الخطط والسياسات المتكاملة، مدعومة بفهم مشترك للمخاطر وإشراك لمختلف المؤسسات. يمنع تقارب الميزانيات العامة تجزئة الموارد المحدودة بالفعل، بينما يطلق العنان للتمويل المتعلق بالمناخ والكوارث. ينبغي توسيع نطاق هذه النُهج الشاملة لتشمل أكثر القطاعات ضعفاً، مثل القطاع الزراعي، الذي تظهر عليه معظم الخسائر الناجمة عن الكوارث.

24. إن توسيع نطاق الإدارة الشاملة للكوارث ومخاطر المناخ، ولا سيما في السياقات الضعيفة للغاية، هو أمر خارج عن اختصاص منظمة واحدة ويتطلب شراكات واسعة. يعد مركز التميز المتخصص في آليات القدرة على الصمود بوجه التغيرات المناخية والكوارث -والذي أُطلق مؤخرًا- نتاج جهد جماعي لهيئات الحد من مخاطر الكوارث، وتغير المناخ، والمساعدات الإنسانية بهدف تعزيز وتيرة العمل الوقائي، خاصة للفئات الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب.

25. لقد ثبت أن التعاون الإقليمي والعالمي في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك نظام الإنذار المبكر عن الكوارث وتبادل البيانات، فعال للغاية. ولذلك، ينبغي تعزيز دور المنظمات الإقليمية في تنفيذ إطار سينداي بشكل أكبر.

26. أظهرت التجارب المشتركة قيمة وأهمية تعزيز الروابط الوطنية والمحلية والتعاون فيما بين السلطات المحلية لتعزيز الإمكانيات والقدرة على الصمود على الصعيد المحلي. يجب تعزيز الدعم على المستوى المحلي، بما في ذلك المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية، من خلال نُهُج مبتكرة لبناء القدرة على الصمود ومن خلال الشراكات التي تسعى لتحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، كأن تصبح المدن قادرة على الصمود وفقًا لخطة 2030 (MCR2030).

27. يجب أن تكون قيادة الحد من مخاطر الكوارث أكثر شمولاً. يمكن القيام بالمزيد لتعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة النساء والفتيات في عملية القيادة بالإضافة إلى اتخاذ وتنفيذ القرارات. يجب وضع أهداف وجداول زمنية محددة لتحقيق التوازن بين الجنسين وخطة عمل جنسانية لتحقيق إطار سينداي. كما يجب دعم السياسات والبرامج من خلال فهم الأبعاد الجنسانية لمخاطر الكوارث. ينبغي تسهيل زيادة الاستثمار في منظمات وشبكات المجتمع المدني التي تقودها النساء من أجل مشاركتها الفعالة وتأثيرها في صنع القرار.

28. علاوة على ذلك، فإن تثقيف الشباب والشراكة معهم بشأن إدارة مخاطر الكوارث يكفل توسيع نطاق مشاركتهم في إجراءات بناء القدرة على الصمود لتشمل صنع السياسات ذات الأثر المشترك بين الأجيال. كما أن إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في التصميم، والتخطيط، والقيادة يضمن حمايتهم وتقليل نقاط ضعفهم من خلال تدابير الحد من مخاطر الكوارث. يجب أيضًا التخلص من الانحياز، بالإضافة إلى تقييم عوامل التمكين والفرص والعوائق لوضع سياسات وبرامج مناسبة.

29. ينبغي إدراج الأحكام المتعلقة بالتشرد بسبب الكوارث والأشكال الأخرى للتنقل البشري في السياسات والاستراتيجيات الوطنية والمحلية والإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، كما فعلت بعض الدول. ينبغي تقييم مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث والحد منها، بما في ذلك معالجة الأسباب الكامنة وراء هذا النزوح والاستعداد لعواقبه السلبية.

30. ينبغي أن تراعي تدفقات التمويل الدولية الحاجة الكبيرة وعبء الديون الثقيل للبلدان النامية. يجب تسهيل الحصول على التمويل، كما يجب تعزيز القدرات الوطنية والمحلية لتطوير مشاريع قابلة للتمويل تدعم الصمود وتمكين المجتمعات. يمكن أن تساعد التدابير البديلة لتوجيه الاستثمارات خارج الناتج المحلي الإجمالي -مثل استخدام تقييم الضعف متعدد الأبعاد- على توجيه التمويل الوقائي وبناء القدرة على الصمود.

31. يضمن التمويل المبتكر واللامركزي للحد من مخاطر الكوارث وصول الموارد إلى المجتمعات والأفراد قبل وقوع الكوارث. يمكن تعزيز ذلك من خلال مخصصات في ميزانيات الحكومات دون الوطنية والمحلية لإدارة الخسائر المحلية، والتمويل المجمع على المستوى المحلي، والترتيبات المالية والمؤسسية المجهزة مسبقًا.

32. يتطلب تحفيز الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث مراعاة كيفية تأثير الاستثمارات على قابلية التأثر بالكوارث والتعرض لمخاطرها عبر الأنظمة وإدماج الآثار المتوقعة في قرارات الاستثمار. يجب استيعاب المخاطر الحالية والمتوقعة في تمويل القطاعين العام والخاص.

33. تحتاج الحكومات إلى تعزيز استثمارات الحد من المخاطر وتشجيع الاستثمار الوقائي على المدى الطويل وبناء القدرة على الصمود من خلال بيئة قانونية وتنظيمية مشجعة للاستثمار العام والخاص. ومع بدء تعافي العالم من آثار جائحة كوفيد19-، تظهر الحاجة الملحة إلى الاستثمار المستدام في إعادة بناء النظم الصحية وتعزيزها، لا سيما على مستوى المجتمع، وذلك لضمان المساواة.

34. للقطاع الخاص دور رئيسي حيث يمكن تعزيز السلوك التجاري الواعي بالمخاطر الذي يشمل الكشف عن المخاطر، والإبلاغ عن مساهمتها في بناء القدرة على الصمود والسلامة في مكان العمل، وغيرها من الأمور. يجب بذل المزيد من الجهود لتعزيز قدرة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الصمود، بما في ذلك زيادة الوعي والقدرة على استغلال مختلف الأدوات لدعم تخطيط استمرارية الأعمال، ومعالجة أوجه عدم المساواة عبر سلاسل القيمة والإمداد، والتمويل الصغير المستهدف.

35. إن القدرة على صمود البنية التحتية هي حجر الزاوية في التنمية المستدامة. يجب أن تشمل الاعتبارات الأساسية فهم المخاطر التي تتعرض لها البنية التحتية والخدمات التي تقدمها، بالإضافة إلى تخطيط استخدام الأراضي. تعد الأدوات المرتبطة بالصناعة، مثل معايير التصنيف لتوجيه قرارات الاستثمار في البنية التحتية -بما في ذلك العقارات- من الجوانب المفيدة في تطوير المعايير الخاصة بالقطاع. أعرب المؤتمر العالمي عن أهمية وضع مبادئ ومعايير لصمود البنية التحتية وذلك لحماية الاستثمارات العالمية.

36. على الرغم من تعرض الطبيعة للخطر من جراء المناخ والكوارث، فإنها تقدم أيضًا حلولاً لبناء القدرة على الصمود. ينبغي اعتبار النظم الإيكولوجية بمثابة بنية تحتية حيوية، مما يجلب منافع بيئية واجتماعية واقتصادية وثقافية. يجب أن يشمل تقييم الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث تقييم الخسائر المتعلقة بالنظام الإيكولوجي. يجب دمج الحلول القائمة على الطبيعة في الخطط والسياسات والتي تصبح أكثر فاعلية في تقديم المنافع الاجتماعية والاقتصادية عندما تُصمم بالشراكة مع المجتمعات المحلية التي تفهم تمامًا أراضيها ومنطقتها. تساعد مثل هذه الأساليب على تحرير تدفقات التمويل غير المستغلة، مثل السندات الخضراء والزرقاء (الاستثمارات الموجهة لتعزيز استدامة المسطحات الخضراء والمسطحات المائية) والتمويل المختلط.

37. ينبغي تقليص فجوات الحماية من خلال الاستثمارات في الحماية الاجتماعية وحلول التأمين ميسورة التكلفة من خلال الأقساط ودعم رأس المال، إلى جانب التمويل الصغير والتمويل القائم على التنبؤ. يجب على قطاع التأمين تحفيز الحد من المخاطر والوقاية منها، وبالتالي تقليل المخاطر المتبقية وتكلفة التأمين. يجب أن تكون الحماية الاجتماعية قابلة للتكيف ومستجيبة للصدمات، بحيث يمكن زيادتها بسرعة قبل وقوع الكارثة، وكجزء من التعافي وإعادة التأهيل للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية. ينبغي العمل على زيادة الاستثمارات في مخططات الحماية الاجتماعية هذه، وتشجيع النظام البيئي التمكيني على المستوى المحلي لضمان المشاركة الشاملة.

38. لم تطبق إجراءات "التعافي بشكل أفضل" من جائحة كوفيد19- على أرض الواقع حتى الآن. أدت جائحة كوفيد19- وإلى تعميق عدم المساواة ونقاط الضعف وإخراج التنمية عن مسارها الصحيح بالنسبة للفئات الأشد فقراً والأكثر تعرضاً للخطر. دعا المؤتمر العالمي إلى مراعاة الطبيعة الديناميكية لقابلية التأثر وأوجه الضعف المتداخلة في عمليات تقييم المخاطر والتخطيط والتمويل.

39. إن مبدأ "عدم ترك أي فئة تتخلف عن الركب" هو البند الأساسي الذي تركز عليه خطة 2030. أقر المؤتمر العالمي بمساهمة أصحاب المصلحة من غير الدول في بناء القدرة على الصمود على جميع المستويات. قدمت أكثر من 600 منظمة تعهدات طوعية تجاه تنفيذ إطار سينداي ومواصلة تقديم التقارير حول التقدم المحرز.

40. في الوقت الحالي، تم تخصيص الغالبية العظمى من الإنفاق العام على تعافي البنية التحتية وليس لدعم المتضررين. يكون التعافي وإعادة الإعمار أكثر نجاحًا عندما يكونان مدفوعين بالمجتمع المحلي، ومعالجة أوجه عدم المساواة من خلال نُهُج مستجيبة للتنوع الجنسي ونُهُج قائمة على حقوق الإنسان.

الاعتبارات النهائية والمضي قدمًا

41. يجب ألا يقتصر التخطيط الاستباقي للكوارث وتقييمات احتياجات ما بعد الكوارث على الأضرار والخسارة فقط، بل يجب أن يشمل الآثار الاجتماعية والاقتصادية بشكل أوسع. يعد هذا النهج أكثر فاعلية في تحقيق نتائج اجتماعية تحولية ذات فوائد طويلة الأجل للحد من الفقر وعدم المساواة.

42. ينبغي تعزيز طرق تقييم فعالية نظم الإنذار المبكر. يمكن أن يكون لكوادر متطوعي الإنذار المبكر المجتمعي تأثير كبير ويجب ربطهم بالأنظمة الرسمية.

43. ينبغي دمج الحد من مخاطر الكوارث في الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام للتغلب على الطبيعة الممتدة والمتكررة للأزمات، وتعزيز الأمن الغذائي المحلي والعالمي. تستحق الدول المتضررة من النزاعات والأزمات الإنسانية مزيدًا من الاهتمام. يمكن أن تؤدي تقييمات وأنشطة المخاطر المشتركة المدعومة بتمويل مرن وطويل المدى للحد من مخاطر الكوارث، إلى تعزيز نتائج القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث والعمل المناخي والحفاظ على السلام.

44. للوفاء بخطة عام 2030، يجب إدماج الحد من مخاطر الكوارث في صميم سياسات وتشريعات وخطط التنمية والتمويل. دعا المؤتمر العالمي إلى تحويل آليات إدارة المخاطر لضمان أن تكون إدارة المخاطر مسؤولية مشتركة عبر القطاعات، والأنظمة، والنطاقات، والحدود الدولية. تُظهر الأمثلة أن العمل بشكل عرضي عبر الوزارات والإدارات على جميع المستويات يمكن أن يساعد الحكومات على كسر الصوامع المؤسسية.

45. لا يمكننا حساب التكلفة الحقيقية للكوارث وكذلك تكلفة عدم اتخاذ أي إجراءات ومقارنتها بالاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث إلا من خلال التغييرات النظمية . ظهرت أمثلة جيدة على الالتزام السياسي الواضح في شكل أهداف الميزانية التشريعية وآليات التتبع للحد من مخاطر الكوارث، والتي ينبغي تعزيزها وتكرارها. توجه استراتيجيات التمويل المخصصة للحد من مخاطر الكوارث الاستثمار وترتب أولوياته، وينبغي إدراجها في أطر التمويل الوطنية المتكاملة.

46. لاحظ المؤتمر العالمي الذي عُقد في منتصف الفترة بين الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف والدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف، أن مستويات الانبعاثات الحالية تتجاوز بكثير التخفيف منها، مما أدى إلى زيادة تواتر وشدة الأحداث الكارثية، مما يهدد تحقيق خطة عام 2030. دعا المؤتمر العالمي الحكومات إلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها خلال قمة غلاسكو لتعزيز التمويل بشكل كبير ودعم التكيف والقدرة على الصمود. هناك حاجة ملحة لتوسيع نطاق الحد من مخاطر الكوارث كجزء من الحل للتصدي لحالة الطوارئ المناخية، مع زيادة الطموح المناخي وتحقيق أهدافه. يوفر الهدف العالمي للتكيف وشبكة سانتياغو كجزء من آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار فرصًا مناسبة لجعل آليات وأدوات الحد من مخاطر الكوارث جزءًا لا يتجزأ من العمل المناخي.

47. يتفاوت تأثر الشعوب بالكوارث. وهذا يستدعي اتباع نهج تشاركي قائم على حقوق الإنسان ليشمل الجميع تحت مبدأ "لا تصريف لشؤوننا دون مشاركتنا" في تخطيط الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها. لذلك، ينبغي تعزيز الاستثمارات في المهنيين الشباب لتحفيز الابتكار والحلول الإبداعية. يجب أن يكون هناك التزام بالمشاركة المجتمعية والحد من مخاطر الكوارث التي يحركها المجتمع والتي تركز على الأطفال وتدعم الهياكل المحلية القائمة وبناء القدرة على الصمود.

48. قدم المؤتمر العالمي توصيات يمكن أن تدعم تنفيذ دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لضمان حماية كل شخص على وجه الأرض بواسطة أنظمة الإنذار المبكر في غضون خمس سنوات. يجب أن تأخذ الاستجابة للدعوة في الاعتبار سلسلة قيمة الإنذار المبكر الشاملة التي تركز على الشعوب - من تقييمات المخاطر إلى البنية التحتية والتواصل مع المجتمع المحلي. يجب أن تشمل أنظمة الإنذار المبكر مختلف المخاطر ويجب أن تكون شاملة للمجتمعات الأكثر عرضة للخطر مع القدرة المؤسسية والمالية والبشرية الكافية للعمل على الإنذارات المبكرة. سيؤدي توافر وجودة البيانات والموارد المالية والإدارة الفعالة وترتيبات التنسيق بين أصحاب المصلحة إلى تعزيز أنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة ولا سيما في الدول الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية.

49. يجب تطبيق الدروس التحولية المستفادة من جائحة كوفيد19- قبل أن تغلق نافذة الفرص. لا تعد نهج التعافي وإعادة الإعمار الحالية فعالة بما فيه الكفاية فيما يتعلق بحماية مكاسب التنمية وإعادة البناء بشكل أفضل وأكثر اهتمامًا بالبيئة والعدل الإنساني. تزداد الحاجة لتشجيع نظام متكيف ومتجاوب لإدارة مخاطر الكوارث مع تعاون أصحاب المصلحة المتعددين، مصحوبًا بالتعاطف والتضامن والتعاون وروح التطوع، ولا سيما لمعالجة عدم المساواة.

50. يساعد الإبلاغ الشامل والمنهجي -بما في ذلك الاستعراض القوي للتقدم المحرز في تحقيق الدول لجميع أهداف إطار سينداي- على وضع توصيات واضحة لاستعراض منتصف المدة لإطار سنداي. وجه المؤتمر العالمي دعوة قوية إلى جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة للمشاركة في استعراض منتصف المدة لفهم تحديات التنفيذ والعقبات وتصحيحات المسار المحتملة بوضوح لتسريع الجهود المبذولة لتحقيق هدف إطار سنداي بحلول عام 2030.

خطة عمل

برنامج المؤتمر العالمي GP2022

الجمعة 27 مايو

الجلسات المواضيعية 12
التعاون عبر الحدود لتعزيز القدرات والعمل
قاعة بيكاتو
10:30 - 9:00

الحوار رفيع المستوى 3:
تعزيز التمويل للوقاية من المخاطر
قاعة نوسا دوا
10:30 – 9:00

الجلسة المواضيعية 13
تضمين المخاطر في قرارات الاستثمار
قاعة سينجاراجا 1
12:45 - 11:15

الجلسة المواضيعية 5
تعزيز فهم وإدارة مخاطر الكوارث في السياقات الإنسانية
قاعة بيكاتو
12:45 - 11:15

الجلسة المواضيعية 8
عدم ترك أحد خلف الركب - تمكين الأشخاص الأكثر تعرضًا للخطر من خلال الحماية الاجتماعية
قاعة نوسا دوا
12:45 - 11:15

الغداء: 14:00 - 12:45

الجلسة المواضيعية 16
التمويل التحويلي – خيارات لبناء القدرة على الصمود
قاعة بيكاتو
15:45 - 14:15

الاجتماعات العامة لاستعراض منتصف المدة 3
إعادة النظر في التنمية المستدامة: الاستثمار برؤية استراتيجية لتعزيز القدرة على الصمود
قاعة نوسا دوا
16:30 - 14:00

حفل الختام:
قاعة نوسا دوا، مع استخدام قاعتي بيكاتو وسينجاراجا 1 لاستضافة أي عدد زائد
18:30 – 17:30

الخميس 26 مايو

الجلسة المواضيعية 4
تنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة للحد من المخاطر النظمية
قاعة بيكاتو
10:30 - 9:00

الحوار رفيع المستوى 3:
الدروس المستفادة من أزمة كوفيد19-: التعافي الاجتماعي والاقتصادي للجميع
قاعة نوسا دوا
10:30 – 9:00

الجلسة المواضيعية 2
تحديث البيانات وحلولها لإدارة مخاطر الكوارث
قاعة بيكاتو
12:45 - 11:15

الجلسة المواضيعية 9
التعافي الشامل والمرن في السياقات الحضرية
قاعة نوسا دوا
12:45 - 11:15

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري 2:
التفكير طويل المدى: توجيه النهج المتبع نحو تمويل الحد من مخاطر الكوارثقاعة سينجاراجا 1
13:00 - 10:30

الغداء: 14:00 - 12:45

الجلسة المواضيعية 14
تمويل الاستثمار المحلي من خلال استراتيجيات واعية بالمخاطر وقابلة للتمويل
قاعة سينجاراجا 2
15:45 - 14:15

الجلسة المواضيعية 6
تعزيز الحوكمة للحد من النزوح الناتج عن الكوارث
قاعة بيكاتو
15:45 - 14:15

الاجتماعات العامة لاستعراض منتصف المدة 1
توفير الموارد لتعزيز التنمية الإصلاحية والمستدامة الواعية بالمخاطر
قاعة نوسا دوا
16:30 - 14:00

الجلسة المواضيعية 10
بناء القدرة على الصمود من خلال التعافي
قاعة بيكاتو
18:00 – 16:30

الاجتماعات العامة لاستعراض منتصف المدة 2
ما وراء المخاطر الطبيعية – تفعيل النطاق الموسع لإطار سينداي
قاعة نوسا دوا
19:00 - 16:30

الأربعاء 25 مايو

الحوار رفيع المستوى 1
أين نقف؟ الآفاق العالمية والإقليمية بشأن تنفيذ إطار سنداي
قاعة نوسا دوا، مع استخدام قاعتي بيكاتو وسينجاراجا 1 لاستضافة أي عدد زائد
12:00 – 10:30

الحفل الافتتاحي:
قاعة نوسا دوا، مع استخدام قاعتي بيكاتو وسينجاراجا 1 لاستضافة أي عدد زائد
12:00 - 11:00

الغداء: 13:00 - 12:00

الجلسة المواضيعية 1
تحسين فهم وإدارة المخاطر النظمية – الكشف عن تقرير التقييم العالمي لعام 2022
قاعة بيكاتو
14:30 – 13:00

الجلسة المواضيعية 7
التنوع في قيادة الحد من مخاطر الكوارث
قاعة نوسا دوا
14:30 – 13:00

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري 1:
توسيع نطاق الحد من مخاطر الكوارث لمواجهة الطوارئ المناخية
قاعة سينجاراجا 1
17:30 - 15:00

الجلسة المواضيعية 11
بناء مستقبل أفضل: الاستثمار في القدرة على الصمود للجميع
قاعة بيكاتو
16:45 - 15:15

الجلسة المواضيعية 3
كسر الحواجز – نحو نهج متعددة المخاطر ومتعددة القطاعات لغدارة المخاطر
16:45 - 15:15

الجلسة المواضيعية 15
الإنذار المبكر والعمل المبكر
قاعة بيكاتو
19:00 – 17:30

حوار رفيع المستوى 2
تقوية الكارثة وإدارة مخاطر المناخ في المستوى الوطني والمحلي لتسريع التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة
قاعة نوسا دوا
19:00 - 17:30

البيانات الرسمية – عبر الإنترنت

البرنامج غير الرسمي للمؤتمر العالمي GP2022

الجمعة 27 مايو

مختبرات التعلم:
الإجراءات الاستباقية والتنبؤ القائم على التأثير: كيفية استخدام الإجراءات الاستباقية في صندوق أدوات الحد من مخاطر الكوارث: تعريفها وكيفية تطبيقها
ليجيان 1 + 2
10:30 - 19:00

فعالية جانبية عبر الإنترنت:
كسر دائرة المخاطر النظمية من خلال التغيرات التحولية في سياسة المخاطر الحضرية المتعددة
منجوي 6 + 7 + 8
10:30 - 9.00

فعالية جانبية:
الاستفادة من إمكانات الوسائط الجديدة لمواجهة الكوارث وبناء القدرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية
سينجاراجا 2
10:30 - 19:00

فعالية جانبية:
جلسة تشاركية حول آليات الاستعداد الإقليمية ودورها في التأهب للكوارث والاستجابة لها
قاعة سينجاراجا
10:30 - 19:00

منصة إيجابيات 10:00 - 15:00 Taman Jepun

مختبرات التعلم:
الإدارة الشاملة للكوارث والمخاطر المناخية: رحلة عملية من التقييم إلى التكامل.
ليجيان 1 + 2
12:30 - 11:00

فعالية جانبية عبر الإنترنت:
تبني النهج التكاملية - تأملات ودروس مستفادة من منطقة المحيط الهادئ، من أجل مستقبل أفضل
منجوي 6 + 7 + 8
12:30 - 11:00

فعالية جانبية:
تعميم المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي لذوي الإعاقة في الإجراءات الاستباقية للاستعداد للكوارث في جنوب شرق آسيا
قاعة سينجاراجا 1
12:45 - 11:15

الغداء: 12:45 - 14:00

مختبرات التعلم:
مراقبة إطار سينداي (أنظمة الإنذار المبكر).
ليجيان 1 + 2
14:30 - 13:00

فعالية جانبية عبر الإنترنت:
تعزيز الحد من مخاطر الكوارث من خلال بناء مرافق صحية آمنة وقادرة على الصمود: الدروس المستفادة من جائحة كوفيد19-
منجوي 6 + 7 + 8
14:30 - 13:00

فعالية جانبية:
التنبؤ والعمل الاستباقي - وضع المجتمعات والإبداع في تصميم عمليات التعلم والتبادل التعاونية
قاعة سينجاراجا 1
15:30 - 14:00

مختبرات التعلم:
فرص تحليلات المخاطر المشتركة - الجزء الثاني
ليجيان 1 + 2
16:30 - 15:00

فعالية جانبية عبر الإنترنت:
إدارة تغير المناخ والمخاطر التكنولوجية فيما يتعلق بالمسطحات المائية العابرة للحدود
منجوي 6 + 7 + 8
16:30 - 15:00

مختبرات التعلم:
INFORM - مؤشر المخاطر دون الوطنية بجنوب أوروبا
ليجيان 1 + 2
17:30 - 17:00

المؤتمر الصحفي الختامي
المركز الإعلامي،
18:30

الخميس 26 مايو

فعالية جانبية:
الفئات المتخلفة عن الركب، والمُهمَلة، وغير الآمنة: حوار حول التضامن في مواجهة مخاطر الكوارث
قاعة سينجاراجا 2
10:30 - 9:00

منصة إيجابيات 10:30 - 16:30 Taman Jepun

مختبرات التعلم:
المنصة الإلكترونية للالتزامات الطوعية لإطار سينداي.
(عبر الإنترنت)
ليجيان 1 + 2
12:45 - 11:15

فعالية خاصة:
مركز الامتياز المعني بالقدرة على التكيف مع المناخ والكوارث: خارطة طريق بناء القدرة على الصمود
قاعة سينجاراجا 2
12:45 - 11:15

الغداء: 12:45 - 14:00

مختبرات التعلم:
الهندسة الاجتماعية للحد من مخاطر الكوارث: تعزيز قدرة المجتمع في المناطق المعرضة للكوارث البركانية مع (تدريب إلزامي على إدارة الكوارث)
ليجيان 1 + 2
16:00 - 14:30

فعالية جانبية عبر الإنترنت:
ترجمة الأقوال إلى أفعال؛ تعزيز المشاركة الهادفة للأطفال والشباب في تنفيذ ورصد أولويات إطار سينداي
منجوي 6 + 7 + 8
16:00 - 14:30

مختبرات التعلم:
حساب تكلفة وأضرار الكوارث
ليجيان 1 + 2
16:30 - 18:00

فعالية جانبية عبر الإنترنت:
جائزة RISK: حلول مبتكرة للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ - الدروس المستفادة من المشاريع الحائزة على جوائز
منجوي 6 + 7 + 8
18:00 - 16:30

فعالية جانبية:
تبني الحلول قائمة على الطبيعة لدعم تحقيق أهداف إطار سينداي وما بعدها
قاعة سينجاراجا 2
18:00 - 16:30

مختبرات التعلم:
فرص تحليلات المخاطر المشتركة.
ليجيان 1 + 2
18:30 - 20:00

فعالية جانبية عبر الإنترنت:
جائزة RISK: دمج الأخطار البيولوجية في السياسة الوطنية لإدارة الكوارث: دعوة للعمل التعاوني بين قنات المجتمع
منجوي 6 + 7 + 8
18:30 - 20:00

فعالية جانبية:
الإنذار المبكر والعمل الاستباقي كرسالة - استخدام الفن كمصدر إلهام للتغيير
قاعة سينجاراجا 2
18:45 - 20:15

فعالية جانبية:
إدماج ذوي الإعاقة في الحد من مخاطر الكوارث: الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين للتوصل إلى حلول تعزز القدرة على الصمود
قاعة بيكاتو
18:45 - 20:15

الأربعاء 25 مايو

الغداء 12:00 - 13:00

منصة إيجابيات 12:00 - 17:30 Taman Jepun

مختبرات التعلم:
اعتماد المبادئ التوجيهية لإطار سينداي واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) ومعيار الإدماج الإنساني لكبار السن وذوي الإعاقة HIS في المناهج الدراسية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الشاملة للإعاقة
ليجيان 1 + 2
15:00 - 13:30

فعالية جانبية عبر الإنترنت:
عندما تصطدم النزاعات والتغيرات المناخية مع جائحة كوفيد19-: بناء القدرة على الصمود في حالات الطوارئ المعقدة
منجوي 6 + 7 + 8
15:00 - 13:30

فعالية جانبية:
من التخطيط للحد من مخاطر الكوارث إلى الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث - مفاتيح زيادة الاستثمار الاستباقي في مجال الحد من مخاطر الكوارث - استراتيجية مُحكمة للحد من مخاطر الكوارث تتجاوز الهدف العالمي E
قاعة سينجاراجا 2
14:30 - 13:00

مختبرات التعلم:
تكلفة عدم التأهب للمخاطر – سيناريوهات لدفع الاستثمار في بناء آليات القدرة على الصمود
ليجيان 1 + 2
17:00 - 15:30

فعالية جانبية عبر الإنترنت:
نحو زيادة تمويل القدرة على الصمود: تعزيز هيكل التمويل العالمي لمواجهة مخاطر الكوارث
منجوي 6 + 7 + 8
17:00 - 15:30

فعالية جانبية:
إجراءات محلية شاملة للحد من مخاطر الكوارث بشكل فعال وعدم ترك أي فئة خلف الركب: الحث على تطبيق إعلان دكا وغيره من المبادرات المهمة
قاعة سينجاراجا 2
45 :15-16 :15

مختبرات التعلم:
نظام مراقبة إطار سينداي (أساسي).
ليجيان 1 + 2
17:00 - 15:30

فعالية جانبية عبر الإنترنت:
أساسيات البنية التحتية القادرة على الصمود - معيار عالمي لتحسين قدرة البنية التحتية على الصمود
منجوي 6 + 7 + 8
19:00 - 17:30

فعالية جانبية:
معالجة الخسائر والأضرار، ودعم الفئات الأكثر احتياجًا: الدروس المستفادة من الحد من مخاطر الكوارث والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ
قاعة سينجاراجا 2
17: 30-19: 00

قاعة نوسا دوا 19:30 - 21:00 جوائز ساسكاوا

مختبرات التعلم:
توسيع نطاق النجاح: كيفية استخدام التكنولوجيا المزعزعة لإجراء تقييمات سريعة ودقيقة ومنخفضة التكلفة للأضرار اللاحقة للكوارث
ليجيان 1 + 21
9:30 - 21:00

فعالية جانبية عبر الإنترنت:
القدرة على الصمود مسؤولية الجميع: الاستفادة من الخبرات المحلية لتعزيز قدرة الأعمال والمجتمع على الصمود
قاعة سينجاراجا 2
19:45 - 21:15

فعالية جانبية عبر الإنترنت:
البنية التحتية العالمية لبحوث المعارف الأصلية: أداة لتنفيذ إطار سينداي
منجوي 6 + 7 + 8
19:30 - 21:00

فعالية جانبية:
جهود المرأة في عملية التحول - حوار حول مستقبل أهداف التنمية المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث، وصحة كوكب الأرض
قاعة بيكاتو
19:45 - 21:15

منصة الابتكار تامان جيبون وقاعة بيكاتو 9:00 - 17:00

إحصائيات المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2022

أكثر من 5000 مشارك

3708 بشكل شخصي

2131 عبر الإنترنت

مشاركين من 185 دولة

162 مفوضًا حكوميًا

أكثر من 50 وزيرًا

201 مشاركًا بشكل شخصي

79 مشاركًا عبر الإنترنت من ذوي الإعاقة

17 مجموعة من أصحاب المصلحة

مساواة في عدد المتحدثين من الإناث والذكور

50% | 50%

91 بيانًا رسميًا

200 جلسة وفعالية

3000+ متابع للبث الحي

5+ حضور في المتوسط للمشاركين عبر الإنترنت

53 عرضًا عبر منصة إيجنايت

35 عارضًا عبر منصة الابتكار

24 فعالية جانبية

13 مختبر تعلم

~ 450 ألف تصفح لصفحة المؤتمر العالمي 2022

528 مليون شخص تم الوصول غليهم عبر هاشتاج المؤتمر العالمي 2022

350 صحفيًا

2670 مقالًا إعلاميًا

أقل من 0.25% للاختبارات الإيجابية

10,000+ اختبار كوفيد19- تم إجراؤه

2 من بين هؤلاء، حضر 916 شخصًا أيضًا بشكل شخصي، أي أنهم قد استفادوا من كلا خياري المشاركة (الحضور الشخصي والحضور عبر الإنترنت)، أما العدد المتبقي (1215 شخصًا) فقط حضروا حصريًا عبر الإنترنت.

شكل المؤتمر

عُقد المؤتمر العالمي 2022 لأول مرة كحدث هجين بالكامل -أي حضور المؤتمر شخصيًا أو افتراضيًا- بحيث تُتاح فرصة الحضور لأولئك الذين لا يستطيعون السفر إلى بالي من خلال المشاركة بشكل كامل عبر الإنترنت. تمكن المشاركون المسجلون من الوصول إلى جميع جلسات البرنامج الرسمية من خلال منصة المؤتمرات الافتراضية "هوبين"، والتي تحتوي على أقسام تفاعلية متعددة حيث يمكن للمشاركين التواصل مع بعضهم البعض والمشاركة في الجلسات المباشرة.

كما أُتيح للمشاركين عبر المنصة الافتراضية خيار الدخول والخروج من غرف الجلسات تمامًا مثل الحضور الشخصي، بالإضافة إلى الاستمتاع بالمحتوى، والشبكات التفاعلية، والمزيد. تمكن المشاركون بشكل شخصي أو افتراضي التفاعل مع المتحدثين في الجلسة من خلال Slido، وهو برنامج يُستخدم للتفاعل مع الجمهور وإجراء أسئلة وأجوبة واستطلاعات رأي خلال الجلسات، الأمر الذي يعزز من تجربة المشاركة الافتراضية لتكون أقرب ما يمكن لتجربة الحضور الشخصي.

بالإضافة إلى منصة المؤتمرات الافتراضية، فقد بُثت جميع الجلسات الرسمية مباشرة لإتاحة الفرصة لعدد أكبر من الأشخاص لمتابعة المناقشات في بالي. يمكن الوصول إلى تسجيلات جميع جلسات المؤتمر العالمي 2022 الرسمية على قناة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNDRR على يوتيوب.

- أكثر من **3000** روابط البث المباشر
- **1000** رسالة محادثة مرسلة من خلال المنصة الإلكترونية
- **5 سا** من المشاركة النشطة على المنصة من قبل متوسط المشاركين عبر الإنترنت
- أكثر من **2000** المشاركين عبر الإنترنت

إمكانية الوصول والإدماج

واصل المؤتمر العالمي 2022 تسليط الضوء على التزام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بإدماج ذوي الإعاقة من جميع أنحاء العالم وتسهيل مشاركتهم في المؤتمر تماشيًا مع مبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن الإشراك الكامل والفعال للأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في المجتمع. وقد شملت أهداف المنتدى العالمي إتاحة الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة -على قدم المساواة مع الآخرين- للمشاركة في المناقشات حول السياسات والبرامج.

تعد المشاركة الهادفة للأشخاص ذوي الإعاقة في البرنامج العالمي 2022 أولوية رئيسية بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والتي شاركت فيها حكومة إندونيسيا؛ إذ كان لا بد من ضمان إمكانية الوصول وتوفير الترتيبات اللازمة التي تسهل عملية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب المؤتمر العالمي، وذلك بهدف تمكين المشاركين ذوي الإعاقة من التمتع بحقوق متساوية في المشاركة خلال جميع الفعاليات، والشعور بالأمان، والاحترام، والدعم، وإشراكهم في المشاورات والمناقشات بشكل هادف.

اتُخذت الإجراءات اللازمة لتسهيل إمكانية وصول الأفراد ذوي الإعاقة والتي طُبقت أيضًا على جميع عناصر المؤتمر العالمي، بدءًا من محتوى الجلسات مرورًا بالمتحدثين وحتى تهيئة المكان. وقد أشرف على هذه الإجراءات مركز تنسيق إمكانية الوصول التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بدعم من اتحاد العمال الخيري غير الحكومي ASB بمقره الرئيسي في إندونيسيا والفرع التابع له في الفلبين. لقد كان ذلك التعاون مثمرًا، إذ أن لدى اتحاد العمال الخيري ASB في إندونيسيا والفلبين علاقات عمل وطيدة مع المنظمات المحلية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة (OPDs) ولديها معرفة محلية وراسخة باعتبارات الإدماج وتسهيل إمكانية الوصول، مما ساعد في توجيه المنظمين، وأصحاب المكان، والبائعين المحليين نحو إنشاء مؤتمر عالمي شامل. وشملت التدابير المتخذة -على سبيل المثال لا الحصر- تسهيل إمكانية الوصول لمكان المؤتمر والحضور شخصيًا، بالإضافة إلى تدريب موظفي المؤتمرات والفنادق والمتطوعين المحليين للتعامل بأفضل طريقة مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحديد الفنادق، والمنصات، وخيارات النقل، وطرق التواصل التي يسهُل الوصول إليها واستخدامها. وقد أُوليت بروتوكولات الصحة والسلامة للمؤتمر العالمي 2022 اهتمامًا خاصًا لتلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل.

في حفل توزيع جوائز ساساكاوا، قدمت الفرقة الراقصة لشباب بالي -الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 عامًا- برفقة 30 موسيقيًا كفيفًا من بالي، عرضًا لأول مرة أمام جمهور دولي. ولأن الشعر يعد جزءًا لا يتجزأ من ثقافة بالي، فقد ألف وألقى فريق الأداء المسرحي هذا قصيدة لجمهور المؤتمر العالمي، والتي تناولت بدورها موضوع الإدماج والحد من مخاطر الكوارث.

تضمنت جميع جلسات البرنامج الرسمي خاصية الشرح النصي في الوقت الفعلي والترجمة الفورية بلغة الإشارة الدولية لضمان المشاركة الهادفة والفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة خلال المناقشات. حضر أكثر من 200 شخص من ذوي الإعاقة المؤتمر العالمي لعام 2022 بشكل شخصي في بالي، وشارك 80 آخرون عبر الإنترنت.

280
مشاركًا من ذوي الإعاقة

100%
من الجلسات خاصية الشرح النصي في الوقت الفعلي والترجمة الفورية بلغة الإشارة الدولية

الإجراءات الاحترازية للحماية من فيروس كورونا

شكلت جائحة كورونا تحديًا كبيرًا أمام عملية تنظيم المؤتمر العالمي 2022. وقد كانت الأولوية الأولى لكل من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وحكومة إندونيسيا هي تنظيم مؤتمر عالمي آمن، وشامل، وناجح. ولذلك، كان لابد للخطط التنظيمية للمؤتمر أن تأخذ في اعتبارها كيفية التعامل مع مختلف السيناريوهات المرتبطة بتطور سياق الجائحة.

بدأ مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بالتعاون مع حكومة إندونيسيا في مراقبة الوضع الصحي عن كثب، وأُنشئت فرقة عمل مشتركة لتوجيه جميع تدابير السلامة المتعلقة بفيروس كورونا وتطبيقها أثناء تنظيم المؤتمر العالمي 2022. كانت فرقة العمل بمثابة آلية التنسيق الرئيسية لتطوير تدابير الوقاية والتخفيف المتعلقة بفيروس كورونا لضمان أقصى قدر من السلامة للمشاركين بما يتوافق مع اللوائح المعمول بها. وبفضل التنسيق الهجين للمؤتمر، أُتيحت فرصة المشاركة في المؤتمر العالمي للأفراد الذين واجهوا صعوبات في حضور الحدث شخصيًا بسبب قيود السفر المتعلقة بفيروس كورونا أو عدوى كورونا.

أُجري المؤتمر العالمي 2022 من خلال تطبيق بروتوكول صحي صارم تضمن التباعد الجسدي، واستخدام أقنعة الوجه في الداخل، وفحص فيروس كورونا الإلزامي.

<0.25
معدل الإيجابية

أكثر 10,000
فحص لفيروس كورونا

الاستدامة

يتطلع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بالتعاون مع حكومة إندونيسيا إلى تنظيم جلسة سابعة مستدامة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، والتي تقلل من الآثار البيئية السلبية وتوفر فوائد للمضيفين المحليين والمجتمعات المحلية. يدرك مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الروابط المتأصلة بين البيئة الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث.

وبصفتنا عضوًا في أسرة الأمم المتحدة، نلتزم بتقليص بصمتنا البيئية إلى أقصى حد لنكون قدوة يُحتذى بها. ويشمل ذلك الالتزام بتنظيم اجتماعات مستدامة بيئيًا. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نستفيد من توجيهات الأمم المتحدة للإدارة المستدامة للفعاليات، بهدف تقليل الآثار البيئية السلبية إلى الحد الأدنى وخلق أثر إيجابي يفيد المجتمع المضيف وجميع المعنيين.

يسعى المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث ليكون حدثًا مستدامًا يوازن بين المسؤوليات البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية. ولتحقيق هذه الغاية، يهدف المؤتمر العالمي 2022 إلى زيادة الوعي بالعلاقة بين البيئة والحد من مخاطر الكوارث، وتقييم الانبعاثات وتقليلها، وتقليل توليد النفايات. تُحسب الانبعاثات الرئيسية الناتجة عن استخدام الموارد والسفر المرتبط بالحدث، ثم العمل على تعويضها من خلال مشاريع الاستدامة في إندونيسيا.

كما أكد المؤتمر العالمي 2022 على العلاقة بين البيئة والحد من مخاطر الكوارث، مع تنظيم جلسات محددة حول هذه الموضوعات.

02 البرنامج الرسمي

الحفل الافتتاحي

25 مايو 2022 11:00 صباحًا - 12:00 مساءً

اضغط هنا لمشاهدة الحفل الافتتاحي للمؤتمر الدولي 2022

"إن إحداث المخاطر يفوق سرعة مجابهتها على الرغم من كل الجهود المبذولة"

أمينة ج. محمد،

نائب الأمين العام

"يجب تصميم وتنفيذ كل مبنى، وكل برنامج اجتماعي جديد، وكل ميزانية، وكل مبادرة جديدة بطريقة تقلل من المخاطر"

عبد الله شاهد

رئيس الجمعية العمومية

"في المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، تقدم إندونيسيا للعالم مفهوم القدرة على الصمود والاستدامة كحل للتخفيف من مخاطر جميع أنواع الكوارث، بما في ذلك الأوبئة"

جوكو ويدودو،

رئيس إندونيسيا

المنسق:

- السيدة مامي ميزوتوري، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

المتحدثون الرئيسيون:

- أمينة ج. محمد، نائبة الأمين العام
- عبد الله شاهد، رئيس الهيئة العامة

ضم حفل افتتاح المؤتمر العالمي 2022 مجموعة من الخطب رفيعة المستوى والعروض الثقافية للترحيب بالمشاركين في المؤتمر العالمي. وأظهرت المشاركة رفيعة المستوى الأهمية التي توليها كل من حكومة إندونيسيا والأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ودورها في جداول أعمال التنمية العالمية. تصدّر حفل الافتتاح الرائع امتثال محمود، الشاعر وسفير النوايا الحسنة للمفوضية، وعرض راقص ثقافي نظمه البلد المضيف.

اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية

توسيع نطاق الحد من مخاطر الكوارث لمواجهة الطوارئ المناخية

25 مايو 2022 3:00 م - 5:30 مساءا.

المنسقون:

- عبد الحليم إسكندر، وزير تنمية المناطق المحرومة والهجرة الانتقالية، إندونيسيا
- مامي ميزوتوري، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

يخلق التخطيط المغفل للمخاطر المزيد من المخاطر ويؤدي إلى حالة من عدم الجاهزية وسوء التكيف والتقليل من أهمية مخاطر المناخ التي تمثل تحديًا للجوانب المالية. في ملاحظاتها الرئيسية، سلطت أمينة محمد -نائبة الأمين العام- الضوء على مهمتين عاجلتين – أولًا: تقليل الانبعاثات بما يتماشى مع هدف الحفاظ على معدل ارتفاع درجات الحرارة بما لا يزيد عن 1.5 درجة، وثانيًا، الاستثمار في آليات التكيف والقدرة على الصمود لحماية الأرواح وسبل العيش.

وقد سلط الوزراء الضوء على أهمية تطوير نهج شامل لإدارة الكوارث والمخاطر المناخية لضمان التعاون في عمليات التخطيط والتنفيذ. بالإضافة إلى أهمية تعزيز القدرة على التنبؤ بالمخاطر المالية وتجنب مخاطر التمويل العام والخاص، فضلاً عن خلق تحول نموذجي عالمي لتعزيز آليات التمويل قبل وقوع الكوارث.

كما أعرب الوزراء عن الحاجة إلى إجراءات تحويلية، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في الوقاية، والإنذار المبكر، والعمل الاستباقي، خاصة وأن تغير المناخ يؤدي أيضًا إلى النزوح، وزيادة الحاجة إلى المساعدات الإنسانية، والاحتياجات التمويلية. ولذلك، يجب توفير حلول مستدامة للسكان النازحين.

ذلك بالإضافة إلى إبراز أهمية دعم تنفيذ مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التغطية الكاملة لنظام الإنذار المبكر. وفي إطار التحضير لمؤتمر COP-27، يجب الوفاء بالالتزامات المقطوعة، لا سيما في أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية. إن عدم الاستثمار في آليات تكيف شاملة سيؤدي إلى إعاقة الطريق نحو مستقبل الحفاظ على المناخ. وشدد الوزراء على الحاجة إلى تعزيز القيادة السياسية، والشراكات، وتبادل مختلف تقنيات الإنذار المبكر، والتعاون الإقليمي، والعمل الجماعي، والوحدة لمواجهة التحديات والأزمات، وجعل آليات الصمود والوقاية من الكوارث على رأس الأولويات.

كما حثت الخطابات على تعميم آليات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ بشكل تكاملي في جميع السياسات، والاستراتيجيات، والتشريعات، وآليات التنسيق، وخطط التنمية القطاعية الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستفادة من الأدوات المنهجية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإطار الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في تضافر الجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. يمكن لقواعد بيانات الخسائر وأهداف إطار سينداي أن يوجه عملية القياس الكمي لهدف التكيف العالمي. كما أن تطبيق الآليات المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ -مثل صندوق المناخ العالمي- من شأنه أن يدعم خطة الحد من مخاطر الكوارث.

أحرزت البلدان تقدمًا كبيرًا في تعزيز الشراكات ودفع الحوكمة (أي السياسات والاستراتيجيات والتشريعات) للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ. كما شدد الوزراء على أهمية دور السلطات المحلية كمحور إدارة مخاطر الكوارث، مما يتطلب تنفيذ برامج مجتمعية للحد من مخاطر الكوارث على مستوى القرية وعلى المستوى المحلي أيضًا، ذلك بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لبناء القدرات المحلية وتمكين الشباب والنساء والسكان المحليين فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث. ظهرت أيضًا دعوات قوية لدعم النُهج القائمة على العلم والتي تركز على دور أفراد المجتمع في الحد من مخاطر الكوارث وتخفيف آثار المناخ والتكيف معها، وتعزيز قدرة البنية التحتية الزرقاء – الخضراء (المسطحات المائية المغذية للمسطحات الخضراء) على الصمود. كما أُشيد بتجربة برنامج الأمم المتحدة في إنشاء خطط القدرة على الصمود بالنسبة للمدن لعام 2030 وذلك لكونه برنامجًا يشمل نظامًا مُتضمنًا لتقييم المخاطر.

أعلن الاتحاد الأوروبي عن تكثيف جهوده في مواجهة تغير المناخ وتمويل إجراءات الحد من مخاطر الكوارث وتخصيص 28 مليار يورو لهذا البند في الفترة بين 2021-2027.

نتائج الجلسة

- هناك اعتراف واسع النطاق بالحاجة إلى دمج آليات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، مع الحاجة إلى زيادة القدرة على التنبؤ بالمخاطر المالية وتجنب مخاطر التمويل العام والخاص، فضلاً عن خلق تحول نموذجي عالمي لتعزيز آليات التمويل قبل وقوع الكوارث.
- الحث على دعم تنفيذ مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التغطية الكاملة لنظام الإنذار المبكر.
- يجب الوفاء بالالتزامات المُتعهد بها في التحضير لمؤتمر COP-27، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.
- هناك حاجة إلى تعزيز القيادة السياسية، والشراكات، وتبادل مختلف تقنيات الإنذار المبكر، والتعاون الإقليمي، والعمل الجماعي، والوحدة لمواجهة التحديات والأزمات، وجعل آليات الصمود والوقاية من الكوارث على رأس الأولويات.

التفكير طويل المدى: توجيه النهج المتبع نحو تمويل الحد من مخاطر الكوارث

26 مايو 2022، 10:30 صباحًا - 13:00 مساءً

المنسقون:

- ريتنو إل بي مارسودي، وزير خارجية إندونيسيا
- مامي ميزوتوري، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في مناخ سريع التغير دون الاستثمار في آليات الحد من مخاطر الكوارث. وقد أدت الآثار السلبية لوباء كوفيد 19- إلى جانب مخاطر المناخ المتزايدة إلى التحرك السريع نحو مستقبل مستدام وقادر على الصمود. ومع ذلك، فإن الاستثمار في هذا البند عادة ما يأتي متأخرًا، كما تعد آليات الحد من مخاطر الكوارث مفقودة من الصورة الأكبر للتنمية المستدامة. ولذلك، يجب إحداث تحول جذري في عقلية النظام المالي، وتغيير نمط التفكير قصير المدى الذي يقلل من أهمية الحد من مخاطر الكوارث إلى نهج "التفكير طويل المدى" في جميع استثمارات القطاعين العام والخاص. اعتمد المشاركون على الخبرات، والتحديات، والاستراتيجيات الناجحة لدولهم ومنظماتهم فيما يتعلق بتمويل آليات الحد من مخاطر الكوارث.

كما ناقش المشاركون معضلة عدم توازن التمويل في مجال الحد من أخطار الكوارث، بالإضافة إلى الجمود والبيروقراطية في ردود الفعل المتعلقة بالتمويل، وطرق تطوير أساليب التمويل. كما سلط المشاركون الضوء على أهمية وجود نهج مجتمعي للتمويل وخاصة فيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص. كما أُشير إلى المبادرات الفعلية التي يمكن لقطاعي الأعمال والصناعة تنفيذها كأمثلة، مع التركيز على القطاعات الهامة. كما نوه المشاركون إلى أهمية تبني نهج متعدد المساهمين، وشددوا على كون رؤية التمويل الاستباقية وطويلة الأجل أكثر اقتصادًا وأكثر تأثيرًا. يعد تمويل آليات الحد من مخاطر الكوارث خطوة حيوية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نتائج الجلسة

- تحفيز الاستثمار الاستباقي.
- توفير بيئة داعمة لتمويل آليات الحد من مخاطر الكوارث من خلال وضع القوانين والسياسات المرنة ذات الرؤية طويلة المدى جميع المستويات.
- وضع استراتيجيات شاملة لإدارة المخاطر من خلال إشراك أصحاب المصلحة والمستثمرين قبل تقييم احتياجات التمويل.
- الاستثمار في إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على الصمود بالإضافة إلى تأمينها وصيانتها.
- إدارة استخدام الأراضي والتخطيط الحضري بشكل فعال وواعي بالمخاطر.
- تعزيز البيانات وقاعدة الأدلة المخصصة لتمويل واستثمار آليات الحد من مخاطر الكوارث.

- تحفيز الاستثمار الاستباقي.
- توفير بيئة داعمة لتمويل آليات الحد من مخاطر الكوارث من خلال وضع القوانين والسياسات المرنة ذات الرؤية طويلة المدى جميع المستويات.
- وضع استراتيجيات شاملة لإدارة المخاطر من خلال إشراك أصحاب المصلحة والمستثمرين قبل تقييم احتياجات التمويل.
- الاستثمار في إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على الصمود بالإضافة إلى تأمينها وصيانتها.
- إدارة استخدام الأراضي والتخطيط الحضري بشكل فعال وواعي بالمخاطر.
- تعزيز البيانات وقاعدة الأدلة المخصصة لتمويل واستثمار آليات الحد من مخاطر الكوارث.

الحوارات رفيعة المستوى

أين نحن؟ المنظور العالمي والإقليمي بشأن تنفيذ إطار سينداي

25 مايو 2022، 10:30 صباحًا - 12:00 مساءً

المنسق:

- ماليني ميهرا، الرئيس التنفيذي لشركة جلوب إنترناشونال

المتحدثون:

- إليزابيث رايلي - المدير التنفيذي لوكالة إدارة حالات الطوارئ في منطقة البحر الكاريبي - CDEMA
- كيتارو أونو - وزير الدولة بمكتب مجلس الوزراء، اليابان
- ميتيكو كاسا جوتيل - مفوض هيئة إدارة مخاطر الكوارث في إثيوبيا
- كاترينا سارة ميلن - مزارعة وعضو مجلس إدارة منظمة المزارعين العالمية
- صابر حسين شودري - عضو مجلس النواب / الرئيس الفخري، بنغلاديش / الاتحاد البرلماني الدولي

أحرزت الدول الأعضاء وشركاؤها تقدمًا كبيرًا منذ اعتماد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الحد من الوفيات المرتبطة بالكوارث على الصعيد العالمي بنسبة 40 في المائة منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كما تشارك حاليًا 153 دولة في الإبلاغ عن أهداف إطار سينداي. وعلى الرغم من التقدم الملموس، إلا أن عمليات التحليل تشير إلى تأخر الركب عن مسار تحقيق أهداف إطار سينداي بحلول عام 2030. إذ ازدادت الكوارث بمقدار ثلاثة أضعاف منذ الثمانينيات، كما تزايدت الخسائر الاقتصادية السنوية، وارتفعت معدلات تعطل وخسارة البنية التحتية، كل ذلك إلى جانب ضعف وتأخر تمويل آليات الحد من مخاطر الكوارث.

ركز هذا الحوار رفيع المستوى على تحليل التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ إطار سينداي، والتوصل إلى طرق عملية لتسريع التقدم والعودة إلى المسار الصحيح.

اتفق المتحدثون على وجود نقص في تفهم المخاطر، لا سيما فيما يتعلق بالمخاطر المتتالية والمتفاقمة والأزمات المعقدة. إذ لم يكن التفكير في المخاطر ضمن أولويات سياسة الحكومات، مما جعل الاستثمار في تحليل المخاطر، وتنمية القدرات، وتعزيز القدرة على الصمود غير كافٍ، في حين تم تجاهل أطر إدارة المخاطر. وقد نجحت معالجة المخاطر البيولوجية من خلال إطار سينداي، لكن الوباء ما زال يفاجئ العالم. بالمزيد من التطورات

لا تزال إدارة مخاطر الكوارث تواجه الكثير من التحديات بسبب سياسات الحوكمة المنعزلة، مما يؤدي إلى ظهور عقبات جديدة في مشاركة البيانات المتعلقة بالكوارث، والتعاون، وإدارة المخاطر، والتمويل، بما في ذلك التخصيص غير الكافي لآليات الاستعداد، والتخفيف، والتعافي.

تعيق فجوات البيانات المراقبة الهادفة للتقدم المحرز في تنفيذ إطار سينداي. كما يجب إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات الرصد، والتقييم، والتعلم لتحسين سياسات وخطط الحد من مخاطر الكوارث بانتظام بناءً على الدروس المستفادة وأفضل البيانات المتاحة. في حين أن الهدف E -على سبيل المثال- قد أظهر تقدمًا كبيرًا، يجب على البلدان تقييم ما إذا كانت الاستراتيجيات المعتمدة فعالة بما فيه الكفاية.

يعد رفع مستويات التمويل أمرًا ضروريًا الآن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمناخ، والحد من مخاطر الكوارث. يمكن لإطار سينداي توجيه الاستثمارات الذكية والشاملة في الحد من مخاطر الكوارث إلى جانب أجندات المناخ والتنمية المستدامة.

تتزايد الحاجة إلى التزام سياسي أكبر لإعادة التقدم إلى المسار الصحيح. تتطلب زيادة الالتزام السياسي تعزيز قاعدة الأدلة، والتي تبرز بدورها فوائد الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث، وارتباط التنمية المستدامة بآليات الحد من مخاطر الكوارث، بالإضافة إلى فوائد المساءلة.

وقد خلُص الحوار رفيع المستوى إلى أنه على الرغم من إحراز تقدم كبير في بعض المجالات، مثل الوفيات المرتبطة بالكوارث، واستراتيجيات وخطط الحد من مخاطر الكوارث، ومراقبة أهداف إطار سينداي، فإن التقدم الإجمالي ليس على المسار الصحيح لتحقيق أهداف إطار سينداي . أشار المتحدثون إلى نقص وعي المجتمعات بأهمية وتأثير المخاطر، وصنع القرار الواعي بالمخاطر، بالإضافة إلى التمويل الحوكمة المنعزلة والتمويل الذي لا يرتقي لأهمية الحد من مخاطر الكوارث، ونقص الالتزام السياسي، والثغرات في مراقبة البيانات المتعلقة بالكوارث باعتبارها من بين العوائق الكبيرة التي تحول دون التقدم.

نتائج الجلسة

- سلطت الحوارات رفيعة المستوى الضوء على آليات إعادة عمليات تنفيذ إطار سينداي إلى المسار الصحيح، بما في ذلك بناء القدرات، وتبادل التكنولوجيا، وتعزيز تمويل الحد من مخاطر الكوارث، وزيادة الالتزام السياسي، وإضفاء الطابع المؤسسي على التقييم والتعلم.
- أعيد التأكيد في الجلسة على المبادئ التوجيهية للشمولية، وعدم ترك أي طرف متخلف عن الركب، والحد من مخاطر الكوارث الناتجة عن التفرقة بين الجنسين. لقد أدت الكوارث الأخيرة بما في ذلك جائحة كورونا إلى تغيير فهم المجتمعات بشأن التأثر والاحتياجات، كما أبرزت بدورها أهمية وضع نهج شامل مرتكز على الأشخاص.

تعزيز إدارة مخاطر الكوارث والمناخ على المستويين الوطني والمحلي لتسريع التقدم فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة

25 مايو 2022، 5:30 مساءا - 07:00 مساءً

المنسق:

- أنديني أفندي، صحفي مستقل، إندونيسيا

المتحدثون:

- سيلوين هارت، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للعمل المناخي، المكتب التنفيذي للأمم المتحدة
- البروفيسور مارك هودين، نائب الرئيس، مدير الفريق الثاني للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، معهد الأرض النادرة والمعادن الاستراتيجية ANU للمناخ والطاقة وحلول الكوارث، الجامعة الوطنية الأسترالية
- الدكتور فيليمون ماني، نائب الأمين العام، منتدى جزر المحيط الهادئ
- يوخن شتاينهيلبر، المدير العام لشؤون النزوح ومنع الأزمات والمجتمع المدني، الوزير الاتحادي للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، ألمانيا
- ناتاليا غوميز سولانو، المؤسس المشارك وعضو مجلس الإدارة، شبكة الشباب وتغير المناخ في كوستاريكا

سلطت الجلسة الضوء ميثاق غلاسكو للمناخ الذي أصدر خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP26) وتأكيده على جانبي التكيف والتمويل، وشددت على دعوة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لاتخاذ إجراءات عاجلة للحد من آثار تغير المناخ على إلى جانب الجهود المبذولة للتكيف، والتمويل، وحماية الأرواح، وسبل العيش. وأكد المتحدثون على الضرورة الأخلاقية لحماية أقل الشعوب تسببًا في أزمة المناخ، كما أكدوا مجددًا على الضرورة الاقتصادية للاستثمار في الإدارة الشاملة للمخاطر. يعد الاستثمار في إجراءات التكيف والحد من مخاطر الكوارث من الأساليب التي أثبتت جدواها للحد من آثار تغير المناخ والكوارث، وبالتالي تقليل تكاليف التنمية المستدامة ذات القدرة على الصمود.

تجمع إدارة المخاطر الشاملة أدوات إدارة المخاطر من خلال التخطيط والتنفيذ المتكاملين للتكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والحماية المجتمعية. وقد أُحرز بالفعل تقدم ملحوظ فيما يتعلق بالممارسات الجيدة والنُهُج المبتكرة في بلدان جزر المحيط الهادئ. ينبغي أيضًا معالجة قضايا القدرة المؤسسية، والتمويل المنعزل، والهيكل المؤسسي، واستدامة الجهود واتساقها وذلك للاستفادة بشكل كامل من جميع الإمكانات. كما يجب تسهيل عملية الوصول إلى البيانات الشاملة والمتسقة المتعلقة بالمخاطر واستخدامها لإرشاد عملية صنع القرار.

تعمل ألمانيا -بعد توليها رئاسة مجموعة الدول السبع- على تعزيز الإجراءات الاستباقية للمساعدات الإنسانية ذات التأثير طويل المدى والعمل مع الجهات المانحة الأخرى لتوسيع نطاق الدعم للحلول المعنية بمواجهة الفقر والتمييز الجنسي وإدارة مخاطر المناخ والكوارث الأخرى ومعالجة آثارها. تهدف مبادرة "الدرع العالمي" إلى خلق حماية مالية أكثر منهجية وتماسكًا واستدامة ضد مخاطر المناخ والكوارث من خلال تعزيز إمكانية الوصول إلى التأمين والقدرة على تحمل تكاليفه.

من الصعب تحقيق التنمية المستدامة دون آليات الحفاظ على المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وقد نوه المتحدثون إلى اهتمام الأجندات المتعلقة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث بنفس الأهداف لمعالجة نقاط الضعف، وتجنب المخاطر، وتقليل الخسائر والأضرار لتعزيز القدرة على الصمود.

يساعد اتخاذ الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص لقرارات تعطي الأولوية للحد من المخاطر والمساواة الاجتماعية والعدالة على تمكين الإدارة الفعالة والشاملة للمخاطر. ولضمان الاستدامة والفعالية والشمولية، ينبغي تعزيز إدارة المخاطر الشاملة التي تهتم بإشراك الفئات المهمشة والضعيفة. يأمل الشباب إيجاد فرصة للمشاركة الهادفة، ومراعاة الأصوات والقيم والاحتياجات المتنوعة، ودعم تنمية قدرات الشباب للمشاركة واتخاذ القرار، وتعزيز الوصول إلى التمويل والبحث والتكنولوجيا على المستوى المحلي.

نتائج الجلسة

- تتزايد الحاجة إلى توسيع نطاق الحد من مخاطر الكوارث وذلك لتحقيق الأهداف المناخية المرجوة. يشمل ذلك الدعم الكامل لمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ضمان تغطية أنظمة الإنذار المبكر بنسبة 100 في المائة بحلول عام 2027، والدعم الكامل لقيادة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لتحقيق ذلك. يجب على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها المالية لتجديد الثقة لدى أكثر الفئات عرضة للتأثر بالمناخ.
- إبراز دور الإدارة الشاملة للمخاطر كحل منهجي لقضية نظمية إن مواءمة عمليات التخطيط والتنفيذ والآليات المالية بما يتماشى مع أهداف التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث يعد أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق خطة عام 2030.
- لقد كانت جائحة كوفيد19- بالإضافة إلى الأزمات المعقدة والمتتالية والنظمية الأخرى التي تعطل الخدمات، وسلاسل التوريد والمجتمعات بمثابة صفارة إنذار لإعادة تهيئة أنظمتنا. تعد مرحلة التعافي من الأزمات واعتماد أهداف واضحة بشأن التكيف فرصة جيدة لاعتماد رؤى مشتركة بشأن آليات القدرة على الصمود والتي يجب أن تكون مدعومة بالإرادة السياسية لضمان الإدارة الشاملة للكوارث والمخاطر المناخية على المستويين الوطني والمحلي.

الدروس المستفادة من أزمة كوفيد19-: التعافي الاجتماعي والاقتصادي للجميع

26 مايو 2022، 9:00 صباحًا - 10:30 صباحًا

المنسق:

- فاليري نكامغانغ بيمو، نائبة مدير الاستجابة للطوارئ، مؤسسة بيل وميليندا غيتس

المتحدثون:

- د. مايك رايان، المدير التنفيذي لبرنامج الطوارئ الصحية، منظمة الصحة العالمية
- براتيما غورونغ، رئيسة الرابطة الوطنية للنساء المعوقات من السكان الأصليين في نيبال (NIDWAN)
- بيل بلير، رئيس مجلس الملكة الخاص في كندا، وزير الطوارئ والاستعداد، حكومة كندا
- ثيمبيسيل نكاديمينج، نائب وزير الحكم التعاوني والشؤون التراثية، جمهورية جنوب أفريقيا
- جاغان تشاباجين، الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)

لقد تسببت جائحة كوفيد19- بخسائر فادحة في الأرواح وسبل العيش، مع تأثيرات متباينة يشعر بها الأفراد والمجتمعات بناءً على عدم المساواة المجتمعية الموجودة مسبقًا والعوامل الأساسية الأخرى التي تسهم في المخاطر. تبادل المتحدثون في هذه الجلسة الدروس المستفادة من تجربة كوفيد19- والتي من خلالها تم تحديد الطرق الأساسية للسعي نحو القدرة على الصمود والتعافي الاجتماعي والاقتصادي للجميع في سياق المخاطر المعقدة والمترابطة. شملت مجالات التركيز الرئيسية حوكمة المخاطر، والفرص، والممارسات الجيدة التي تدعم نهج إدارة المخاطر الذي يضم كافة أطراف المجتمع وجميع الأخطار التي كشفت عنها جائحة كوفيد19-.

وقد لوحظ أن تأثيرات جائحة كوفيد19- الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية تتطلب التزامًا بالتضامن ومستوى عالٍ من التعاون بين القطاعات وأصحاب المصلحة على مستوى العالم. إذ أن التعامل مع الأخطار بشكل منعزل يعد أمرًا مكلفًا وغير مُجدٍ. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتصدى القوانين والأنظمة المحلية والدولية القوية بشكل أساسي لأوجه عدم المساواة. لقد دفعت جائحة كوفيد19- إجراء تعديلات مبتكرة في أنظمة الحوكمة (مثل الاجتماعات الافتراضية) التي يمكن استخدامها لإنشاء أنظمة أكثر شمولاً لإدارة مخاطر الكوارث، والتي تعد بمثابة مساحات مفتوحة ومرحبة للفئات المهمشة بهدف إشراكهم في عملية صنع القرار.

طُرحت العديد من الإجراءات والالتزامات للنظر فيها، مع التركيز على تعزيز التعافي الاجتماعي والاقتصادي التكيفي والتحولي للجميع. ويشمل ذلك الحاجة إلى إعادة تنظيم النهج الاجتماعي والاقتصادي ودعم الشراكات المبتكرة على مستوى العالم لضمان عدم تخلف أي فئة عن الركب. سيكون لجائحة كوفيد19- تأثير كبير على النظم الصحية لعقود قادمة، مع آثار مضاعفة على الرفاه المجتمعي العام. لابد أيضًا من تبني الاستثمارات الكبيرة وطويلة الأجل في النظم الصحية، لا سيما على مستوى المجتمع. أُشير أيضًا إلى أهمية تعزيز العمل الاستباقي والاستعداد بشكل كبير على مستوى المجتمع من أجل التصرف بسرعة في حال وجود مخاطر. وتماشيًا مع ذلك، تم الاعتراف على نطاق واسع بالدور الأساسي الذي تلعبه النظم الأصلية والزعماء التقليديون في الاستجابة للجائحة والتعافي منها، إلى جانب الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للمعارف والممارسات المحلية للحد من المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود ودعم التعافي.

وكجزء من المجالات التي يجب التركيز عليها بشكل خاص، تم التأكيد على أن هناك حاجة إلى تجديد الالتزام بفهم الأسباب الكامنة وليس مجرد النظر إلى التأثيرات. يعد ارتفاع مستوى التمييز وعدم المساواة من بين هذه الدوافع التي تخلق المخاطر. على سبيل المثال، شهدت فترة الوباء زيادة كبيرة في العنف ضد المرأة في جميع المجتمعات. يعد منع العنف القائم على النوع والتصدي له أحد المكونات الأساسية لعناصر الحد من مخاطر الكوارث التي لم تُمنح الأولوية أو الاستثمار فيها بشكل كافٍ. وعلى نطاق أوسع، فإن معالجة عدم المساواة بين الدول وداخلها -بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على اللقاحات ومعدات الوقاية الشخصية والدعم المالي- يعد أمرًا بالغ الأهمية.

نتائج الجلسة

- تجديد الالتزام بالتنسيق الرأسي بين مختلف مستويات وقطاعات صنع القرار، وتعزيز الدور المحلي للمرأة والشباب فيما يتعلق بقيادة آليات الحد من مخاطر الكوارث المدعومة بقاعدة بيانات وبيانات أكثر تفصيلاً.
- الاعتراف بالحاجة إلى التضامن وحوكمة المخاطر بأسلوب تحولي ومتسق يتضمن نظامًا منهجيًا ومتعدد القطاعات للحد من مخاطر الكوارث مع أعلى مستوى من الدعم السياسي والتركيز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين، وإدماج الفئات المهمشة، وعدم ترك أي طرف متخلف عن الركب.
- إدراك أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال إيلاء مزيد من الاعتبار للمسببات الأساسية للخطر بالإضافة إلى الطبيعة النظمية للمخاطر، كل ذلك إلى جانب وضع سياسات وبرامج قابلة للتنفيذ.

تعزيز التمويل للوقاية من المخاطر

27 مايو 2022، 09:00 صباحًا - 10:30 صباحًا

المنسق:

- راسل إسحاق، صحفي ومدير الجلسة

المتحدثون:

- رامون سوتو بونيلا، وزير الخارجية، إدارة مخاطر الكوارث، هندوراس
- كمال كيشور، عضو سكرتير الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث، الهند
- الدكتور غابرييل بولين، المنسق الوطني لوحدة إدارة الكوارث والتخفيف من حدتها، مكتب نائب الرئيس، حكومة زامبيا
- إيغور دريزمانز، موفد الاتحاد الأوروبي لدى رابطة دول جنوب شرق آسيا
- جراهام كلارك، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة آسيا أفينيتي القابضة المحدودة.

طرحت هذه الجلسة خيارات لتعزيز التمويل الوقائي وقدمت فرصًا لإعلام استراتيجيات تمويل التنمية المستدامة بالمخاطر ولتعميم الحد من مخاطر الكوارث في قرارات الاستثمار والحوكمة المؤسسية وأطر إدارة المخاطر. إدراك الحاجة إلى نهج "التفكير بعيد المدى" لجميع الاستثمارات.

كما نظرت الجلسة في سبل التوعية بأضرار التغير المناخي والكوارث، والفوائد الكبيرة لآليات القدرة على الصمود ونُهج الوقاية الشاملة. ناقش المتحدثون التقدم المحرز في تحقيق أهداف إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، بالإضافة إلى سياسات وبواعث تمويل الوقاية من الأخطار والتكيف مع التغير المناخي، وفرص الاستثمار في آليات القدرة على الصمود في مرحلة التعافي بعد الكوارث، وتحديات تمويل الوقاية من الأخطار وإجراءات التخفيف من المخاطر وتقليل نقاط الضعف إلى ما بعد نقل المخاطر. كما تمت مناقشة بعض النقاط الإضافية المتعلقة بالتحديات لضمان تغطية الاستثمارات لاحتياجات تمويل آليات المخاطر وتجنب حدوث مخاطر جديدة.

تمت مناقشة سندات التأثير الأزرق لكونها فرصة جديدة للدول الجزرية الصغيرة النامية لتمويل آليات الحد من المخاطر والاستثمارات التي تعزز من فوائد آليات القدرة على الصمود، مثل الحلول القائمة على الطبيعة لإدارة المخاطر الساحلية والمتعلقة بالمحيطات.

نتائج الجلسة

- يجب أن تلتزم جميع قرارات الاستثمارية بتحقيق إنجازات ملحوظة فيما يتعلق بآليات القدرة على الصمود من خلال (أ) تقليل أو إزالة الإجراءات التي تقوض أو تعطل النهج النظامي لآليات القدرة الصمود؛ و (ب) من خلال إعطاء الأولوية للإجراءات التي تعزز من قدرة الأنظمة على الصمود أمام المخاطر المحتملة.
- يجب أن يكون قطاع التأمين أكثر شمولاً بحيث توضع التأثيرات في الاعتبار، مع الأخذ بنهج النظم الإيكولوجية المترابطة للنظر في نماذج جديدة للتمويل تعالج نقاط الضعف بشكل أفضل دون الاقتصار على آلية نقل المخاطر.
- يجب أن تلتزم دول مجموعة العشرين بالحد من مخاطر الكوارث، إذ أن فرصة متاحة الآن لمعالجة ذلك بالتركيز على التعافي المستدام للاقتصاد.
- إن الاستثمار في المعرفة وتطبيقها في عملية صنع القرار يؤدي إلى أفضل النتائج، كما أن تطوير المعلومات والتحليلات المتعلقة بالمخاطر يعد أمرًا أساسيًا أمر لدمج آليات القدرة على الصمود في عمليات التخطيط على جميع المستويات.
- تعد معايير القدرة على الصمود ضرورية لإدارة المخاطر بشكل فعال، بما في ذلك أساسيات صمود البنية التحتية، والسياسات المحكمة والمفصلة جيدًا، والترتيبات المؤسسية على المستوى الوطني والمركزي والمحلي.
- دراك أن مسارات تعزيز التمويل الوقائي والحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ تتطلب نهج "التفكير بعيد المدى" بالنسبة لجميع الاستثمارات.

الجلسات العامة لاستعراض منتصف المدة

الموارد لتعزيز التنمية الإصلاحية والمستدامة الواعية بالمخاطر

26 مايو 2022، 2:00 مساءً - 4:30 مساءً

الرؤساء المشاركون:
- السيدة مامي ميزوتوري، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
- البروفيسور دويكوريتا كارناواتي، رئيس وكالة الأرصاد الجوية وعلم المناخ والجيوفيزياء (BMKG) في جمهورية إندونيسيا

المتحدثون الرئيسيون:
- فيبريو كاكاريبو، رئيس وكالة السياسة المالية بوزارة المالية، إندونيسيا
- كيتارو أونو - وزير دولة بمكتب مجلس الوزراء، اليابان

على الرغم من ظهور مدى أهمية الاستثمار في الوقاية والحد من المخاطر والقدرة على الصمود، إلا أن الجانب المادي المطلوب لتمويل هذه الاستثمارات لا يزال محدودًا. كما يزداد ظهور بعض العقبات بم في ذلك النظرة قصيرة المدى للأمور، والاستحواذ التنظيمي لفئة معينة، والفهم المحدود للمخاطر، وعدم إدماج مختلف الفئات عند وضع السياسات، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة عدم المساواة في تقاسم الأعباء داخل أطر الحوكمة العالمية للحد من مخاطر الكوارث، بحيث يظل الأشخاص الأكثر تضررًا هم الأقل قدرة على تحمل تكلفة الاستثمار في الوقاية والحد من المخاطر في هذا العالم المتحول في ظل جائحة كوفيد19-.

لا تزال الكوارث تشكل تهديدًا متزايدًا للازدهار العالمي، كما تؤثر بشكل مضاعَف على الفقراء والمهمشين. تؤكد النتائج الواردة من الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الحكومية على رصد أعلى حصيلة للكوارث في الشريحة الأكثر ضعفاً من سكان العالم.

ويعاني اثنان وعشرون من أقل البلدان نموًا حاليًا من ضائقة ديون أو تأثيرات شديدة الخطورة.

أولاً، لا يزال سكان البلدان الأكثر ضعفًا في العالم -مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأقل نمواً- يتأثرون بشكل مضاعَف بالمخاطر الناجمة عن تغير المناخ، والمخاطر الصحية، والنزاعات، وتقلبات الأنظمة الاقتصادية والمالية.

تساهم العديد من جوانب النظام المالي، وسياسة الاقتصاد الكلي، وتمويل التنمية والوقاية من مخاطر التغيرات المناخية - بشكل أساسي في خلق المخاطر وتعزيز استدامتها، مما يشكل تهديدات وجودية محتملة للبشر والأنظمة البيئية التي نعتمد عليها. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ فيما يتعلق بالإدماج للتكيف مع تغير المناخ كأحد الأهداف البيئية التي تتماشى مع سياسة المنتجات والخدمات المالية الخضراء، لا تزال هناك مخاوف من إهمال المستثمرين -في كثير من الأحيان- لما قد تسببه استثماراتهم من أخطار وآثار سلبية للمجتمعات المحلية وسلاسل التوريد و النظم البيئية، وتجاهل هذه الاستثمارات أو فصلها عن الانعكاسات الاقتصادية الكلية اللاحقة.

ثانيًا، نحن بحاجة إلى التفكير العملي والمبتكر بحيث نستطيع توظيف التمويل والآليات المالية الحالية لتحقيق الإنجازات واستيعاب المزيد من المخاطر في الهيكل المالي الحالي. كما يجب إدراك حقيقة أن التخطيط الواعي بالمخاطر والعمل الاستباقي لن يصبح حقيقة إلا باتباع نهج منظم، الأمر الذي يتطلب تمويلًا مختلطًا عبر الجهات الفاعلة والقطاعات. يجب أن يخصص تمويل المناخ -على سبيل المثال- لأنظمة الإنذار المبكر والإجراءات الاستباقية وغيرها من تدابير الحد من المخاطر.

نتائج الجلسة

لا يزال تأثير الكوارث غير معروف بالنسبة لمجموعات سكانية محددة، وذلك في ظل غياب البيانات المصنفة والقابلة للتشغيل والاستخدام المتبادل والتي يسهُل الوصول إليها.

ولذلك، فقد فشل تحديد أولويات سياسة الحد من المخاطر في التعرف على الاحتياجات المختلفة لهذه المجموعات، مما يؤدي إلى انخفاض معدل الإدماج.

وبالتالي، فإن استعراض منتصف المدة لإطار سينداي يحتاج إلى:

- استخدام أحدث الأبحاث في علم البيانات لتسهيل عملية إعداد التقارير على أساس المبادئ والمعايير المشتركة مثل البيانات الجغرافية المكانية (بما في ذلك الأدوات المبتكرة، مثل البيانات المتعلقة بالطاقة الشمسية ومواردها) للتوعية بأهمية التنمية المستدامة الواعية بالمخاطر.
- تحديد ومعالجة احتياجات الرجال، والنساء، والأطفال ذوي الإعاقة قبل وبعد الكوارث.
- العمل في شراكة مع المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة لإعداد وتنفيذ أنشطة شاملة للحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لها وفقًا لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإطار سينداي.
- الاستعداد للاستجابة الشاملة للكوارث والتي تتضمن وتأخذ في اعتبارها احتياجات ذوي الإعاقة من خلال تعزيز القدرة التنظيمية لجميع الجهات الفاعلة للعمل بطريقة تعتمد على إدماج ذوي الإعاقة والمساواة بين الجنسين

ما وراء المخاطر الطبيعية - تفعيل النطاق الموسع لإطار سينداي

26 مايو 2022، 4:30 مساءً - 7:00 مساء.

الرؤساء المشاركون:

- السيدة مامي ميزوتوري، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
- البروفيسور دويكوريتا كارناواتي، رئيس وكالة الأرصاد الجوية وعلم المناخ والجيوفيزياء (BMKG) في جمهورية إندونيسيا

المتحدثون الرئيسيون:

- عبد الله شاهد، رئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة
- بوان ماهاراني ناكشاترا كوسيالا ديفي، رئيس مجلس نواب الشعب الإندونيسي

لقد برزت أهمية التركيز على خلق نهج مترابط ونظمي للحد من مخاطر الكوارث والذي يشمل مجموعة واسعة من المخاطر كجانب محوري بالنسبة لأي سياسة أو مؤسسة.

لا يقتصر ارتباط المجتمعات على الصعيد العالمي على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فحسب، ولكنه يشمل أيضًا أنظمة دعم الحياة المادية الحيوية على الأرض (أي النظم البيئية)، والبيئة المبنية، والعالم الرقمي (البنية التحتية التي تمتد إلى الفضاء الخارجي) . وعلى الرغم من أن هذا الوضع المتطور باستمرار يؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف المشتركة، فإنه يخلق أيضًا فرصًا للعمل الجماعي.

إن الطريق المناسب للمضي قدمًا يحتاج إلى تجنب التفكير قصير المدى، ومراعاة المخاطر الناشئة والمستقبلية، لا سيما من خلال السياقات سريعة التغير (على سبيل المثال، تكنولوجيا النانو أو الذكاء الاصطناعي). كما يحتاج أيضًا إلى التعامل مع مساهمات الطبيعة في سلامة ورفاهية الإنسان على أنها أمر محوري من خلال تبني نهج الصحة الكوكبية.

ومما يزيد الأمر تعقيدًا، التصرفات المؤسسية الحالية التي تتجاهل المخاطر الوجودية منخفضة الاحتمالية وعالية التدمير الاحتمالية، الأمر الذي يمكن أن يخلق تداعيات عالمية كارثية بعيدة المدى على مدار الأجيال.

نتائج الجلسة

• يجب بذل جهود جادة لدمج النطاق الكامل للمخاطر الحالية والوشيكة والناشئة، بما في ذلك المخاطر الوجودية – البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيولوجية، والتكنولوجية.

• إن إدراك أهمية المخاطر التي تشمل العوامل الخارجية السلبية وتأثيرها يعد أمرًا حتميًا، كما يجب أن يشمل بيانات المجتمعات المحلية والسكان الأصليين، والنظر في تأثير المخاطر على الأجيال القادمة. يجب أن تقترن هذه التدابير بإلزام الشركات قانونًا بالشفافية فيما يتعلق بالتدابير التي تساهم في إحداث المخاطر وتلك التي تقلل منها.

• بالنسبة للاستثمار في آليات الاستعداد لمواجهة المخاطر بالإضافة إلى آليات التعافي وإعادة الإعمار، فيجب أن يتبنى ذلك نموذجًا مفتوح المصدر، مع الاعتراف بحق جميع البلدان في الوصول المتكافئ إلى المعرفة والأدوات اللازمة للحد من المخاطر.

• الاستثمار المستمر في النُهج المعتمدة على الشراكة والتي تشمل المجتمع بأسره وجميع الحكومات، مما يربط المجتمع المحلي بالعالمي عبر المجالات المواضيعية خلال جميع مراحل دورة السياسة العامة.

• إذا لم يكن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث قادرًا على دمج هذه التجديدات في إدارة المخاطر العالمية، فستكون هناك حاجة ماسة إلى المزيد من المشاورات الدبلوماسية لإنشاء سبل ومؤسسات أخرى مساعِدة.

لا يمكن أن يعتمد نهج العالم نحو الازدهار على مجرد تدابير عامة لا تأخذ في اعتبارها الاحتياجات المختلفة لكل فئة، بل يجب أن تدرس تأثيرات الكوارث على كل فئة بعناية وذلك من خلال إشراك المجتمعات العلمية، والمحلية، والسكان الأصليين. ولكي يكون النهج العالمي أكثر فاعلية، يجب أن يُصمم خصيصًا ليناسب مختلف السياقات، كما يجب تضمينه عبر الوزارات وفي جميع الترتيبات المالية والمتعلقة بالميزانية.

يمثل انخفاض ثقة الجمهور في المؤسسات العالمية خطرًا كبيرًا على قدرة مؤسساتنا على حماية المنافع العامة العالمية وإدارتها بشكل عادل مما يؤثر سلبًا على جهود آليات تعزيز القدرة على الصمود. ولمواجهة ذلك، يجب أن تكون ممارسات الحوكمة شفافة ومعتمدة على الشراكة والتفكير في طرق بديلة، وبالتالي خلق التآزر والاتساق بين المستويين الدولي والمحلي، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية في جميع المراحل. تشمل المجموعات التي تم تسليط الضوء عليها كلاعب رئيسي ما يلي: الشباب، والنساء، والسكان الأصليين، والأشخاص ذوي الميول الجنسية المختلفة والهويات والتعبيرات الجنسانية (SOGIE)، والأشخاص ذوي الإعاقة، واللاجئين، والمهاجرين، والمشردين داخليًا.

فيما يتعلق بأنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، يجب أن تحتوي السياسات على بنود ملزمة قانونًا تتطلب معلومات للوصول إلى 90 في المائة -على الأقل- من الناس.

إعادة النظر في التنمية المستدامة؛ الاستثمار برؤية استراتيجية لتعزيز القدرة على الصمود

27 مايو 2022، 2:00 مساءً - 4:30 مساءً

الرؤساء المشاركون:

- السيدة مامي ميزوتوري، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
- د.لاكسانا هاندوكو، رئيس الوكالة الوطنية للبحث والابتكار (BRIN)

المتحدثون الرئيسيون:

- أوشا راو موناري، وكيل الأمين العام ومدير مساعد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يتيح استعراض منتصف المدة لإطار عمل سينداي فرصة للتفكير في عدد من المجالات الرئيسية. يتضمن ذلك "تصحيحات المسار" التي نحتاج إلى إجرائها خلال المدة المتبقية لإطار عمل سينداي؛ الأمر الذي يعزز من إدارة المخاطر. فعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، إلا أن وتيرة خلق وظهور المخاطر تفوق بكثير وتيرة الجهود المبذولة للحد منها. كما أنه لا توجد بعد أطر حوكمة واضحة لإدارة المخاطر والتخفيف من آثارها، سواء كانت تلك المخاطر جائحة عالمية أو حتى تسونامي.

للأسف الشديد، يخلق البشر المزيد من المخاطر بشكل يفوق قدرتنا الحالية على إدارته. تُعد الطريقة التي ندير بها أنظمتنا البيئية والموارد الطبيعية -مثل المياه والأراضي- عوامل حاسمة لتقليل مواطن الضعف وزيادة قدرتنا على الصمود. ومن خلال النُهج القائمة على النظام الإيكولوجي والحلول المستندة إلى الطبيعة، يمكننا مساعدة البلدان والمجتمعات المتضررة على التعافي وإعادة الإعمار مرة أخرى، بالإضافة إلى منع أو تقليل المخاطر المستقبلية، وزيادة قدرتها على الصمود.

يجب أيضًا استكشاف طرق جديدة لتوسيع نطاق التمويل والابتكار لمساعدة بعض المجتمعات الأكثر ضعفًا في العالم على التكيف وتعزيز قدرتها على الصمود أمام التأثيرات المتزايدة لتغير المناخ.

يجب أن يكون هيكل إدارة المخاطر مناسبًا للغرض، مما يعني:

1. الحاجة إلى التوافق المكاني، أي القدرة على نشر الإجراءات على الصعيد العالمي وتعزيز التنسيق بين المؤسسات المحلية، والوطنية، والدولية؛ ذلك لأن المخاطر العالمية تتجاوز الحدود ولا تقتصر على منطقة بعينها.

2. الحاجة إلى التوافق الزمني، أي القدرة على منع الكوارث المفاجئة والتصرف بسرعة حال ظهورها. ذلك لأنه يجب العمل على مكافحة المخاطر الوجودية والاستعداد التام لمواجهتها آثارها الخطيرة التي لا مفر منها.

3. الحاجة إلى التوافق الوظيفي، أي القدرة على التعامل مع المواقف المعقدة والمبهمة. ذلك لأن المخاطر العالمية تعد مترابطة لكنها غير خطية أي يمكن أن تكون غير متوقعة، ولأننا غالبًا ما نحتاج إلى التصرف بشكل سريع حتى إذا لم نكن متأكدين مما سنفعل.

4. الحاجة إلى التوافق التمثيلي - القدرة على تمثيل الأجيال الحالية بمختلف فئاتها وتنوعاتها وكذلك الأجيال المستقبلية التي لم تولد بعد.

ومن منظور متعدد الأطراف، فإن الأمم المتحدة لا يمكنها تحقيق التوافق في جميع هذه الجوانب بمفردها، إلا أنها تعد بالفعل أحد أفضل المؤسسات التي تعمل على تعزيز التنسيق والتوافق العالمي والعمل على نطاق واسع.

نتائج الجلسة

في هذا العالم المتحول في ظل جائحة كوفيد 19-، يجب أن يكون التفكير عالميًا والتصرف محليًا من خلال:

• تبني الحكومات المحلية والمنظمات الشعبية نماذج العمل التشاركي والتي يمكن من خلالها تولي زمام المبادرة في العملية. ولتحقيق ذلك، يعد الوصول إلى المعلومات وبناء القدرات مسألتين حاسمتين يجب ضمانهما لتعزيز القدرة على تنفيذ الإجراءات.

• إبراز أهمية الشمول والتنوع الذي يعزز من جهودنا المبذولة بموجب استعراض منتصف المدة لإطار سينداي وذلك نتيجة ضم الكثير من الأصوات والآراء من مختلف الفئات.

• تعزيز مشاركة المرأة في الحوكمة متعددة الأطراف لحمايتها من التعرض المضاعف للأخطار وفقدان الأرواح.

• ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة على وجه الخصوص أن تكثف جهودها من أجل:

o ربط إطار سينداي بالخطط العالمية الأخرى بما في ذلك اتفاقية باريس واتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) بما تتضمنه من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، والأجندة الحضرية الجديدة والمؤتمر العالمي للمياه، وبالطبع خطة 2030.

o الاستفادة بشكل أفضل من نظام الأمم المتحدة الإقليمي المُعاد تشكيله من خلال الاستفادة من دور المنسقين المقيمين في تعزيز التدخلات المتسقة للحد من مخاطر الكوارث المتعددة على أرض الواقع، مع المشاركة النشطة من قبل فرق الأمم المتحدة القُطرية.

البيانات الرسمية

قدمت الدول الأعضاء وممثلو مجموعات أصحاب المصلحة -مثل الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية أو الإقليمية- بيانات مكتوبة أو مسجلة مسبقًا تركز على التقدم المحرز فيما يتعلق بآليات الحد من مخاطر الكوارث وأفضل الممارسات المتبناة داخل الدولة أو المنظمة الممثلة.

يمكن الوصول إلى جميع البيانات الرسمية على موقع المؤتمر العالمي GP2022.

الجلسات المواضيعية

اليوم الأول

الأربعاء، 25 مايو

التنوع في قيادة الحد من مخاطر الكوارث

25 مايو 2022، 1:00 مساءً - 2:30 مساءً

الرؤساء المشاركون:

- أمل ريدين، المفاوض التونسي الشاب في شؤون تغير المناخ، ومسؤول مشاركة المستثمرين في AfricInvest
- آبيل واليخوا، نائب الأمين العام، المجلس الاستشاري للشباب الأفريقي المعني بالحد من مخاطر الكوارث (AYAB DRR)، أوغندا

المتحدثون الرئيسيون:

- ليزرا فابيان، المدير التنفيذي لجمعية دومينيكا للصناعة والتجارة | ARISE Dominica
- سارة نيبس، الموظف المسؤول عن المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في آسيا والمحيط الهادئ
- يفيد زامبرانو مايا، رئيس لجنة إدارة المخاطر المجتمعية لبلدية أولون في شبه جزيرة سانتا إيلينا. (الإكوادور)
- نويلين نابوليفو، مؤسسة Diverse Voices for Action (DIVA) للمساواة) (فيجي)
- إلهام يوسفيان، مستشار العمل الإنساني الشامل والحد من مخاطر الكوارث، التحالف الدولي للإعاقة
- مانويل بيسلر، نائب مدير الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون SDC (سويسرا)

فبدون قيادة متنوعة وشاملة لجهود الحد من مخاطر الكوارث واتخاذ القرار على جميع المستويات، سوف نفقد الكثير من المهارات، والمعارف، والخبرات التي تقدمها نسبة كبيرة من سكان العالم. ومن أجل الالتزام بالنهج متعدد القطاعات الذي يشمل جميع فئات المجتمع في تنفيذ إطار سنداي، يجب إعطاء الأولوية لمزيد من الدعم والاستثمار في الأصوات ووجهات النظر المتنوعة فيما يتعلق بمجال الحد من مخاطر الكوارث بهدف تقليل المخاطر الجماعية.

يختلف تأثير الكوارث على مختلف الفئات بسبب الطرق التي تؤثر بها النظم الاجتماعية وأشكال التمييز على موارد الناس، ونقاط ضعفهم، وقدراتهم على التأقلم، ومدى تعرضهم للمخاطر، ومقدار سلطتهم في اتخاذ القرار. ومع ذلك، لا تزال الحواجز الهيكلية، وثغرات القدرات، والمواقف والقوالب النمطية التمييزية تعيق المشاركة الهادفة للفئات المهمشة في صنع القرار بشأن الحد من مخاطر الكوارث. ولذلك، يجب الاهتمام بالتنوع في القيادات التي تتولى شؤون الحد من مخاطر الكوارث ومعالجة الطرق التي يتم بها بناء قابلية تأثر مجموعات معينة وتعرضها لمخاطر الكوارث اقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا.

سلط المتحدثون الضوء على إمكانية الحد من مخاطر الكوارث التي تواجهها الفئات المهمشة وتتأثر بها بشكل مضاعف من خلال تحديد الأولويات والاستثمار بشكل كافٍ. وفي الوقت الحالي، لا تعكس القيادات -التي تتولى شؤون الحد من مخاطر الكوارث- التجارب الحية للمجتمعات والفئات الأكثر تضررًا من الكوارث. وقد تم التأكيد على أن القيادات لا يجب أن يقتصر وجودها على الحكومات فحسب، بل يجب أن تشمل أيضًا القادة من المجتمع والشباب والنساء وقادة المجتمع الشعبي، وقادة مجتمع الميم، والقادة ذوي الإعاقة. تلعب كل تلك الفئات دورًا أساسيًا في الحد من مخاطر الكوارث. يمكن أن تساعد المعرفة المحلية في الدعم الشامل للحد من مخاطر الكوارث. يجب أن يكون تنوع الأشخاص في المناصب القيادية على جميع المستويات أكثر شمولاً.

يواجه النساء، والأطفال، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، وكبار السن، والسكان الأصليون والمهاجرون، والفئات المهمشة الأخرى، مخاطر مشتركة ومخاطر أخرى محددة لكل فئة. ولذلك، فإن اتباع نهج واحد مطبق على الجميع لن يقلل من التأثيرات المحددة التي تعاني منها كل فئة بشكل مضاعف، مما يبرز الحاجة إلى إنشاء نهج متعدد الجوانب يعزز ويدعم القيادة الشاملة التي تعكس تنوع مجتمعاتنا.

نتائج الجلسة

- تعزيز التعاون والشراكات لمساعدة جميع أصحاب المصلحة على الانخراط والمشاركة في القيادة على جميع المستويات وإضفاء منظور شامل على صنع السياسات، والتخطيط، ووضع الميزانيات، على الصعيدين الوطني والمحلي.
- تطوير القدرات بشكل نظامي لآليات، ومنظمات، وشبكات أصحاب المصلحة للمشاركة في جهود الحد من المخاطر وخطط تعزيز القدرة على الصمود بالنظر إلى الطبيعة التقنية المتصورة لهذه القضايا.
- زيادة التمويل للفئات الأكثر عرضة لخطر الكوارث، وذلك لتسهيل مشاركتهم الهامة في المناصب القيادية وتأثيرها في عملية صنع القرار للحد من مخاطر الكوارث، ودعمها خلال مراحل تنفيذ المشاريع التحولية.
- زيادة مشاركة الممارسات الجيدة، والأدوات المستهدفة، والمواد الإرشادية بهدف التعلم (على سبيل المثال، مركز معرفة قدرة المرأة على الصمود في مواجهة الكوارث ؛ تحدي عمل المليون شاب)
- التأكد من إشراك جميع أصحاب المصلحة بكل تنوعاتهم، وإدراك مدى أهمية ذلك كأحد عوامل التغيير.
- دخال نظام الحصص أو غيره من أشكال التمييز الإيجابي عند الحاجة، وذلك لضمان تنوع القيادات المعنية بشؤون الحد من مخاطر الكوارث لتعكس المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات المخدومة.

تحسين فهم وإدارة المخاطر النظمية - الكشف عن تقرير التقييم العالمي لعام 2022

25 مايو 2022، 1:00 مساءً - 2:30 مساءً

الرؤساء المشاركون:

- ماندیسا كالاكو ويليامز، مستشارة مستقلة

المتحدثون الرئيسيون:

- أرومار ريفي، مدير المعهد الهندي للمستوطنات البشرية
- كونور سيل، مستشار استراتيجي أول بمؤسسة One Earth Future.
- إيراسيما ألكانتارا أيالا، أستاذ بجامعة المكسيك الوطنية المستقلة (UNAM)
- إبراهيما شيخ ديونج، مدير عام مجموعة تعزيز القدرات الإفريقية لإدارة المخاطر
- كلوديا هيريرا ميلغار، الأمين التنفيذي بمركز التنسيق للوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى (CEPREDENAC)

تستمر أخطار الكوارث العالمية في الازدياد عالميًا. وكلما زادت التحديات واجتمعت، كلما ازداد خطر انهيار الأنظمة. وللأسف، يعد العالم حاليًا خارج المسار الصحيح فيما يتعلق بتحقيق أهدافنا وغاياتنا العالمية للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز التنمية المستدامة، والتخفيف من حدة التغيرات المناخية والتكيف معها. وقد تفاقمت المشكلة بسبب زيادة مستويات الفقر والتفاوتات الناجمة عن جائحة كوفيد19-.

ومع ذلك، فقد أدت تجربة الجائحة إلى تعزيز الفهم العالمي لمحركات المخاطر النظمية والأسباب الجذرية. ويشمل ذلك كلًا من الجوانب الفيزيائية الحيوية (مثل صحة الإنسان والبيئة) والجوانب الاجتماعية والاقتصادية (مثل التفاوتات النظمية والفقر). يحدد تقرير التقييم العالمي (GAR 2022 نُهج الإبلاغ بالمخاطر وكيفية إدارتها والتي تعد أمرًا ضروريًا لتطوير ممارسات إدارة المخاطر الحالية.

يمكن توظيف آليات الحد من مخاطر الكوارث كأداة لتعزيز خطة 2030 من خلال إدارة المخاطر عبر مختلف التخصصات، وفهم الخصائص النظامية لأسبابها الجذرية ودوافعها، ومن خلال خلق التآزر بين الخطط العالمية.

ضمت هذه الجلسة أحد المؤلفين الرئيسيين لـ تقرير التقييم العالمي GAR 2022، بالإضافة إلى كبار المفكرين في مجال حوكمة المخاطر. ناقش المتحدثون نتائج التقرير بالإضافة إلى أدلة علمية وتقنية تتيح الفرصة لمنفذي آليات الحد من مخاطر الكوارث للتأثير على عملية وضع السياسات عالية المستوى. كما سلط المتحدثون الضوء على الطبيعة النظمية للمخاطر، وقيمة المشاركة المجتمعية، والحاجة إلى إعادة التفكير في النماذج الاقتصادية. كما وضح المتحدثون كيفية تحويل المعلومات التي تم اكتشافها واستنتاجها إلى إجراءات قابلة للتطبيق.

نتائج الجلسة

- اعتبار الإجراءات المناسبة ثقافياً واجتماعياً والتي تركز على المجتمعات شرطًا أساسيًا لنجاح خطط الحد من مخاطر الكوارث.
- تحويل الأنظمة المالية قصيرة الأجل إلى نُهج تهتم أكثر بالقيمة المضافة للأنظمة البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، مع الاستعانة بالتقدم المحرز في العلوم الفيزيائية والاجتماعية.
- تغيير الأطر المعيارية والتشريعية إلى خطط قابلة للتنفيذ وآليات تنسيقية.
- تعد أهداف التنمية المستدامة أساسية للحد من المخاطر بسبب تأثيرها الإيجابي في الحد من مواطن الضعف لدى المجتمعات.
- تعد نماذج التنمية الحالية مساهمة في خلق المخاطر بشكل غير مباشر. ولذلك، نحن بحاجة إلى إعادة التفكير فيما نوليه اهتمامنا وفيما نقدره ونشجعه، وألا يقتصر اهتمامنا على الازدهار الاقتصادي فحسب.
- هناك حاجة متزايدة للاستثمار في آليات الوقاية من المخاطر والاستعداد لها على المدى الطويل، وذلك للحد من مواطن الضعف والتعرض.
- إجراء تغييرات حياتية للتغلب على التحديات المعقدة. (نحتاج إلى مضاعفة جهودنا وإجراء تغييرات قد تكون غير مريحة إلى حد ما).
- تحقيق التوازن بين العلم والمعارف التقليدية والتكنولوجيا والابتكار الرقمي، وبين القيمة ولاحتياجات المحلية.
- تُظهر جائحة كوفيد19- مدى تأثير الكوارث على العالم بأسره مما يبرز الحاجة إلى معالجة التحيز المنهجي فيما يمكن اعتباره تصرفًا صحيحًا بالنسبة لنظام عالمي قائم على القيمة الاقتصادية.
- إبراز دور النساء في تحقيق الرفاهية للمجتمع بصفتهن ممثلات للنُهج الشاملة، ودافعات للتغيير السلوكي من خلال أدوارهن الهامة في تعليم ورعاية الأطفال، وكمستجيبات أوائل في الحوارات العالمية والإقليمية.

كسر الحواجز – نحو نُهج متعددة المخاطر ومتعددة القطاعات لإدارة المخاطر

25 مايو 2022، 3:15 مساءً - 4:45 مساءً.

المنسق:

- د. ديفيد سميث، مدير مركز الإدارة البيئية ومنسق معهد التنمية المستدامة، جامعة ويست إنديز.

المتحدثون الرئيسيون:

- أرومار ريفي، مدير المعهد الهندي للمستوطنات البشرية
- كونور سيل، مستشار استراتيجي أول بمؤسسة One Earth Future.
- إيراسيما ألكانتارا أيالا، أستاذ بجامعة المكسيك الوطنية المستقلة (UNAM)
- إبراهيما شيخ ديونج، مدير عام مجموعة تعزيز القدرات الإفريقية لإدارة المخاطر
- كلوديا هيريرا ميلغار، الأمين التنفيذي بمركز التنسيق للوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى (CEPREDENAC)

أكدت الجلسة على المنعطف الحاسم الذي نمر به، حيث أن عددًا لا يحصى من الجهات الفاعلة من الحكومات الوطنية ودون الوطنية، ومسؤولي المدن، والشركات، والمجتمعات، والممارسين، يتطلعون إلى تطوير أدوات تحليل المخاطر لديهم في مواجهة الآثار المتتالية، والمتصلة، والمتزايدة استجابة لحالة الطوارئ المناخية المستمرة والوباء العالمي.

كما أكدت الجلسة على أن تعزيز المرونة في مواجهة الصدمات الأكثر تعقيدًا يتطلب تغيير الأسلوب القائم على قياس المخاطر ومعالجتها بشكل منفرد بمعزل عن غيرها، والبدء في إدراك الطبيعة النظمية للمخاطر.

يجب أن تكون الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والشركاء أكثر استعدادًا لإجراء تقييمات متعددة المخاطر ومتعددة القطاعات.

هناك حاجة إلى مزيد من التعاون عبر القطاعات لتغيير نهج التحليل الخطي للمخاطر. تتطلب المخاطر المترابطة والنظمية اتخاذ إجراءات مستنيرة من جانب أصحاب المصلحة المتعددين. وقد أصبح التكامل في السياسة العامة بين العلوم المعنية بالمخاطر والمعرفة المرتكزة على الأشخاص أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى نتيجة الشعور بآثار الكوارث على المستويات العالمية، والوطنية، والمجتمعية.

نوه المتحدثون إلى كون الأدوات المتاحة للجهات الفاعلة الوطنية لمعالجة وتوليف العديد من البيانات الصادرة عن مختلف القطاعات والمصادر لم يتم تطويرها بعد بشكل جيد، والأمر الذي يقف أمام فهم طبيعة المخاطر المترابطة بشكل أفضل والعمل على أساسها.

اتفق المتحدثون على وجود ترتيبات جديدة للحوكمة لتعزيز التنسيق، والوصول المفتوح، وشفافية البيانات، والمقاييس الواضحة للأداء، والمساءلة في ظل الزخم المتزايد نحو بناء نُهج إدارة متعددة المخاطر ومتعددة القطاعات.

وعلى الرغم من أن التقدم المحرز في تنفيذ إطار سينداي يعد خارج المسار الصحيح، فهناك طلب متزايد على تطوير جيل جديد أدوات تحليل المخاطر بما في ذلك التحليلات التنبؤية لإدارة المخاطر المعقدة والمتتالية بشكل أفضل.

نتائج الجلسة

- هناك حاجة إلى مزيد من التعاون عبر القطاعات لتغيير نهج التحليل الخطي للمخاطر. تتطلب المخاطر المترابطة والنظمية اتخاذ إجراءات مستنيرة من جانب أصحاب المصلحة المتعددين. وقد أصبح التكامل في السياسة العامة بين العلوم المعنية بالمخاطر والمعرفة المرتكزة على الأشخاص أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى نتيجة الشعور بآثار الكوارث على المستويات العالمية، والوطنية، والمجتمعية.
- نوه المتحدثون إلى كون الأدوات المتاحة للجهات الفاعلة الوطنية لمعالجة وتوليف العديد من البيانات الصادرة عن مختلف القطاعات والمصادر لم يتم تطويرها بعد بشكل جيد، والأمر الذي يقف أمام فهم طبيعة المخاطر المترابطة بشكل أفضل والعمل على أساسها.
- اتفق المتحدثون على وجود ترتيبات جديدة للحوكمة لتعزيز التنسيق، والوصول المفتوح، وشفافية البيانات، والمقاييس الواضحة للأداء، والمساءلة في ظل الزخم المتزايد نحو بناء نُهج إدارة متعددة المخاطر ومتعددة القطاعات.
- وعلى الرغم من أن التقدم المحرز في تنفيذ إطار سينداي يعد خارج المسار الصحيح، فهناك طلب متزايد على تطوير جيل جديد أدوات تحليل المخاطر بما في ذلك التحليلات التنبؤية لإدارة المخاطر المعقدة والمتتالية بشكل أفضل.

بناء مستقبل أفضل: الاستثمار في القدرة على الصمود للجميع

25 مايو 2022، 3:15 مساءً - 4:45 مساءً.

المنسق:

- كمال كيشور، عضو الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث NDMA بوزارة الداخلية، الهند

المتحدثون الرئيسيون:

- دينا عساف، المنسق المقيم للأمم المتحدة في الإمارات العربية المتحدة، مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة
- روب ويسلينج، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة Co-Operators
- حسام الجمل، الرئيس المشارك، ARISE مصر
- إستير أنياكون دافينيا، وزيرة الدولة للإغاثة والتأهب للكوارث واللاجئين، أوغندا
- بياتا جانوفتشيك، رئيس وحدة تقييم المخاطر والتخطيط للطوارئ في المركز الحكومي للأمن في بولندا

يعد الحد من الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية الحيوية والخدمات الأساسية هدفًا رئيسيًا لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث. تعد البنية التحتية المستدامة والقادرة على الصمود بمثابة خط الدفاع الأول للمجتمعات والبيئة ضد الصدمات، كما أنها تدعم الجهود المبذولة للتعافي؛ إذ أن البنية التحتية القوية والقادرة على الصمود هي المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي المحلي والوطني.

في هذه الجلسة، سلط المتحدثون الضوء على حقيقة أن قياس قدرة البنية التحتية على الصمود يمثل تحديًا رئيسيًا، وأن هناك حاجة ماسة إلى فهم ما تتطلبه البنية التحتية لتعزيز قدرتها على الصمود. وعلى الرغم من اقتصار مفهوم البنية التحتية لدى الكثيرين على الأصول والمباني فقط، إلا أنها في الحقيقة تعد مفهومًا أعم وأشمل؛ والذي يتضمن كذلك الخدمات المقدمة.

وأشار المتحدثون أيضًا إلى ضرورة اتباع نهج خاص لتعزيز المكاسب الإجمالية في مجال القدرة على الصمود من خلال استثمارات البنية التحتية والعمل على القضاء على أي مخاطر إضافية وتقليلها. تصف مبادئ البنية التحتية القادرة على الصمود - والتي طورها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) لدعم تنفيذ إطار سينداي وأهداف التنمية المستدامة - (SDGs)مجموعة من المبادئ والإجراءات الرئيسية والمبادئ التوجيهية لتوسيع نطاق المكاسب الصافية في مجال القدرة على الصمود وتعزيز استمرارية الخدمات الحيوية. وأشار المتحدثون إلى أن المبادئ الستة المترابطة مصممة لتوجيه أصحاب المصلحة والقادة خلال مراحل تعزيز قدرة البنية التحتية على الصمود، كما دعوا إلى تبني نهج التعلم المستمر، والوقاية بشكل استباقي، والتكامل البيئي، والمشاركة المجتمعية، وبناء القدرة على التكيف، والحرص على المسؤولية المشتركة. يوفر العمل المنسق للمستخدمين فهماً أفضل لأنظمة البنية التحتية القائمة بما في ذلك الأداء، ونقاط الضعف، والبيئة التنظيمية، والتحديات والعوائق، فضلاً عن توفير نقاط دخول لاتخاذ قرارات واستثمارات مستنيرة بشكل أفضل.

كما أشير إلى أن اللوائح التي تحكم البنية التحتية الحيوية تحتاج أيضا إلى التعزيز، إذ يجب على الحكومات إعادة النظر في آلياتها وممارساتها لتقييم ما إذا كان بإمكانها التعامل مع المتطلبات المتزايدة الناجمة عن تغير المناخ، وتغيير الأنماط الديموغرافية والإنمائية، وغيرها من الضغوط. إن فهم مشهد المخاطر وتأثيراته المحتملة على المالية العامة يعد أساسًا جيدًا لإجراء تقييمات واقعية لتكاليف وفوائد التمويل وخيارات السياسات.

نتائج الجلسة

- تطوير مفهوم قدرة البنية التحتية على الصمود وكيفية تنفيذ ذلك.
- تجديد الاعتراف بأهمية مفهوم قدرة البنية التحتية -وما تقدمه من خدمات- على الصمود.
- اختبار قدرة البنية التحتية على الصمود لمساعدة صانعي السياسات على فهم تأثير التغييرات السياسية على البنية التحتية الحيوية ومعالجة الثغرات التي يجب تحدد كأولوية.

الإنذار المبكر والعمل المبكر

25 مايو 2022، 5:30 مساءً - 7:00 مساء.

المنسق:

- كيث كامبل، الرئيس التنفيذي لشركة Public Broadcasting في جامايكا (PBCJ)، وعضو في اتحاد البث الكاريبي (CBU)

المتحدثون الرئيسيون:

- سيريل أونوريه، مدير فرع الحد من مخاطر الكوارث والخدمات العامة، إدارة الخدمات، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)
- د. محمد إنامور رحمن، وزير دولة، وزارة إدارة الكوارث والإغاثة، حكومة بنغلاديش
- ميلوسكا أوردونيز، أخصائي الحد من مخاطر الكوارث، Practical Action، بيرو
- د. أحمد أمديهون، منسق البرنامج الإقليمي، إدارة مخاطر الكوارث، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، مركز التنبؤ والتطبيقات المناخية (ICPAC)
- ساينيميلي تاواكي، مستشار التنمية الشاملة، منتدى الإعاقة في المحيط الهادئ

خلال العشرين عامًا الماضية، اكتسبت فوائد أنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة (MHEWS) اعترافًا متزايدًا من قبل الكثيرين في مجال الحد من المخاطر. ومع ذلك، أشارت 95 دولة فقط من بين 120 دولة قدمت تقارير عن الهدف G من خلال مراقب إطار سينداي (ديسمبر 2021) إلى وجود نظام الإنذار المبكر بالخطر (MHEWS). مما يعني أن العديد من البلدان النامية - لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية - لا تزال متخلفة عن تنفيذها.

حددت الجلسة المواضيعية سبل تسريع خطوات تنفيذ نظام الإنذار المبكر بالخطر الذي يركز على البشر، بما في ذلك تمكين العمل المبكر لتقليل آثار الكوارث، وتقليل المخاطر، والمساهمة في تعزيز القدرة على الصمود. قُدمت النتائج الرئيسية للمؤتمر الثالث للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، مع إبراز إعلان الأمين العام خلال اليوم العالمي للأرصاد الجوية 2022 أن الأمم المتحدة ستقود إجراءات جديدة لضمان حماية كل شخص على وجه الأرض عن طريق الإنذار المبكر خلال خمس سنوات.

أبرز المتحدثون في البداية الحاجة إلى تحسين الوعي والفهم والمعرفة بالآثار المدمرة التي يمكن أن تحدثها الأخطار المتعددة على المجتمعات، وكيف وإلى أي مدى يمكن أن تساهم أنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة MHEWS في إنقاذ الأرواح وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث. وهذا يشكل أساساً لبناء الثقة وتشجيع العمل على أرض الواقع.

كما أكدت الجلسة على أهمية تحسين قدرات المراقبة والتنبؤ بالكوارث. يجب تطوير إجراءات التشغيل القياسية، والسياسات، والحلول التمويلية لنظام الإنذار المبكر بالخطر لضمان اتخاذ إجراءات مبكرة على المستويات الوطنية، والإقليمية، والمحلية. الأمر الذي ينتج عنه استجابة قابلة للتنفيذ، وشاملة، ومتسقة عند تلقي معلومات الإنذار المبكر.

بالإضافة إلى ذلك، شدد المشاركون في حلقة النقاش على الحاجة إلى تعزيز الشراكات وكذلك التعاون الإقليمي والدولي للمعرفة والمعلومات وتبادل التكنولوجيا بشأن نظام الإنذار المبكر وتبادل المعلومات بين البلدان وأصحاب المصلحة. يجب أن يستلزم ذلك تعميق التبادلات الحالية للخبرات بشأن الإنذار المبكر بما في ذلك العمل المبكر وإنشاء شراكات جديدة للإبلاغ عن المخاطر وتبني نهج متعدد التخصصات لتسريع الوصول إلى أهداف عام 2030.

وأخيرًا، شدد الفريق على أن صلاحية نُهج أنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة MHEWS لا يمكن ضمانها إلا من خلال تعزيز مساءلة الحكومات وشفافيتها فيما يتعلق ببيانات الإنذار المبكر التي يمكن الوصول إليها، بالإضافة إلى إدماج أنظمة الإنذار المبكر في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.

نتائج الجلسة

- الاستجابة لطبيعة المخاطر النظمية، والمتداخلة، والمترابطة وتغيير النهج المنعزل والفردي في معالجة المخاطر. اكتسب مفهوم نظام الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة اعترافًا متزايدًا فيما يتعلق بسياسة الحد من المخاطر. وعلى الرغم من إحراز تقدم ملحوظ، لا يزال علينا القيام بالمزيد لبناء نهج الشبكة الدولية لنظام الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة.
- يعد الوصول إلى "الميل الأخير" بمعلومات قابلة للتنفيذ ويسهل الوصول إليها أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها أنظمة الإنذار المبكر حاليًا.
- الأمر الذي يستلزم وجود شراكات أقوى واستثمارات خاصة لدعم الجهود المبذولة لتحويل معلومات الإنذار المبكر إلى إجراءات استباقية. يجب أن يكون ذلك مصحوبًا بمعالجة الفجوات في القدرات والتمويل المستدام.
- تمثل الشمولية في أنظمة الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة وآليات تسييرها مصدر قلق رئيسي لذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المهمشة.

اليوم الثاني
الخميس 26 مايو

تنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة للحد من المخاطر النظمية
26 مايو 2022، 09:00 صباحًا - 10:30 صباحًا

المنسق:
- لوثر أنكور، المدير الإقليمي لشرق وجنوب إفريقيا، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.

المتحدثون الرئيسيون:
- د. محمد ساباريس سودارجانتو، مدير التخطيط والرصد لإدارة مستجمعات المياه، وزارة البيئة والغابات، حكومة إندونيسيا
- سونيا لايتون كوني، القائم بأعمال نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
- كارولينا دياز جيرالدو، مدير البيئة والتنمية المستدامة، إدارة التخطيط الوطنية الكولومبية
- تابي جودا، منسق مبادرة مليار شجرة من أجل إفريقيا
- كارينا والي، رئيس تطوير أعمال القطاع العام، AXA XL

لقد أدت التغيرات السريعة في النظم البيئية والاجتماعية، وعلاقة البشر المنفصلة مع الطبيعة، إلى انتشار مخاطر نظمية على نطاق واسع. ومع ذلك، لن يكون تحقيق إطار سنداي وأهداف التنمية المستدامة ممكنًا إلا إذا عملنا مع الطبيعة وليس ضدها. يجب التأكيد بشكل أكبر على حقيقة أن الطبيعة هي أفضل حليف لنا في الحد من المخاطر والقدرة على الصمود.

استجابت الجلسة الموضوعية الرابعة لهذا الهدف من خلال إبراز الحلول القائمة على الطبيعة -مثل الحد من مخاطر الكوارث القائم على النظام الإيكولوجي والتكيف القائم على النظام الإيكولوجي- وكونها فرصًا غير مستغلة للمساعدة في إعادة توجيه إطار سينداي إلى المسار الصحيح.

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تساعد الحلول القائمة على الطبيعة على تحقيق أهداف أوسع للمناخ والتنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بالتنوع البيولوجي، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، والصحة والرفاهية، وازدهار المجتمع.

دعا جميع المشاركين في حلقة النقاش إلى إدماج الحلول القائمة على الطبيعة كجزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ من خلال التنظيم، والتمويل، وتنمية القدرات، وتبادل المعرفة عبر الشراكات. يجب أن تضمن الحكومات أيضًا إنشاء بيئات مجهزة للحلول القائمة على أساس الطبيعة وذلك عن طريق تشجيع إدارة المخاطر متعددة الأبعاد

وتنظيم الحلول القائمة على الطبيعة، والتي تتطلب حدًا أدنى من الاستثمارات في الحلول القائمة على الطبيعة وضمان الشفافية، لضمان مصداقية هذه الأساليب ومنع ظاهرة الغسيل الأخضر.

كما سلطت الجلسة الضوء على الحاجة الحالية إلى زيادة الوعي بالنُهج والأدوات العملية لتنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة، وتقييم الحلول التي قد تعمل بشكل جيد، وفي أي سياقات، بالإضافة إلى كيفية توسيع نطاق الممارسات الناجحة. كما شددت اللجنة على أن جميع الحلول يجب أن تكون محددة السياق وقابلة للتكيف ومدفوعة من قبل المجتمعات المحلية، وعلى أهمية إشراك الفئات الضعيفة والمهمشة في تصميمها.

تطرق الجزء الثاني من الجلسة إلى العوائق التي تحول دون تنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة للحد من مخاطر الكوارث وكيف يمكن معالجتها بشكل استراتيجي. يمكن التغلب على التحدي المتمثل في إطلاق الحلول القائمة على الطبيعة لتمويل الحد من مخاطر الكوارث من خلال تجميع المشاريع الصغيرة، لجذب تمويل أكبر وإشراك القطاع الخاص وقطاع التأمين، ممن يحتاجون إلى مشاريع على نطاق واسع للاستثمار فيها. يمكن التغلب على مشكلة انخفاض الوعي بفوائد الحلول القائمة على الطبيعة عن طريق تحليلات التكلفة والفوائد المعززة، للتأكيد على الفوائد الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية التي تنتج عن النظم البيئية الصحية.

نتائج الجلسة

- تعد القيادة الملتزمة والملهمة للحكومة المحلية التي تشارك مع المجتمع بمثابة عنصر حاسم في التعافي الشامل من الكوارث وبناء القدرة على الصمود في سياق حضري.
- يعتبر التعافي الشامل من الكوارث والقدرة على الصمود فرصة للتطوير المحلي المستقبلي الواقي من المخاطر والذي يوفر للحكومات ذات الموارد المحدودة "عائد القدرة على الصمود".
- تحمي عملية التعافي من الكوارث -التي تقيم وتنفذ وتخطط بشكل جيد- مكاسب التنمية التي تم تحقيقها بشق الأنفس وتجنب الخسائر المستقبلية.
- تدعم الشراكات متعددة القطاعات مثل المؤسسات الأكاديمية والمجتمعات المحلية قدرة الحكومة المحلية على قيادة التعافي الشامل من الكوارث والقدرة على الصمود.

التعافي الشامل والمرن في السياقات الحضرية

26 مايو 2022، 11:15 صباحًا - 12:45 مساءً

المنسق:

- لويس هوفمان، رئيس ب عثة إندونيسيا، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

المتحدثون الرئيسيون:

- لويزا ماريا نيفيس سالغيرو، عمدة ماتوسينهوس
- إميليانو رودريغيز نوش، مدير شركة Pacifico Creative Risk Communications
- بيجال براهمبهات، المدير التنفيذي لمؤسسة ماهيلا للإسكان، الهند
- البروفيسور أندرو أوبافيمي، مدير مركز إدارة مخاطر الكوارث، جامعة بورت هاركورت، نيجيريا
- جوانا بيسبو، مخطط حضري مستدام، تيريسينا، البرازيل، أحد قواد برنامج Youth climate
- يلنار بازيكين، رئيس مركز التعمير في نور سلطان، كازاخستان

في عصر تتصاعد فيه مخاطر المناخ ويستمر فيه انتشار جائحة كوفيد19- العالمية، فإن الحكومات المحلية التي تستثمر في خطة أكثر شمولاً لبناء القدرة على الصمود والتعافي من الكوارث تحمي حياة مواطنيها وسبل عيشهم من التهديدات المستقبلية.

أوضح المتحدثون من خلفيات ومجالات مختلفة أهمية الوعي بضرورة مواجهة تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود في وذلك لمنع وتقليل المخاطر. يساعد ذلك الحكومات في بناء القدرة على الصمود والتعافي الشامل عند حدوث الكوارث. وهناك العديد من الأمثلة؛ ففي الهند، تقوم النساء من المناطق الريفية بابتكار الحلول المختلفة -مثل مشروع أسطح المنازل الباردة- كجزء من مبادرات التعافي. بالإضافة إلى مدينة نور سلطان بكازاخستان، والتي يعتمد نهجها الاستراتيجي للتنمية الحضرية على رفاهية مواطنيها، بما في ذلك في أوقات التعافي.

أكد المتحدثون على الحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الخطط الشاملة لتعزيز القدرة على الصمود بحيث يتم إدماجها في الدورات السياسية المحلية، كما تم التأكيد على الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين المستويين الوطني والمحلي. عرضت الجلسة مزايا الطرق الأكثر إبداعًا وجاذبية لتبادل معلومات المخاطر. أدى استخدام الموسيقى والرقص في مقطع فيديو من منطقة البحر الكاريبي، بعنوان "محاربي الكوارث/Disaster Fighters"، إلى تحفيز المشاركين بالجلسة.

كما سُلط الضوء على أهمية التواصل بمختلف اللغات فضلًا عن اللغة الإنجليزية السائدة. يعمل عمدة مدينة ماتوسينهوس في البرتغال -وهي مركز القدرة على الصمود في مبادرة -2030 على زيادة الوعي بالحد من مخاطر الكوارث بين المدن الناطقة بالبرتغالية حول العالم.

أشير أيضًا إلى فرصة إقامة شراكة أوثق بين الأوساط الأكاديمية والحكومة المحلية، مع أمثلة على التقييم المشترك للمخاطر المجتمعية من نيجيريا.

استمعت الجلسة إلى بلدية تيريسينا في البرازيل حول جهود مسؤولي الحكومات المحلية واهتمامهم بالأماكن المعرضة للخطر وقضائهم الوقت مع مجتمعاتهم لفهم الحقائق، والتحديات، والفرص بشكل أفضل.

يمكن تعزيز كل هذه النُهج الشاملة للتعافي وبناء القدرة على الصمود عن طريق توافر الحلول المالية التي تزيد من إمكانية الوصول إلى مبادرات الحد من المخاطر والقدرة على تحمل تكاليفها. يجب أن تُبنى هذه الآليات على شراكات مع الجهات الفاعلة المحلية بالإضافة إلى الجهات الفاعلة الوطنية وغيرها من المؤسسات.

نتائج الجلسة

- تعد القيادة الملتزمة والملهمة للحكومة المحلية التي تشارك مع المجتمع بمثابة عنصر حاسم في التعافي الشامل من الكوارث وبناء القدرة على الصمود في سياق حضري.
- يعتبر التعافي الشامل من الكوارث والقدرة على الصمود فرصة للتطوير المحلي المستقبلي الواقي من المخاطر والذي يوفر للحكومات ذات الموارد المحدودة "عائد القدرة على الصمود".
- تحمي عملية التعافي من الكوارث -التي تقيم وتنفذ وتخطط بشكل جيد- مكاسب التنمية التي تم تحقيقها بشق الأنفس وتجنب الخسائر المستقبلية.
- تدعم الشراكات متعددة القطاعات مثل المؤسسات الأكاديمية والمجتمعات المحلية قدرة الحكومة المحلية على قيادة التعافي الشامل من الكوارث والقدرة على الصمود.

تحديات البيانات وحلولها لإدارة مخاطر الكوارث

26 مايو 2022، 11:15 صباحًا - 12:45 مساءً

المنسق:

- لويس هوفمان، رئيس ب عثة إندونيسيا، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

المتحدثون الرئيسيون:

- لويزا ماريا نيفيس سالغيرو، عمدة ماتوسينهوس
- إميليانو رودريغيز نوش، مدير شركة Pacifico Creative Risk Communications
- بيجال براهمبهات، المدير التنفيذي لمؤسسة ماهيلا للإسكان، الهند
- البروفيسور أندرو أوبافيمي، مدير مركز إدارة مخاطر الكوارث، جامعة بورت هاركورت، نيجيريا
- جوانا بيسبو، مخطط حضري مستدام، تيريسينا، البرازيل، أحد قواد برنامج Youth climate
- يلنار بازيكين، رئيس مركز التعمير في نور سلطان، كازاخستان

ينبغي أن تتاح للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين إمكانية الوصول إلى بيانات واضحة حول الخسائر الناتجة عن الكوارث ومخاطر المناخ من أجل اتخاذ قرارات أفضل بشأن السياسات والبرامج والاستثمارات. ومع ذلك، ما زلنا نرى فجوات في البيانات، إذ تكافح الحكومات لرؤية الصورة الكاملة لخسائر الكوارث ومخاطرها على الدولة والمجتمعات.

قدم المشاركون في حلقة النقاش بعض الممارسات الجيدة لجمع وإدارة بيانات الكوارث من بلدانهم في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط. تم التأكيد على أهمية البيانات عالية الجودة؛ إذ يجب أن تكون البيانات دقيقة، ومتاحة بحيث يسهل الوصول إليها، وقابلة للتشغيل المتبادل، كما يجب التحقق من صحة البيانات من خلال بروتوكولات موحدة.

يجب مراعاة احتياجات كل من المستخدمين وصناع القرار والمواطنين، كما يجب تحليل البيانات لدعم نموذج المخاطر لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة ومستندة إلى التأثيرات في الوقت المناسب. تعد بيانات مخاطر الكوارث أمرًا بالغ الأهمية لاتخاذ قرار مستنير في قطاعي التمويل والاستثمار. يعد جمع البيانات المصنفة حسب الجنس، والعمر، والإعاقة أمرًا ضروريًا لفهم آثار الكوارث على الفئات المهمشة وضمان عدم إهمال أي شخص.

دعا المتحدثون إلى تعاون جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، باستخدام التكنولوجيا، وبناء الثقة، والمزيد من بناء القدرات من أجل تحسين جمع البيانات، ونشرها، وتطبيقها على المستويين الوطني والمحلي. تحتاج الحكومات إلى تطوير سياسة للبيانات، والتعاون عبر الوزارات والشركاء، وتأمين ميزانية لهذا الغرض من أجل إدارة أفضل لبيانات الكوارث.

نتائج الجلسة

- أفضل الممارسات: استعراض أفضل الممارسات في جمع البيانات وتحليلها واستخدامها في تقييم المخاطر وبناء السيناريوهات المحتملة.
- أولويات العمل: المضي قدمًا في دمج بيانات الكوارث والمناخ وتحليلها كمدخلات وكقاعدة أدلة لسياسات، وخطط، وإجراءات، واستثمارات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك على مستوى قطاعات (مثل الزراعة وأنظمة الغذاء).
- تحديد الفجوات الحالية في إحصاءات الحد من مخاطر الكوارث وإدارة المعلومات: التقدم العالمي، والإقليمي، والوطني في جمع، ونشر، واستخدام، الإحصاءات المتعلقة بالكوارث، والإحصاءات السائدة، والتحديات، والفرص.
- من تحليل البيانات إلى علم البيانات: استخدام أحدث التقنيات لتكثيف الجهود في تقييم آثار الكوارث والمخاطر وتحليل تغير المناخ.

تعزيز الحوكمة للحد من النزوح الناتج عن الكوارث

26 مايو 2022، 2:15 مساءً - 3:45 مساءً.

المنسق:

- سارة تشارلز، مساعد مدير مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمساعدة الإنسانية (BHA)

المتحدثون الرئيسيون:

- هندو أومارو إبراهيم، رئيس جمعية نساء وشعوب السكان الأصليين في تشاد وعضو في جماعة مبوروررو الرعوية في تشاد
- كريسبين ديوفيرني، منسق إدارة تغير المناخ ومخاطر الكوارث، منظمة دول شرق الكاريبي (OECS)]افتراضيًا[
- فاسيتي سوكو، مدير المكتب الوطني لإدارة الكوارث (NDMO) في فيجي
- د. لويزا سيلما كايتانو ميكي، رئيس المعهد الوطني للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها (INGD) التابع لحكومة موزمبيق
- لويس دوناس، منسق الشؤون الخارجية، قسم إدارة النظام الوطني لمنع الكوارث والتخفيف من حدتها والرعاية، مكتب الطوارئ الوطني، وزارة الداخلية والأمن العام، تشيلي
- د. سوت ساجالا، رئيس مجموعة القدرة على الصمود، مبادرة تنمية القدرة على الصمود (RDI)

ركزت الجلسة على حوكمة النزوح في سياق الكوارث وتغير المناخ وعرضت تجارب وممارسات الفاعلين الإقليميين والحكومات المحلية والوطنية والمجتمع المدني. كما ركزت على البيانات اللازمة لفهم وتقليل وإدارة المخاطر المرتبطة بالنزوح بسبب الكوارث بشكل أفضل ولإيجاد حلول دائمة.

من المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص النازحين بسبب الكوارث، حيث تلعب قابلية التأثر بالتغييرات المناخية دورًا مهمًا بشكل متزايد. يتوقع المجتمع العلمي -كما ورد في تقرير الفريق العامل الثاني التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن تأثيرات تغير المناخ- زيادة النزوح على المدى المتوسط إلى الطويل. كما أن النطاق العالمي للنزوح بسبب الكوارث المرتبطة بالطقس الخطير والأحداث الجيوفيزيائية يرتفع بالفعل كل عام؛ إذ أن أحدث تقدير عالمي من مركز رصد البيانات المستقلة لعدد حالات النزوح بسبب الكوارث في عام 2021 هو 23.7 مليون على الأقل.

ناقشت الجلسة كيف يمكن تفادي النزوح الناجم عن الكوارث، والتقليل منه ومعاجته. أثار أعضاء الفريق أهمية الجمع بين العلم والتكنولوجيا والمعارف التقليدية كنهج فعال في فهم مخاطر النزوح والحد منها وإدارتها.

تلعب التنبؤات العلمية والمعارف التقليدية دورًا هامًا في إبلاغ الحكومات والمجتمعات بمختلف الأخطار في وقت مبكر، مما يسمح لها بالتصرف بشكل استباقي وإبعاد الناس عن الأذى.

كما شدد أعضاء الفريق على أهمية شمول أولئك المتأثرين بشكل مباشر والفئات الأكثر ضعفا في المجتمعات المحلية، والسكان الأصليين قبل الكوارث، وأثناءها، وبعدها؛ ووضع الحلول بناء على احتياجاتهم، وخبراتهم الطويلة، ومعلوماتهم المحلية، والمعارف التقليدية المتوارثة عبر الأجيال. لا يقتصر تأثير النزوح على الأشخاص الذين يفقدون منازلهم وأراضيهم الخصبة وسبل عيشهم؛ بل يسلب النزوح من الناس ثقافتهم، وهويتهم، وكرامتهم، وحقوقهم. كما سلطت الجلسة الضوء على أن التعافي من النزوح الناجم عن الكوارث هو عملية طويلة ويجب أن تكون مجتمعات النازحين جزءًا من إعادة الإعمار وإعادة التأهيل لضمان إيجاد حلول دائمة.

كما أكدت الجلسة على الحاجة إلى إعادة النظر في نهج إدارة مخاطر الكوارث وهياكل إدارة المخاطر الحالية وتعزيزها (بما في ذلك القوانين والسياسات والاستراتيجيات والبرامج) لتجنب النزوح وضمان حماية الناس حال حدوثه. يعد تطوير أو تعزيز البيانات المتعلقة بالمناخ والتنقل البشري المرتبط بالكوارث أمرًا مهمًا للحد من مخاطر النزوح وضمان حصول مجتمعات النازحين على الدعم المحدد اللازم لإعادة بناء حياتهم. يجب أن يكون بناء قدرة المجتمعات النازحة على الصمود على المدى الطويل أولوية مستدامة، وليس مجرد تدخل لمرة واحدة.

نتائج الجلسة

- يجب على الدول وأصحاب المصلحة الآخرين التأكد من أن جهودهم في تنفيذ إطار سنداي تقيم وتقلل المخاطر المتعلقة بالنزوح على النحو الواجب، من خلال منع خلق الظروف التي تؤدي إلى النزوح في المقام الأول، والاستعداد للنزوح وعواقبه السلبية.
- يجب على الحكومات أن تضع أو تعيد النظر في هياكل الحوكمة القائمة وتضمين الأحكام لمعالجة مخاطر النزوح الناجمة عن الكوارث من خلال سياسات واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث المحلية والوطنية والإقليمية، مع الاستفادة من الأدوات الموجودة.
- يجب أن تعمل الحكومات عن كثب مع المجتمع المدني والمجتمعات المعرضة لخطر النزوح، بما في ذلك أولئك النازحين بالفعل أو المعرضين لخطر النزوح، والتشاور بشكل منهجي، وضمان الإدماج والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني في عملية صنع القرار والتخطيط ومعالجة الاستجابة للحد من مخاطر النزوح، مع إيلاء الاهتمام الواجب لاعتبارات العمر والجنس والتنوع.
- يتمتع السكان الأصليون والمجتمعات المحلية بخبرة طويلة، وحكمة محلية متوارثة بين الأجيال، ومعارف تقليدية ضرورية للحد من مخاطر الكوارث، والعمل الاستباقي والتكيف، ولتجنب وتقليل ومعالجة مخاطر النزوح الناجمة عن الكوارث.
- يجب تحسين أنظمة التتبع من خلال دمج البيانات التاريخية للكوارث والمناخ والنزوح لتتبع النازحين من الكوارث بمرور الوقت، ومنع ومعالجة مخاطر النزوح الجديدة واعتبار خطط وآليات القدرة على الصمود جزءًا لا يتجزأ من برامج التعافي.

تمويل الاستثمار المحلي من خلال استراتيجيات واعية بالمخاطر وقابلة للتمويل

26 مايو 2022، 2:15 مساءً - 3:45 مساءً

المنسق:

- ماروكسا كارداما، الأمين العام للشراكة من أجل النقل المستدام منخفض الكربون

المتحدثون الرئيسيون:

- روكو غوارينو، عمدة ألبانو دي لوكانيا ورئيس مقاطعة بوتينزا، إيطاليا (عبر مقطع فيديو مسجل مسبقًا)
- أليساندرو أتوليكو، المدير التنفيذي للتخطيط الإقليمي والتحول الرقمي والقدرة على الصمود في مقاطعة بوتينزا، السلطة المحلية، إيطاليا (يمثل روكو شخصيًا)
- سامح وهبة، المدير العالمي، إدارة المناطق الحضرية، إدارة مخاطر الكوارث، القدرة على الصمود ومجموعة البنك الدولي للممارسات العالمية الخاصة بالأراضي
- تيزا مافيرا، المدير المساعد، معهد سياسة المناخ، جاكرتا
- غودافاري دانج، سويام شيكشان برايوغ، الهند

خُصصت غالبية المشاريع الناجحة لتخفيف الآثار الناجمة عن الكوارث، بينما خُصص عدد قليل جدًا من المشاريع لتعزيز آليات التكيف والقدرة على الصمود. ذكر البنك الدولي أن كل عقد يمر من الزمن دون تنفيذ خطط فعالة سيكلف العالم ما يقرب من تريليون دولار من الاستثمارات الإضافية، الأمر الذي يستلزم توسيع نطاق مشاريع التكيف وتمويلها. دعا المتحدثون إلى استخدام مقاييس التكيف وتصنيفها لتشجيع للتمويل العام والخاص.

تحتل المدن موقع الصدارة في التعامل مع حالات الطوارئ المتعلقة بالكوارث والمناخ، ولكنها غالبًا ما تواجه تحديات متعلقة بالقدرة المحدودة على تمويل تنفيذ الاستراتيجيات المحلية للحد من مخاطر الكوارث. سلط المتحدثون الضوء على أن مخاطر المناخ أصبحت بُعدًا حاسمًا في الأدوات المالية. هناك بعض آليات التمويل المبتكرة متاحة بالفعل، مع أكثر من 500 مليار دولار من السندات الخضراء في عام 2021، ولكن هذا ليس سوى جزء بسيط من الطلب الذي يزيد عن تريليون دولار من أجل بناء القدرة على الصمود ومواجهة التغيرات المناخية.

وعلى الرغم من وجود الأموال، إلا أنه لا توجد مشاريع كافية. أكد المتحدثون أن المشاريع القابلة للتمويل لا تحتاج دائمًا إلى أن تكون مبتكرة. يجب تكرار الآليات المالية والمشروعات "الكبيرة والمملة والمتكررة" التي نجحت في جذب التمويل. يجب تعميم التمويل المبتكر، ويجب تطوير القدرات المحلية لتحديد مصادر التمويل وتعزيز القدرة على إعداد المشاريع القابلة للتمويل.

كما ذكر المشاركون في حلقة النقاش أن البلدان النامية لا تستخدم آليات التمويل الدولية على النحو الأمثل.

تزداد الحاجة إلى توحيد معايير الأهلية لآليات التمويل وتجنب المعايير المعقدة والمختلفة؛ مما يسهل وصول الحكومات إلى هذه المعايير، فضلاً عن زيادة قدرة الحكومات على صرف الأموال وتنفيذها. كما شدد المتحدثون أيضًا على أهمية إشراك النساء والمجتمعات الشعبية في تصميم المنتجات المالية المخصصة لهم، واقترحوا إضافة هذه التوصية إلى استعراض منتصف المدة لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث.

نتائج الجلسة

- الدعوة لدعم تنمية القدرات للحكومات والمجتمعات المحلية لتطوير المهارات اللازمة لإعداد مشروعات قابل للتمويل، لمعرفة كيفية الحصول على قيمة التكيف التي يمكن تحويلها إلى نقود، بما في ذلك من خلال الحلول القائمة على الطبيعة وتحديد قيمة الأرض.
- دعوة أصحاب المصلحة إلى تضمين بناء القدرات في دعمهم للحكومات لضمان عدم تخلف أحد عن الركب فيما يتعلق بالتدفقات المالية المخصصة لبناء القدرة على الصمود.
- دعوة الحكومات الوطنية إلى تمكين الحكومات المحلية من قيادة القدرة على الصمود، وذلك عن طريق التوأمة والتبادل بين الأقران، ومن خلال مشاركة المواطنين بما في ذلك مشاركة المرأة وتمثيل المجتمع.
- الدعوة لاستخدام مقاييس التكيف والتصنيف لتشجيع التمويل العام والخاص.
- الدعوة لبناء آليات على المستوى المحلي لإشراك النساء في عملية صنع القرار الخاص بالآليات المالية لمشاريع القدرة على الصمود.

بناء القدرة على الصمود من خلال التعافي

26 مايو 2022، 4:30 مساءً - 6:00 مساءً

المنسق:

- ماروكسا كارداما، الأمين العام للشراكة من أجل النقل المستدام منخفض الكربون

المتحدثون الرئيسيون:

- إينيا باتيكوتو سيرويراتو، وزير الدفاع والأمن الوطني والشرطة والتنمية الريفية والبحرية وإدارة الكوارث بجمهورية فيجي
- الدكتور جونغو ليو، دكتوراه، الجامعة الجنوبية للعلوم والتكنولوجيا، الصين
- الدكتور جميل أبو العينين، المشرف العام على الإدارة العامة للطوارئ والكوارث والنقل الطبي، وزارة الصحة، المملكة العربية السعودية.
- دراغوس بيسلارو، رئيس لجنة التوظيف والشؤون الاجتماعية، البرلمان الأوروبي
- أساكو أوكاي، الأمين العام المساعد ومدير مكتب الأزمات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يمكن للبلدان أن تتعافى وأن يُعاد إعمارها بشكل أفضل من خلال اعتماد طرق تتصدى للدوافع الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية الكامنة التي تؤدي إلى تغذية مواطن الضعف والتعرض وذلك من خلال سياسات واستثمارات التعافي الواعية بالمخاطر.

تحتاج البلدان إلى تطوير نُهج هادفة ومتعددة القطاعات الاقتصادية لفهم المخاطر وبناء القدرة على الصمود. اتفق جميع المشاركين في حلقة النقاش على أن التفكير والتخطيط على المدى الطويل، وبناء القدرات المؤسسية، وإشراك القطاع الخاص والمجتمعات المحلية تعد أمورًا ضرورية لضمان التعافي المستدام.

كما أشارت اللجنة إلى دور الرقمنة بالغ الأهمية في فهم المخاطر بشكل أفضل وتعزيز القدرة على معالجة نقاط الضعف قبل وقوع الكوارث، حيث نحتاج إلى إيجاد طرق أفضل لمعالجة المخاطر المعقدة.

كما أقر المشاركون في حلقة النقاش أهمية التمويل الوقائي في بناء القدرة على الصمود.

يجب أن تحدد الأولويات وتوزع أموال الاسترداد بطريقة تأخذ في اعتبارها احتياجات الفئات الضعيفة والفئات الأكثر عرضة للخطر. يجب توسيع مصادر التمويل ويجب أن يتم دمج القطاع الخاص بشكل أفضل. أثبتت الاستثمارات الفعالة في الحد من المخاطر (الاعتمادات المالية الخاصة بالمناخ، والتأمين متناهي الصغر، وأسواق رأس المال والسندات، والسندات السيادية الخضراء، والتأمين) أنها تدعم بشكل كبير الإجراءات والتعافي المبكر. تعد الشراكات العالمية والإقليمية مهمة للغاية، ولكنها تحتاج إلى أن تتماشى مع الأولويات الوطنية.

ناقشت اللجنة أهمية البنية التحتية وقطاعات وخدمات القدرة على الصمود من أجل تعافي المجتمعات بشكل أسرع وأكثر استدامة. وأخيرًا، تناولت اللجنة موضوع التحول الأخضر ودور الحلول القائمة على الطبيعة في التعافي والقدرة على الصمود. لا ينبغي لهذه الجهود أن تنظر فقط في الاستثمارات المطلوبة ولكن أيضًا في كيفية تصرف الأفراد والشركات، فهناك حاجة لتغيير السلوك وتقديم الحوافز للقطاع الخاص والمجتمعات.

نتائج الجلسة

- يجب أن يكون التمويل والاستثمارات المستدامة جزءًا أساسيًا من السياسات. كما يعد التفكير والاستراتيجيات طويلة المدى أمورًا ضرورية.
- تعد المشاركة المبكرة للقيادة والإرادة السياسية، والتنسيق متعدد القطاعات والشراكات مع القطاع الخاص، والتمويل المرن الذي يستجيب لاحتياجات التمويل المحلية كلها أمورً ضرورية.
- يتطلب التعافي وبناء القدرة على الصمود المستدامة وجود تخطيط وتمويل وبنية تحتية وخدمات قادرة على الصمود قبل التعافي.
- هناك حاجة إلى تنمية رأس المال البشري وليس رأس المال المادي فقط. إن السبيل إلى استعادة القدرة على الصمود هو الاستثمار في البشر والطبيعة.

اليوم الثالث
الجمعة 27 مايو

التعاون عبر الحدود لتعزيز القدرات والعمل
27 مايو 2022، 09:00 صباحًا - 10:30 صباحًا

المنسق:
- بيكي ميرفي، رئيس السياسات للشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث (GNDR)

المتحدثون الرئيسيون:
- أولايا دوتيل، نائب الوزير للتعاون الدولي، وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية، جمهورية الدومينيكان
- كريستيل برات، الأمين العام المساعد للبيئة والعمل المناخي، منظمة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
- د. نورينى رحمة حنيفة، باحثة، مركز أبحاث الكوارث الجيولوجية، الوكالة الوطنية للبحث والابتكار، إندونيسيا والأمين العام، U-INSPIRE Alliance
- هايدي شروديروس - فوكس، القائم بأعمال الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

يمثل العمل المناخي والحد من مخاطر الكوارث موضوعان شاملان لتعزيز التعاون الدولي والذين يجب أن تأخذهما الحكومات والمجتمع الدولي ككل بعين الاعتبار. يمثل تغير المناخ تهديدًا للجميع ويحتاج إلى نهج شامل متعدد القطاعات. من المهم أن يأخذ كل جانب من جوانب السياسة العامة والاستثمار في اعتباره الفهم الشامل للمخاطر والتدابير الوقائية. تظهر الحاجة الملحة لتعزيز التمويل من قبل الجهات المانحة للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع التغيرات المناخية، وذلك للوفاء بالتزاماتنا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإطار سينداي، واتفاق باريس.

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي توسيع فرص التمويل لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية دون المساومة على أهليتها للتمويل. ينبغي تعزيز دعم السياسات التجارية لأقل البلدان نمواً من خلال برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نمواً، والذي يعد أداة تدمج الحد من مخاطر الكوارث بشكل جوهري. يجري الآن تطوير مؤشر الضعف متعدد الأبعاد، والذي يجب أن يُعطى الأولوية لأن الاستثمار في أقل البلدان نمواً يعزز سلاسل القيمة العالمية.

هناك حاجة إلى سد فجوة التكيف والانتقال إلى التنفيذ، لا سيما فيما يتعلق بتوسيع وتعزيز نطاق الحصول على التمويل للفئات الأكثر ضعفاً، وضمان وجود المزيد من برامج الدعم تحت قيادة محلية. يجب أن يشمل الدعم المساعدة التقنية في مجالات مثل الإجراءات الاستباقية ودمج مخاطر المناخ في عمليات التخطيط المحلية والوطنية.

بالإضافة إلى التمويل، فإن سهولة الوصول إلى التكنولوجيا يعد أمرًا مطلوبًا لمواجهة التحديات التي تقف أمام الاقتصاد العالمي. ينبغي للحكومات أن تمكّن أصحاب المصلحة من الوصول إلى التكنولوجيا وزيادة فرص بناء القدرات، لا سيما للأطفال والشباب الذين يستخدمونها بسرعة ومهارة أكبر. إن تمكين العلماء الشباب مطلوب بشكل خاص للعمل على التكنولوجيا الجديدة والابتكار.

يعد التركيز على العمل المحلي أمرًا أساسيًا للحد من مخاطر الكوارث مع التركيز على سد الفجوة بين الريف والحضر. هناك حاجة لتشجيع التعاون من أجل الحد من مخاطر الكوارث وتخفيف آثار المناخ من خلال التكنولوجيا، من أجل تطوير نماذج قادرة على الصمود بالنسبة لأنظمة المياه والإنذار المبكر. تعزيز التعاون عبر الحدود لحل قضية النزوح المرتبط بالكوارث وذلك لتجنب الأزمات العابرة للحدود. يعد التعاون بين بلدان الجنوب أمرًا أساسيًا لتعزيز الحد من مخاطر الكوارث لأنه يمكّن البلدان من استخدام الممارسات الجيدة والاستفادة المثلى من الآليات المبتكرة التي تنفذها البلدان ذات الخلفيات المماثلة.

نتائج الجلسة

- التحسينات مطلوبة في توافر البيانات وجودتها وموثوقيتها لتتبع التعاون الدولي في مجال الحد من مخاطر الكوارث. يجب أن يصبح التعاون الإنمائي الدولي في جميع القطاعات أكثر دراية بالمخاطر.
- ومع ذلك، فإن مستقبل التعاون الدولي للحد من مخاطر الكوارث لم يعد يتعلق فقط بتمويل الجهات المانحة. يساعد التعاون العابر للحدود للحد من مخاطر الكوارث على الحد من مخاطر الكوارث بشكل أكثر كفاءة من خلال توسيع مساحة التخطيط، بالإضافة إلى عدد ونوع الجهات الفاعلة المشاركة، والحلول المتاحة، مع توسيع نطاق تبادل البيانات ومشاركة التكاليف والفوائد.
- يجب أن يكون تمويل المانحين جزءًا من شبكات أصحاب المصلحة المتعددين.
- تلك الشبكات العابرة للحدود التي تجمع بين قدرات ومهارات أصحاب المصلحة وتستفيد من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتبادل المعرفة والتكنولوجيا عبر الحدود، لا سيما لتحفيز الابتكار والحلول الإبداعية التي يقدمها المهنيون الشباب في مجال الحد من مخاطر الكوارث. يجب تحديد وتعزيز الممارسات الجيدة في تضمين الفئات المهمشة وكذلك المنظور الجنساني في مبادرات التعاون عبر الحدود للحد من مخاطر الكوارث.
- من الواضح أن التعاون وتبادل المعارف والخبرات بين البلدان، وكذلك بين الحكومات، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والبحوث، والعلوم، والتكنولوجيا، هو مفتاح نجاح إطار عمل سينداي.

عدم ترك أحد خلف الركب - تمكين الأشخاص الأكثر تعرضًا للخطر من خلال الحماية الاجتماعية

27 مايو 2022، 11:15 صباحًا - 12:45 مساءً

المنسق:

- روهى ماليك لوي، عمدة بانجول، غامبيا

المتحدثون الرئيسيون:

- دالي سامبو دورو، رئيس مجلس الإنويت القطبي
- د. بونغكي سومادي، نائب السكان والتوظيف، وزارة التنمية الوطنية، إندونيسيا
- مارسي روث، المدير التنفيذي والرئيس التنفيذي للمعهد العالمي للإعاقة
- فيكتوريا ساليناس، نائب المدير (بالإنابة)، الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ، الولايات المتحدة الأمريكية
- ديبورا كوميني، المدير الإقليمي لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، اليونيسف

احتفلت هذه الجلسة الموضوعية بالمساهمات الفريدة والأساسية التي يجلبها التنوع لمواجهة مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود للجميع. مع تقديم أمثلة من جميع أنحاء العالم ومن مختلف القطاعات والجهات المستهدفة ومجالات الخبرة، أظهر المشاركون في هذه الجلسة أن الطريق إلى القدرة على الصمود ممهد بالتنوع والوحدة والشراكة، حيث لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة للجميع في عالم متحول نتيجة لجائحة كوفيد19- إلا من خلال تجميع مواردنا ومعرفتنا المتباينة، على أساس المساواة والتضامن، مع نهج قائم على حقوق الإنسان يضع الناس في قلب التنمية ويعطي الأولوية للفئات المهمشة أو المعرضة للخطر، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، السكان الأصليين والأطفال والشباب والنساء والمجتمعات المحلية في عملية صنع القرار كمشاركين أساسيين في المبادئ التوجيهية لإطار سنداي.

تتطلب إدارة مخاطر الكوارث على مستوى المجتمع ككل، والمسؤولية المشتركة، وحماية الأشخاص وأصولهم، والمشاركة الكاملة والهادفة في مجالات التخطيط وصنع القرار، تحولًا مبتكرًا في كيفية قيامنا بالأعمال، ولكنها تستلزم أيضًا الوفاء بالتزاماتنا العالمية بطرق قابلة للتنفيذ. لقد علمتنا جائحة كوفيد19- أهمية بناء قاعدة الأدلة للممارسات الجيدة من أرض الواقع في مجالات مختلفة مثل ربط سبل العيش وبرامج شبكة الأمان بالتخطيط الشامل وتصميم

السياسات التي تمكّن الأشخاص الأكثر عرضة للخطر من الاعتماد على المعرفة والخبرة المتنوعة والمتأصلة لديهم كوسيلة لمساعدة الآخرين وعدم ترك أي فئة خلف الركب، وكسر الحواجز وتسريع الحماية الاجتماعية التكيفية التي تستجيب للصدمات.

من القطب الشمالي إلى غامبيا، ومن والولايات المتحدة الأمريكية إلى إندونيسيا ومنغوليا، رأينا مختلف الأمثلة على التغيير الابتكاري والتحويلي الذي لا يتعلق فقط بالبحث عن حلول جديدة، بل بدمج العلم والتكنولوجيا مع الفهم التقليدي والمحلي، والذي أظهر أهميته في مجال التكيف وبناء القدرة على الصمود. يتعلق الاستثمار في القدرة على الصمود بتجميع الموارد ورأس المال البشري والفهم الجماعي للمخاطر وتحديد أهداف مشتركة.

نتائج الجلسة

- يمثل شعار "لا تصريف لشؤوننا دون مشاركتنا" المعنى الأساسي لإدراج جميع الأصوات وعدم ترك أي فئة خلف الركب، مما يخدم أهداف التنمية المستدامة التكيفية الواعية بالمخاطر والمستجيبة للصدمات.
- إن الحلول القائمة على الطبيعة ونُهج النظم الإيكولوجية للحد من مخاطر الكوارث متأصلة في المعرفة التقليدية والأصلية والمحلية، لا سيما في المجتمعات المعزولة، في حين أن الحلول المحلية للحماية الاجتماعية وعمليات المراقبة والرصد المباشر هي جزء من الحلول المبتكرة والتحويلية التي تركز على الناس.
- تُعد معالجة عدم المساواة أمرًا أساسيًا لفهم العوامل الأساسية للضعف والتعرض المتقاطع، ولتعزيز إدارة شاملة وفعالة لمخاطر المناخ والكوارث.
- إن البلدان والمجتمعات التي تمتلك شبكات وآليات قوية للحماية الاجتماعية هي في وضع أفضل للتخطيط للاستعداد المرن والتكيف والاستجابة لمخاطر المناخ والكوارث الحالية والناشئة.

تعزيز فهم وإدارة مخاطر الكوارث في السياقات الإنسانية

27 مايو 2022، 11:15 صباحًا - 12:45 مساءً

المنسق:

- إيروين لوي، محرر آسيا، The New Humanitarian

المتحدثون الرئيسيون:

- ماينا تاليا، سكرتير شبكة توفالو للعمل المناخي
- د. باناك ج. داي وال، المدير العام لإدارة الكوارث والمنسق الوطني للحد من مخاطر الكوارث، وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والرعاية الاجتماعية والشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، حكومة جنوب السودان
- غيرنوت لاغاندا، مدير برامج الحد من مخاطر المناخ والكوارث، برنامج الغذاء العالمي
- عائشة جامشيد، المدير القطري، شركة Welthungerhilfe باكستان
- مارينا بيرج، سفير لدى إندونيسيا، وزارة الخارجية، حكومة السويد

في عالم يشهد فترات من الضعف الشديد التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي نشأت بسبب تغير المناخ بفعل الإنسان، ووباء كوفيد19-، والصراعات، وتزايد عدم المساواة، فإن عدد المجتمعات التي تحتاج إلى المساعدة الإنسانية سيستمر في الارتفاع ما لم نكن مستعدين للتصدي للطبيعة المعقدة والنظمية والمتتالية للمخاطر.

أبرزت الجلسة أن الاحتياجات الإنسانية المتزايدة تشير إلى أننا متخلفون عن مستوى تنفيذ إطار سنداي في العديد من البلدان الأكثر ضعفاً. هناك بعض التحديات الرئيسية التي تقف عائقًا أمام مشاركة بيانات المخاطر بكفاءة والحصول على حلول تمويل مصممة لسياقات إنسانية محددة، والتي تتعلق بنقص جهود الحد من مخاطر الكوارث ونقص القدرة على تحديد الفئات الأكثر تعرضًا للخطر والتي غالبًا ما تشمل النساء والفتيات.

استجابةً لهذه العوائق، دعت اللجنة إلى تعزيز التعاون بين العمل الإنساني

والتنمية والسلام وبين الجهات الفاعلة في مجال تغير المناخ، والسلطات الوطنية لإدارة الكوارث، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني - من أجل إعادة البناء بشكل أفضل وكسر حلقة الكوارث المتكررة.

كما تم التأكيد عدة مرات خلال الجلسة على أهمية التعامل مع الجهات الفاعلة المحلية والشعوب الأصلية والسكان النازحين، وذلك باعتبارهم أول المستجيبين عند مواجهة أي كارثة - على سبيل المثال، من خلال نماذج الممارسات الجيدة في باكستان وتوفالو.

بالإضافة إلى ذلك، تحتاج الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنمائي والسلام إلى بناء فهم مشترك للمخاطر، بما في ذلك المخاطر والكوارث بطيئة الظهور، لمعالجة الضعف متعدد الأبعاد وتحفيز العمل المشترك، من التأهب والوقاية والعمل الاستباقي والمبكر، إلى الاستجابة والتعافي والقدرة على الصمود.

فيما يتعلق بالتمويل الإنساني، عكست الجلسة حاجتنا إلى مزيد من التمويل المختلط متعدد الطبقات عبر تدفقات التمويل الإنساني والتنموي، بالإضافة إلى التمويل متعدد السنوات وغير المخصص والأكثر قابلية للتنبؤ للحد من مخاطر الكوارث في السياقات الإنسانية. كما شدد المتحدثون على أنه يمكن القيام بذلك من خلال الأدوات المالية الحالية، مثل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والاعتمادات المالية الخاصة بالمناخ، وأيضًا من خلال مزيد من الاستثمار في أنظمة الإنذار المبكر والإجراءات الاستباقية، والتي أثبتت فعاليتها من حيث التكلفة (نسبة التكلفة إلى الفائدة: 1 دولار أمريكي مُنفق على الإجراءات الاستباقية = 2 دولار أمريكي مُنفق على المساعدات الإنسانية).

نتائج الجلسة

- يحتاج الحد من مخاطر الكوارث إلى مزيد من التكامل بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في مواجهة المخاطر متزايدة التعقيد والمتشابكة في السياقات الإنسانية - وبشكل أكثر تحديدًا، الأزمات الممتدة. يمكن القيام بذلك من خلال تعزيز الفهم المشترك للمخاطر النظمية، وزيادة الشراكات حول الأهداف المشتركة للقدرة عل الصمود وتقليل نقاط الضعف، والمزيد من التمويل الاستراتيجي والمرن في مجال الحد من مخاطر الكوارث في السياقات الإنسانية.
- تعتبر الملكية المحلية والوطنية لجهود الحد من مخاطر الكوارث من قبل الحكومات، والمجتمعات المتضررة، ومجموعات السكان الأصليين، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني ضرورية لإدارة فعالة للمخاطر، لا سيما في حالات الطوارئ المعقدة.
- من الضروري دمج أصوات المجموعات المعرضة بشكل خاص للكوارث مثل النساء والفتيات أو السكان النازحين كقيادات في مجال الحد من مخاطر الكوارث في السياقات الإنسانية.

تضمين المخاطر في قرارات الاستثمار

27 مايو 2022، 11:15 صباحًا - 12:45 مساءً

المنسق:

- نيلز هولم نيلسن، مدير البرامج، GFDRR، البنك الدولي

المتحدثون الرئيسيون:

- تيتا ماجا، المدير العام لإدارة سياسة التنمية بوزارة الخارجية الفنلندية
- كارلوس بيكادو روخاس، مدير وحدة التطوير الاستراتيجي، اللجنة الوطنية لحالات الطوارئ والوقاية من المخاطر، كوستاريكا
- إيلينا بانوفا، المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر
- نادين براون، مدير التنمية المستدامة، معهد التخطيط في جامايكا

ظهرت الجلسة اتفاقًا موحدًا على ضرورة تعزيز القدرة على الصمود في بناء التنمية مستدامة. كما شدد كل من أعضاء حلقة النقاش والجمهور على أهمية تطوير القرارات الاستثمارية والنظم المالية لتكون أكثر وعيًا بالمخاطر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، وُضعت ثلاثة أهداف: أ) تحديد الفرص والعوائق المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وتغيرات المناخ من خلال الاستثمارات العامة والخاصة؛ ب) تشجيع الجهود المبذولة لتضمين المخاطر في الاستثمارات وعمليات صنع القرار الاستثماري؛ ج) تحديد الوسائل التي تشجع وتدفع مواءمة استراتيجيات وعمليات وأنشطة الاستثمار العام والخاص مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث.

ولتغطية هذه الأهداف، شددت الجلسة على عدد من الرسائل الرئيسية من بينها: أنه في حالة التقدم لأحد شركات القطاع الخاص بعرض ينطوي على نسبة مخاطر عالية وعوائد منخفضة لا يعد أمرًا مجديًا أو مناسبًا لهذه القطاعات. لذلك، هناك حاجة لإشراك القطاع الخاص بعروض أفضل وبطريقة تشاركية. مما يعني أن القطاع الخاص يجب أن يكون جزءًا من عملية تحديد عروض الاستثمار المطروحة. ومالم يحدث ذلك، فإن إدراج المخاطر في الاستثمار سيبقى حلما بعيد المنال.

هناك نقطة رئيسية أخرى تتعلق بأهمية استمرارية تطبيق السياسات على مستويات مختلفة. ففي العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على سبيل المثال، يرتبط تطبيق السياسات -للأسف- بالوقت الذي تقضيه في منصب عام في إدارة معينة. يحتاج القادة إلى الالتزام بتنفيذ السياسات في ظل رؤية طويلة المدى وبصورة مستقلة عن الحزب السياسي الموجود في المنصب. يخلق الاستقرار في السياسة بيئة أكثر ملاءمة ليس فقط للمخاطر ولكن أيضًا لأي أنواع أخرى من الاستثمارات. نقلت الرسالة الرئيسية الأخيرة حقيقة أن الاستثمارات في المخاطر تحتاج إلى أن تتسم بالشمولية، ولا سيما الفئات الأقل حظًا في المجتمع مما يتطلب توفير الأموال ووضع الإجراءات التنظيمية.

نتائج الجلسة

- توعية جميع أصحاب المصلحة بمدى أهمية دعم الجهود المبذولة لتضمين تدابير الحد من مخاطر الكوارث في قرارات الاستثمار بشكل عاجل ومُلح.
- الاعتراف بالنُهج الناجحة ونقاط التحول التي أدت إلى دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث والمناخ في قرارات الاستثمار العام والخاص. وتشمل هذه: أهمية بناء القدرات لدعم استيعاب الشركات الصغيرة والمتوسطة لخطط الحد من مخاطر الكوارث، واستخدام لغة ملائمة عند التواصل مع قطاع الأعمال لنقل الرسائل المتعلقة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث بشكل مناسب، بالإضافة إلى توفير المعلومات والبيانات الكافية وغيرها من الأمور.
- مناقشة أدوار مختلف أصحاب المصلحة في تحفيز العمل لتحسين مواءمة استراتيجيات وعمليات وأنشطة الاستثمار العام والخاص لدعم تنفيذ إطار سينداي.
- تحديد العقبات والحواجز الرئيسية التي تحول دون الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ في الاستثمارات العامة والخاصة في مختلف الدول الأعضاء (بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية) وكيف يمكن التغلب عليها.

التمويل التحويلي - خيارات لبناء القدرة على الصمود

27 مايو 2022، 2:15 مساءً - 3:45 مساءً.

المنسق:

- جيرارد جوديجبي، صحفي مستق

المتحدثون الرئيسيون:

- ديديه تريبوك، المنسق المقيم للأمم المتحدة في بربادوس وشرق البحر الكاريبي، مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة
- والتون ألفونسو وبسون، الممثل الدائم بالبعثة الدائمة لأنتيغوا وبربودا لدى الأمم المتحدة
- دون إيفيسون، المستشار التنفيذي، الاستثمار المناخي والقدرة المجتمعية على الصمود، شركة Co-Operators للتأمين
- شارلوت بنسون، رئيس وحدة إدارة مخاطر الكوارث، إدارة التنمية المستدامة وتغير المناخ، بنك التنمية الآسيوي

بالنظر إلى التكاليف المالية المتزايدة الناجمة عن الأخطار الطبيعية وتأثيرات تغير المناخ وزيادة التعرض للخسائر المحتملة خاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، تظهر الحاجة إلى تبني نهج أكثر ترابطًا وتنسيقًا لتمويل الابتكار وآليات القدرة على الصمود؛ الأمر المطلوب على الصعيدين العالمي (مع البنوك المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الدولية) والمستوى الوطني (بين الوكالات والوزارات).

ناقش المتحدثون الحاجة إلى إطار عالمي منسق يوفر إرشادات مناسبة للاستثمار في آليات القدرة الصمود، والسياسات الوطنية التي تضع في اعتبارها تنفيذ خطط بناء القدرة على الصمود بما في ذلك من تكليف وتوزيع للأدوار. لا ينبغي النظر إلى تكلفة بناء القدرة الصمود على أنها باهظة، وذلك لأن تكلفة الحد من المخاطر والوقاية من الكوارث تعد أقل بكثير من تكلفة تدارك الخسائر وإصلاحها بعد وقوعها بالفعل. يمكن تحقيق ذلك -على سبيل المثال- من خلال دمج تقييم المخاطر في بداية المشروع، مما يجعل بناء القدرة على الصمود أحد أولويات المشروع منذ البداية، وأيضًا من خلال إجراء استثمارات على مستوى الأنظمة (مثل استراتيجية التخفيف من آثار الفيضانات).

كما سُلط الضوء على تحديات البيانات والحاجة إلى الاستثمار في هذا المجال، ولا سيما في البلدان الصغيرة. عندئذٍ، يمكن أن يكون توافر البيانات المحلية المتعلقة بالمناخ وقابلية التعرض للمخاطر بمثابة حافز للاستثمار. كما تم التأكيد على ضرورة التمييز بين الاستثمارات التي تدمج أساليب الحد من المخاطر لتقليل العقبات والتي لا تحتاج إلى آلية تمويل مخصصة، مثل الانهيارات الأرضية والاستثمارات التي تعالج المخاطر. كما تتزايد الحاجة أيضًا إلى تحديد بيانات الاستثمار مع صافي العوائد ؛ بالإضافة إلى معلومات المخاطر وتصميم الحلول المناسبة، جنبًا إلى جنب مع متطلبات الكشف عن المخاطر من المؤسسات المالية لفهم المخاطر التي لا تتم إدارتها أو التعامل معها بالشكل المطلوب.

هناك اعتراف متزايد بالقضايا المتداخلة والتداخل الكبير بين الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ. لابد من معالجة الاختلالات الهائلة في التمويل، والتركيز بشكل أكبر على الحد من أخطار الكوارث. لن يستطيع العالم الوصول إلى هدف صافي الانبعاثات الصفري ما لم نستثمر في بناء القدرة على الصمود. هناك توزيع متفاوت بشكل كبير للأموال والتمويل المتعلق بالمناخ على حساب أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني من الآثار السلبية بشكل مضاعف على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

سُلط الضوء أيضًا على الابتكارات الحديثة خاصة في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك ربط تمويل الحد من مخاطر الكوارث بالحماية الاجتماعية، ومرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي، وسندات الكوارث في جامايكا، وصناديق تمويل القدرة على الصمود الكاريبية (CRF)، ومرفق الاستثمار الأزرق. وسُلط الضوء على أن أساليب التمويل الحالية لا تركز على بناء القدرة البشرية على الصمود، الأمر الذي يجب مراعاته جنبًا إلى جنب مع تعزيز قدرة البنية التحتية على الصمود.

نتائج الجلسة

- يجب تعزيز التفكير التمويلي طويل المدى والذي يضع في اعتباره أهمية بناء القدرة على الصمود. يجب أيضًا معالجة اختلال التوازن فيما يتعلق بتمويل الحد من مخاطر الكوارث وتغيرات المناخ. وذلك من خلال الحد من مخاطر الكوارث وتغيرات المناخ بالتمويل الإنمائي بطريقة تقلل من ذلك الاختلال. كما ينبغي معالجة قضية انفصال الجهات الفاعلة عن الوكالات المهتمة بشؤون الحد من مخاطر الكوارث.
- على الرغم من الحاجة إلى النظر في نماذج التمويل المبتكرة الجديدة -مثل الاستثمار في الأثر الاجتماعي، والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتمويل المختلط، والعمل مع القطاع الخاص- فإننا بحاجة أيضًا إلى تحسين التدفقات المالية الحالية وجعلها أكثر كفاءة. كما تحتاج الدول أيضًا إلى خلق بيئة تمكينية ومشجعة للاستثمارات.

الجلسات الخاصة

الطريق إلى الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف: توسيع نطاق العمل المشترك للحد من الكوارث المتعلقة بالمناخ

الجمعة 27 مايو، الساعة 2:15 مساءً - 3:45 مساءً.

المنسق:

- لوريتا هيير جيراريديت، رئيس تطوير المعرفة بالمخاطر ورصدها وتنمية القدرات، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNDRR

المتحدثون الرئيسيون:

- يوسف ناصف، مدير قسم التكيف، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
- فيكتوريا ساليناس، نائب مدير الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ FEMA، الولايات المتحدة الأمريكية
- تيريزا بينتو، المدير الوطني للشؤون الإدارية والمالية، (Instituto Nacional de Gestão e Redução do Risco de Desastres (INGD، موزمبيق
- بانابا نا نان (إيمي)، مدير التعاون الدولي، إدارة الوقاية والحد من مخاطر الكوارث، وزارة الداخلية، تايلاند
- جوديث كاسبيرسما، رئيس قسم (إدارة مخاطر الفيضانات)، دلتاريس، هولندا
- زيتا سيبيسفاري، نائب مدير جامعة الأمم المتحدة - معهد البيئة والأمن البشري (UNU-EHS)
- جيرنوت لاغاندا، رئيس برامج الحد من مخاطر المناخ والكوارث، برنامج الأغذية العالمي
- رايسا أوريا، جمعية Jeunes Verts في دولة توغو، عضو الشبكة العالمية لمنظمات تعزيز القدرة على الصمود للفئات الأكثر عرضة للكوارث GNDR

تتحدى حالة الطوارئ المناخية طرق العمل والمعايير الحالية، وذلك مع استمرار التأثيرات المناخية المتزايدة، مما يبرز الحاجة إلى تغيير النُهج المؤسسية التقليدية المنعزلة للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

حدد اتفاق باريس الهدف العالمي للتكيف (GGA) لزيادة تنفيذ وتمويل أنشطة التكيف الوطنية. تتلاءم عناصر الهدف العالمي للتكيف GGA -بما في ذلك تعزيز القدرة على التكيف، وتعزيز القدرة على الصمود، وتقليل مواطن الضعف- بشكل جيد مع أهداف الحد من مخاطر الكوارث. إلا أنه لم يوضع بعد هدف محدد للتكيف مثلما وُضع هدف محدد للتخفيف من حدة الكوارث. اعتمدت الجلسة الخاصة على تجارب الحد من مخاطر الكوارث للمساعدة في إثراء المناقشات العالمية حول كيفية تحديد الهدف العالمي للتكيف GGA.

أوضح المتحدثون دور مناهج إدارة المخاطر الشاملة في تحديد مدى أهمية الحد من مخاطر الكوارث والتكيف كأولوية وطنية، وإلى أي مدى تم إدماجها في خطط التنمية بأهداف ومقاييس تنفيذ واضحة، بالإضافة إلى التقدم المحرز في تنمية القدرات على المستوى المحلي. كما سُلط الضوء أيضًا على استخدام مقاييس إطار سنداي باعتباره أمرًا بالغ الأهمية لتحديد معايير قياسية للتقدم المحرز فيما يتعلق بالتكيف.

يساعد التركيز على الوقاية من الكوارث في ضبط التكيف بشكل أفضل حيث يلزم اتخاذ الإجراءات بشكل مسبق قبل وقوع الكارثة. يجب العمل على إعادة التوازن بين آليات الحد من المخاطر وآليات نقل المخاطر للتأكد بحيث تكون الأولوية لبناء القدرة على الصمود. يجب أن يتسم صنع القرار بالتكيف والتكرارية بحيث تطبق نُهج التكيف وإدارة المخاطر مع تغير الظروف وظهورها. تعد دعوة الأمين العام إلى بناء نظام إنذار مبكر يتمتع بالتغطية الشاملة على مستوى العالم هدفًا ملموسًا وبسيطًا يساعد على تقليص المخاطر المتعلقة بالاستثمارات في مجال المناخ.

يجب أن تكون خيارات التمويل والاستثمار مبتكرة لضمان عدم إعاقة إدارة المخاطر بسبب ندرة الموارد. قد يشمل ذلك تدابير المالية العامة مثل فرض الضرائب لتمويل أهم آليات الحد من مخاطر الكوارث (على سبيل المثال، سلامة البنية التحتية الحيوية والخدمات الاجتماعية الأساسية) وتحديد الأموال المخصصة لإدارة المخاطر بشكل مستقل عن المخصصات السنوية في الميزانية.

أخيرًا، يحتاج بناء القدرة على الصمود إلى التكيف مع مستوى المجتمع، وذلك من خلال إشراك الجهات الفاعلة المحلية بشكل أفضل (المجتمع المدني، والشباب، والمهمشون، وغيرها من الفئات) لفهم الاحتياجات المتنوعة ومعالجتها بشكل أفضل. هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في تحليل مواطن الضعف الاجتماعي بما في ذلك تحسين جمع البيانات المصنفة.

نتائج الجلسة

- تعتبر مقاييس إطار سنداي وثيقة الصلة بصياغة أهداف التكيف وتعيين معاييرها القياسية.
- يجب على الحكومات التعجيل بتمويل التكيف والقدرة على الصمود، كما يجب أن يعزز مجتمع الحد من مخاطر الكوارث مشاركته في شبكة سانتياغو بشأن المساعدة التقنية لتجنب الخسائر والأضرار وتقليلها ومعالجتها.
- يتطلب الوضع الراهن للتغيرات المناخية المتطورة تغيير النُهج المؤسسية التقليدية المنعزلة وإعادة ضبط الهياكل المؤسسية بما يتجاوز الحدود الحالية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. كما يتطلب الوضع نهجًا شاملًا لإدارة المخاطر لخلق فهم مشترك للمخاطر، الأمر الذي يعزز بدوره التآزر عند التنفيذ.
- هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار لتعزيز فهم المخاطر بما في ذلك البيانات المحلية، وذلك لملاءمة أطر التنفيذ مع احتياجات المجتمع.

مركز الامتياز المعني بالقدرة على التكيف مع المناخ والكوارث: خارطة طريق بناء القدرة على الصمود

26 مايو 2022، 11:15 صباحًا - 12:45 مساءً

المنسق:

- مود روجر بولوارتي، عالم أول في مختبر العلوم الفيزيائية التابع للإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي (NOAA)

المتحدثون الرئيسيون:

- جوهان ستاندر، مدير إدارة الخدمات، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
- ريكاردو مينا، مدير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNDRR
- صابر حسين شودري، عضو برلمان بنغلاديش ورئيس اللجنة البرلمانية لوزارة البيئة والغابات وتغير المناخ
- جيرنوت لاغاندا، رئيس برامج الحد من مخاطر المناخ والكوارث، برنامج الأغذية العالمي
- موانا كيوا، نائب مدير مكتب تونغا الوطني لإدارة الطوارئ
- تيزيانا بونزون، مديرةالمناخ والهجرة والصمود بالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر IFRC

نظرًا لازدياد المخاطر على كوكبنا أكثر من أي وقت مضى -بما في ذلك الكوارث المناخية- والتي تظهر بوتيرة تفوق بكثير جهودنا الحالية لبناء القدرة على الصمود، فإن ذلك يخلق حاجة ملحة لزيادة الاستثمار في الوقاية والتأهب لمعالجة الأسباب الجذرية للكوارث. أنشأت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNDRR - مركز التميز (CoE) في نهاية عام 2021 لتسخير الخبرات والتجارب الهامة لتوسيع نطاق الجهود المبذولة لبناء القدرة على التكيف مع تغيرات المناخ وتأثيرات الكوارث. يتمثل الهدف الشامل للمركز في تسريع تحقيق خطة عام 2030، بما في ذلك اتفاق باريس وإطار سينداي. قدمت هذه الجلسة فرصة للحديث عن طموحات وأهداف المركز الجديد وتقديم خارطة الطريق المصممة.

نظرت الجلسة في التحديات التي يتم مواجهتها، لا سيما في المجتمعات والفئات شديدة الضعف، وذلك لتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الكوارث وتغير المناخ.

كما أبرز المتحدثون التأثير الكبير الذي يسببه التعاون بين الهيئات المعنية بالحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ والتنمية، والجهات الفاعلة الإنسانية في تحويل التركيز من مجرد الاستجابة للكوارث بعد وقوعها، إلى زيادة الاستثمار في الوقاية من الكوارث والتصدي لها قبل أن تحدث. سيكون مركز التميز بمثابة آلية تترجم الآراء والنُهج إلى إجراءات فعالة وسريعة على أرض الواقع.

سيعطي مركز التميز الأولوية لثلاثة مجالات، بناءً على خارطة الطريق المصممة - (1) تعزيز الوعي بالمخاطر وأدوات التحليل اللازمة؛

(2) تعزيز إدارة المخاطر؛ (3) تمويل أنظمة الإنذار المبكر المحسنة. كما سيعمل على تشجيع ودفع التمويل والمساهمة في توجيه التمويل للمستحقين الأساسيين. نحن بحاجة إلى توسيع نطاق التعاون بين المنظمات المختلفة التي لديها إمكانية الوصول إلى مختلف الموارد، مع ضمان الدعم الرسمي من الدولة.

نتائج الجلسة

- يعد وجود كيانات شريكة متعددة والاتصال بشبكات أخرى أمرًا بالغ الأهمية. كما يجب الاستفادة من الروابط الرأسية والأفقية والقيمة المضافة لكل مؤسسة.
- السعي إلى التعاون بين المؤسسات التي لديها إمكانية الوصول إلى مختلف الأدلة وتدفقات التمويل.
- يجب إجراء إصلاحات مؤسسية على المستوى الوطني لخلق إدارة شاملة للمخاطر، ومعالجة الازدواجية المتزايدة والتنافس على الموارد المحدودة. يمكن أن تشمل هذه الإصلاحات تخصيص بند واحد في الميزانية لإدارة المخاطر الشاملة.
- ينقسم هيكل المعونة الدولية إلى عدة مجالات (المناخ، والأمن الغذائي، والسلام). كما يقدّم التمويل أيضًا بشكل مجزأ وهو أمر يجب معالجته.
- تحتاج جهودنا إلى دعم وتأييد من الإرادة والقيادة السياسية – يعد ذلك أيضًا أحد أدوار مركز التميز، إذ يعمل على جذب الأصوات الداعمة رفيعة المستوى.
- في النهاية، لا يجب أن يظل مركز التميز مركزًا عالميًا فحسب، بل يجب أن يدعم إنشاء القدرات الإقليمية بهدف تعزيز المعارف المحلية والتنسيق.
- تمثل المجتمعات والفئات الأكثر ضعفًا تحديًا كبيرًا. لذلك، يجب توجيه الأولوية الاستثمارية إلى هذه الفئات.
- نحن بحاجة إلى اعتماد تصميم جماعي لخطط العمل الاستباقية المبنية على تعزيز آليات الحد من مخاطر الكوارث وخطط التقييم القطري المشترك. يعد التخطيط والعمل المجتمعي أمرًا أساسيًا لتحقيق جميع الأهداف.

المجالات التي يركز عليها مركز التميز:

- التماشي مع خطة التنمية المستدامة وتغير المناخ (الهدف E).
- عدم ترك أي فئة خلف الركب من خلال تضمين العمل المحلي المستهدف، والإدماج، والمساواة خاصة فيما يتعلق بالنزوح والفئات الضعيفة والمهمشة.
- إشراك المرأة في قيادة جهود الحد من المخاطر والتغلب على التفرقة بين الجنسين.
- مراقبة التقدم المحرز في تنفيذ إطار سينداي.
- العمل بطريقة تعاونية ومتكاملة.
- معالجة دوافع المخاطر

حفل الختام

27 مايو 2022، 5:30 مساءً - 6:30 مساءً

انقر هنا لمشاهدة حفل ختام المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث GP2022

شهد الحفل الختامي نهاية البرنامج الرسمي للمؤتمر العالمي GP2022 بعد أسبوع مكثف من المناقشات ومبادرات التعاون. جسد حفل الختام النهج الشامل للمؤتمر العالمي في إشراك أصحاب المصلحة المتعددين من خلال مشاركة متحدثين من الأمم المتحدة ومختلف الحكومات بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من المشاركين. كما تضمن الحفل عرضًا راقصًا نظمه البلد المضيف. وسلط المتحدثون الضوء على العناصر الرئيسية للوثيقة الختامية للبرنامج العالمي لعام 2022 (خطة بالي لتعزيز القدرة على الصمود) والتي تهدف إلى وضع العالم على المسار الصحيح لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث. خلال الحفل الختامي، أعلن الممثل السويسري عن استضافة دولته للدورة الثامنة للمؤتمر العالمي عام 2025 في جنيف، سويسرا.

المنسق:

- ريكاردو مينا، مدير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNDRR

المتحدثون الرئيسيون:

- ميغاواتي سوكارنوبوتري، الرئيسة الخامسة لجمهورية إندونيسيا
- إلهام يوسفيان، منسق شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في مبادرة إشراك أصحاب المصلحة بمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNDRR
- سوهاريانتو، رئيس الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث بجمهورية إندونيسيا
- مانويل بيسلر، وزير دولة، مندوب المساعدات الإنسانية السويسرية، نائب مدير الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون SDC، الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية FDFA
- مامي ميزوتوري، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

03 البرنامج غير الرسمي

منصة الابتكار

25 مايو 2022 11:00 صباحًا - 12:00 مساءً

شغلت النُهج الجديدة والمبتكرة للحد من مخاطر الكوارث موقع الصدارة في منصة الابتكار بالمؤتمر العالمي GP2022. عرض أكثر من 30 شخصًا حلولهم المبتكرة في ظل أجواء مصممة خصيصًا لدعم وتشجيع الشمول بهدف زيادة الوعي وتسهيل مشاركة مختلف الفئات والاستفادة من خبراتهم. ولأول مرة، نُظمت منصة الابتكار بشكل شخصي على أرض الواقع وافتراضيًا عبر الإنترنت.

المشاركون

- ابتكارات المهنيين الشباب للحد من مخاطر الكوارث
- اتحادات ذوي الإعاقة المعنية بالحد من مخاطر الكوارث
- الذكاء الاصطناعي: الفرص والتحديات والحلول في الحد من مخاطر الكوارث
- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)
- الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، ومنظمة MercyCorps، وأصدقاء التكيف المستند إلى النظام البيئي (FEBA)
- الفريق المختص برصد الأرض (GEO)
- المجلس النرويجي للاجئين، سويسرا
- المجموعة الاستشارية العالمية للمخاطر
- المعهد الوطني لإدارة الكوارث والحد من المخاطر (INGD)
- المعهد الأوروبي التدريبي لتعزيز القدرة على الصمود
- برنامج Tsunami Ready
- جامعة الأمم المتحدة - معهد البيئة والأمن البشري
- جمعية البيئة المستدامة والتنمية البيئية SEEDS
- جناح إندونيسيا
- خدمات الإغاثة الكاثوليكية
- رابطة Lingkar Temu Kabupaten Lestari، إندونيسيا
- شركة AECOM للهندسة الإنشائية وجامعة هاواي
- شركة Conservation Engineers & Co، وشركة ARISE اليابان
- صندوق المملكة المتحدة للبحوث والابتكار (UKRI)
- صندوق تنمية الشعوب الأصلية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (FILAC)
- صندوق أبحاث التحديات العالمية (GCRF) مركز مخاطر الكوارث الحضرية
- عندما يلتقي الفن بالحد من مخاطر الكوارث
- مشروع RESILOC - الاتحاد الأوروبي
- مشروع OPERANDUM
- مشروع TROSA لإدارة المياه بجنوب آسيا/منظمة OXFAM الخيرية
- مكتب الأمم المتحدة في إندونيسيا
- مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي UNOOSA
- منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG)
- منظمة تعزيز القدرات الأفريقية لمواجهة المخاطر (ARC)، ومفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC)
- منظمة التعاون الدولي للفضاء الخارجي وتطوير الطاقة CANEUS
- مساهمات من ألمانيا
- منظمة Mercy Corps
- منظمة Youth4Planet
- مؤسسة Munich Re
- وحدة الطوارئ YAKKUM
- PetaBencana.id

منصة إيجنايت

أجريت أكثر من 40 مشاركة مباشرة و12 رسالة فيديو من خلال منصة إيجنايت بالمؤتمر العالمي GP2022، وهي مساحة يتعرف من خلالها المشاركون في المؤتمر العالمي على أفكار ومبادرات الحد من مخاطر الكوارث. استكملت منصة إيجنايت ووسعت نطاق الموضوعات والمشاريع التي نوقشت في المؤتمر العالمي خلال الجلسات الرئيسية والفعاليات الجانبية. سلطت منصة إيجنايت الضوء -من خلال مجموعة من المشاركات- على كيفية تحويل أزمة كوفيد19- العالمية إلى فرصة للتحول الجذري اللازم لتحقيق أهداف إطار سنداي وخطة عام 2030.

قائمة فعاليات منصة إيجنايت بالمؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث 2022:

الأربعاء 25 مايو

- زيادة إنتاج المحاصيل والحد من مخاطر الكوارث من خلال التكنولوجيا الرقمية للزراعة الذكية المعتمدة على المناخ.
- بناء رابط مشترك بين العلوم والسياسات لدعم الحوكمة العالمية للمخاطر الكارثية والوجودية العالمية.
- DARAJA: خدمة التنبؤ والإنذار المبكر الشاملة للمدن والمجتمعات.
- إطار عمل لإدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين: وسيلة للتغيير التحويلي في الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.
- الحد من مخاطر الكوارث ودعم الصحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: تكامل السياسات والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان.
- • خطة ولاية ريو دي جانيرو لمواجهة الأمطار الغزيرة - صيف 2021/2022

- الفتاة والتسونامي - فيلم رسوم متحركة وثائقي عن تسونامي 2010 في تشيلي.
- استخدام بروتوكول الإنذار المشترك (CAP) للإنذار في حالات الطوارئ عبر سلطات التنبيه المتعددة.
- الدروس المستفادة من الإعصار المداري سيروجا: نحو إدارة تعاونية وشاملة لمخاطر الكوارث من أجل تأهب أفضل لمواجهة الكوارث المائية متعددة الأخطار في إندونيسيا.
- #OnlyTogether: حلول رقمية مبتكرة لبناء أنظمة أقوى للحد من مخاطر الكوارث والمناخ.
- مجموعة وطنية من خبراء تقييم المخاطر لسد فجوة المعرفة في تنفيذ خدمة إدارة الكوارث دون الوطنية.
- الحد من مخاطر الكوارث من أجل حماية الأطفال: مشاركة الأطفال والشباب في الحد من مخاطر الكوارث
- تعزيز الروابط الاجتماعية تحت شعار "عدم ترك أي فئة خلف الركب": منظور يؤمن بتعزيز الترابط في وقت انتشر فيه التباعد الاجتماعي.
- نظام إنذار مبكر فعال ومتعدد المخاطر لدعم أفريقيا التي نريدها.
- مجموعة أدوات رصد المخاطر بالأرض (EO).
- أهمية الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث.

الخميس 26 مايو

- الحملة الدولية للحد من مخاطر الكوارث في مجتمعات السكان الأصليين.
- أصوات المجتمع: الاستماع المباشر لآراء الفئات التي تعيش على خط المواجهة الأمامي للمخاطر - الشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث (GNDR).
- كيف يجب أن نعالج قابلية التأثر بالكوارث على المستويين العالمي والإقليمي؟
- تحسين الإجراءات العالمية للأخطار المتعددة للانفجارات البركانية.
- كسر الحلقة المفرغة للكوارث: كيف يمكن لمنع انهيار المساكن أن يعيد تشكيل الحد من المخاطر.
- إدارة حالات الطوارئ المعقدة: التأثيرات على المدن والمقاطعات.
- تعزيز تأهب المجتمعات في نيجيريا للفيضانات من خلال توفير خرائط الإنذار المبكر للفيضانات.
- تقييم وإعداد أنظمة الحماية الاجتماعية للاستجابة للكوارث - مشاركة أحد الأدوات المبتكرة وكيفية تطبيقها.
- أصوات المجتمع: الاستماع المباشر لآراء الفئات التي تعيش على خط المواجهة الأمامي للمخاطر.
- بناء جسر القدرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ من خلال الاستعداد لمواجهة الكوارث.
- أهمية التوقيت المناسب: تقييم فعالية الإجراءات الاستباقية للجفاف في أفغانستان.
- التأهب للفيضانات والاستجابة لها في عام 2021.
- تعزيز الحماية ضد الصواعق.
- EcoDRR - مصدر أمل جديد لتعزيز المرونة المناخية في أفغانستان.
- الاستعداد لغير المتوقع.
- المعرفة المحلية واستراتيجيات بناء المرونة المجتمعية في وسط سولاويزي ومقاطعة بانتين.
- دعم جهود الحد من مخاطر الكوارث من خلال OpenStreetMap وتقنيات الخرائط المفتوحة.
- بناء مجتمعات قادرة على الصمود في جميع أنحاء العالم مع محو الأمية المالية للكوارث.
- تغيير العقليات واتخاذ إجراءات لمواجهة مخاطر الكوارث النظمية.
- رصد الكوارث والمخاطر العالمية في الوقت الفعلي مدعومة بالذكاء الاصطناعي.
- الإجراءات المعتمدة على التوقع من خلال الرقص والغناء.
- تبادل البيانات الإنسانية التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.
- CARI مزود إدارة المعرفة الشاملة للكوارث: تجربة إندونيسيا وما بعدها.
- حلول قياس قدرة المجتمع. على الصمود
- بدايات جهود الحد من مخاطر الكوارث (1970-2000).

الجمعة 27 مايو

- مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة مخاطر الكوارث تحت شعار "لا تصريف لشؤوننا دون مشاركتنا"
- مبادرة Fly for Humanity.
- الاستفادة من تجربة مجتمعات النازحين من خلال مختبرات الحياة الحضرية لمجتمع النازحين في غاروت، إندونيسيا.
- دعم الفئات الأكثر عرضة للخطر: خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (MHPSS).
- التقنيات الرائدة لفهم مخاطر الكوارث.
- بناء القدرات البشرية التي تدعم إدارة الكوارث المجتمعية.
- الاستدامة والعمل المناخي لخدمة الحياة البرية: الدور الحاسم لمنظمات حماية البيئة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تحدي Earthbeat.
- برنامج السلامة المدرسية: نحو ثقافة وقائية.
- التأهب الاستباقي للنزوح بسبب الكوارث - مثال محاكاة بين كولومبيا والإكوادور.
- U-INSPIRE إندونيسيا: قصص جهود الشباب الإندونيسي والمهنيين الشباب في بناء القدرة على الصمود.
- إدماج الفئات المهمشة- إشراك اللاجئين في الحد من مخاطر الكوارث: دراسة حالة لكوكس بازار، بنغلاديش.
- بناء الاستعداد للحد من المخاطر من خلال تدريب العائلات على مواجهة الكوارث.
- قدرة المراهقات والشباب على التكيف مع مخاطر الكوارث وتغير المناخ ووباء كوفيد19- في آسيا.

مختبرات التعلم

جذبت مختبرات التعلم خلال المؤتمر العالمي GP2022 أكثر من 330 مشاركًا، والتي كانت بمثابة فرصة للتعلم من الأقران عبر ثلاثة عشر مختبرًا تعليميًا. غطت جلسات مختبرات التعلم الموضوعات المتعلقة بتنفيذ إطار سينداي على المستويين الوطني والمحلي بشكل مصغر، لتوفير بيئة فعالة لمشاركة المعرفة والخبرة.

قائمة مختبرات التعلم خلال المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث 2022:

الأربعاء 25 مايو

- اعتماد المبادئ التوجيهية لإطار سينداي و اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) و معيار الإدماج الإنساني لكبار السن وذوي الإعاقة HIS في المناهج الدراسية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الشاملة للإعاقة.
- تكلفة عدم التأهب للمخاطر - سيناريوهات لدفع الاستثمار في بناء آليات القدرة على الصمود.
- نظام مراقبة إطار سينداي (أساسي).
- توسيع نطاق النجاح: كيفية استخدام التكنولوجيا المزعزعة لإجراء تقييمات سريعة ودقيقة ومنخفضة التكلفة للأضرار اللاحقة للكوارث.

الخميس 26 مايو

- المنصة الإلكترونية للالتزامات الطوعية لإطار سينداي.
- الهندسة الاجتماعية للحد من مخاطر الكوارث: تعزيز قدرة المجتمع في المناطق المعرضة للكوارث البركانية مع Wajib Latih Penanggulangan Bencana (تدريب إلزامي على إدارة الكوارث)
- حساب تكلفة وأضرار الكوارث.
- فرص تحليلات المخاطر المشتركة.

الجمعة 27 مايو

- الإجراءات الاستباقية والتنبؤ القائم على التأثير: كيفية استخدام الإجراءات الاستباقية في صندوق أدوات الحد من مخاطر الكوارث: تعريفها وكيفية تطبيقها.
- برنامج غير رسمي.
- الإدارة الشاملة للكوارث والمخاطر المناخية: رحلة عملية من التقييم إلى التكامل.
- مراقبة إطار سينداي (أنظمة الإنذار المبكر).
- فرص تحليلات المخاطر المشتركة - الجزء الثاني.
- INFORM - مؤشر المخاطر دون الوطنية بجنوب أوروبا.

جوائز ساساكاوا

25 مايو 2022، 7:30 مساءً - 9:00 مساءً

حصل ثلاثة أفراد - ميريام أورزا فينيغاس، وراجيب شو، وجلين سويرت فيليب باناجواس، بالإضافة إلى ثلاث منظمات وهي مركز الكوارث في المحيط الهادئ، ومنظمة إنقاذ الطفولة بالفلبين، وجمعية البيئة والتنمية البيئية المستدامة على جائزة ساساكاوا للأمم المتحدة لعام 2022 للحد من مخاطر الكوارث. مُنحت الجائزة تقديرًا لمبادراتهم في حماية المجتمعات المعرضة.

أعلن ريكاردو مينا، مدير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR)، وماساتو سيكو، مدير البرنامج الأول في إدارة القضايا العالمية بمؤسسة نيبون في بالي بإندونيسيا عن الفائزين خلال المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث الذي عقده مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

تركز جائزة ساساكاوا للحد من مخاطر الكوارث على تعزيز النَّهج الشاملة والقادرة على الصمود في الحد من مخاطر الكوارث، مما يعكس مركزية الشمولية والقدرة على الصمود في إطار سينداي. كرمت جائزة ساساكاوا لعام 2022 الممارسات والجهود التي تبذلها المؤسسات والأفراد والجماعات التي ساهمت بشكل أفضل في بناء القدرة على الصمود من خلال نهج متعدد المخاطر.

قال ريكاردو مينا، مدير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث "إن مبدأ الشمولية هو أحد المبادئ الأساسية لعمل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. يدعو إطار سنداي إلى دمج الآليات الشاملة للحد من مخاطر الكوارث في التخطيط والسياسات والتمويل. ما لم نستثمر في الوقاية وبناء القدرة على الصمود، فلن نتمكن من إيقاف دوامة الكوارث والاستجابة لها والتعافي منها "

تقدم عدد قياسي يبلغ أكثر من 200 ترشيح من مختلف المناطق حول العالم لجائزة ساساكاوا لعام 2022.

علقت نوراييني رحمة حنيفة، عضو لجنة تحكيم جائزة ساساكاوا، والباحثة في الوكالة الوطنية الإندونيسية للبحث والابتكار والأمين العام لتحالف U-INSPIRE": أظهر جميع المرشحين مساهمات وجهودًا وإنجازات كبيرة ومستدامة فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث والتعافي من جائحة كوفيد19-. تتجلى من خلال المؤتمر مختلف الممارسات، والمبادرات، والمشاريع المثيرة للإعجاب من جميع المرشحين، والتي تتماشى بشكل كبير مع أهداف الحد من مخاطر الكوارث.".

مُنحت ثلاث جوائز عن فئة الأفراد:

الجائزة الأولى:

ميريام أورزوا فينيغاس، سكرتير الأمانة العامة للإدارة المتكاملة للمخاطر والحماية المدنية في مدينة مكسيكو، المكسيك

شاركت ميريام بشكل مكثف في مبادرة تعزيز قدرة المدن على الصمود 2030 (MCR2030) والمدعومة من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. نسقت ميريام برنامجًا تدريبيًا لتطوير الإدارة الحضرية والبيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. يساعد برنامجها المسؤولين الحكوميين في التعرف عن كثب على مفاهيم التنمية المستدامة، والحوكمة البيئية، والمؤشرات التي تعمل على تحسين الموارد المتاحة للحكومات.

الجائزة الثانية:

راجب شو، أستاذ بكلية الدراسات العليا للإعلام والحوكمة، جامعة كيو، اليابان

بصفته أستاذًا في جامعة كيو، يعمل راجب شو بالتدريس وإجراء البحوث في مجال الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. كما يرأس السيد راجب المجموعة الاستشارية لتكنولوجيا العلوم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (AP-STAG) ويحمل العديد من الألقاب الفخرية في مجالس إدارة المنظمات اليابانية غير الحكومية. كان السيد راجب مناصرًا لفكرة الحد من مخاطر الكوارث المجتمعية متعددة المخاطر في ستة بلدان آسيوية، وأدى عمله إلى إنشاء مجموعات عمل مجتمعية على مستوى القرى.

الجائزة الثالثة:

جلين سويرت فيليب باناجواس، مؤسس ورئيس معهد أبحاث البيئة وتغير المناخ (ECCRI)، الفلبين

عالم ودبلوماسي وخبير في مجالات البيئة وتغير المناخ ومخاطر الكوارث. لقد أنشأ برنامجًا مناخيًا ذكيًا لدعم المجتمعات الضعيفة في منطقة جنوب شرق آسيا ومساعدتها في بناء القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ عن طريق الممارسات المستدامة.

مُنحت ثلاث جوائز عن فئة المنظمات:

الجائزة الأولى:

مركز الكوارث في المحيط الهادئ، الولايات المتحدة

يوفر مركز الكوارث في المحيط الهادئ (PDC) معلومات موثوقة، وأبحاثًا، وممارسات علمية تطبيقية، ومنصة استخباراتية لمخاطر الكوارث، DisasterAWARE، لتمكين صناع القرار وعامة المجتمع من إدارة الكوارث. يدعم مركز الكوارث في المحيط الهادئ جهود التأهب، والاستجابة، والتخفيف من حدة الكوارث والتعافي من آثارها في جميع أنحاء العالم.

الجائزة الثانية:

منظمة Save the Children الفلبينية، الفلبين

تعمل منظمة إنقاذ الأطفال في الفلبين مع الحكومة لتطوير السياسات، والخطط، والميزانيات لضمان حصول الأطفال -خاصة أولئك الذين يعيشون في المجتمعات الفقيرة- على الخدمات الأساسية وحماية حقوقهم. أنشأت منظمة Save the Children الفلبينية أيضًا تطبيق الهاتف المحمول لتقرير التقييم السريع للأضرار (RADaR) - وهي آلية للإبلاغ تُقيّم احتياجات المدارس وموظفيها وطلابها بعد وقوع حالة طوارئ أو كارثة.

الجائزة الثالثة:

جمعية البيئة والتنمية البيئية المستدامة، الهند

تعمل SEEDS (جمعية البيئة والتنمية البيئية المستدامة) مع المجتمعات في جميع أنحاء جنوب آسيا منذ 28 عامًا في مجال بناء القدرة على الصمود من خلال الجمع بين المعارف المحلية، والعلوم، والتكنولوجيا الحديثة، ونهج المخاطر المتعددة. يركز برنامج جمعية البيئة والتنمية البيئية المستدامة على المجتمعات المعرضة للكوارث، ويسلط الضوء على احتياجاتهم أمام صانعي السياسات.

أنشئت جائزة ساساكاوا للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث منذ أكثر من 30 عامًا، وتنظم بالاشتراك بين مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومؤسسة نيبون.

قصيدة ألفتها المجموعة الراقصة من الشباب الصم في بالي (تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 عامًا) برفقة 30 موسيقيًا كفيفًا من بالي

Waktu berputar, dunia tetap bundar tak kuasa menghindar.
Manusia mengisi kehidupan dengan mengejar keinginan demi keinginan.
يدور الزمن، وتدور الدنيا بلا توقف. يبحث البشر عن إشباع رغباتهم واحدة تلو الأخرى.
Alam menjadi korban, dipaksa diperkosa, demi kuasa. Dikuras, ditindas, dilindas tak penah puas.
يضحي البشر بالطبيعة لتُجبَر وتُغتصب بلا هوادة حتى تصبح جافة ومحطمة من أجل السلطة..
Ambisi manusia merusak semesta, alam meronta, menjadi bencana
الطموح البشري يدمر الكون. صراعات تدمير الطبيعة، تصبح كارثة
Kapan saja, dimana saja, siapa saja, bisa tertimpa
يمكن لأي شخص أن يتأذى في أي وقت وفي أي مكان
Di desa atau di kota Tua muda, laki wanita, difabel non difabel
في الحضر أو الريف، شيخًا كان أو طفلًا، رجلًا كان أو امرأة، سليمًا أو ذا إعاقة.
Pagi siang sore dan malam
صباحًا كان أو مساءً
Semua bencana pasti mencekam Kebahagian terancam Hari-hari menjadi kelam
تجلب الكوارث معها الدمار، والأسى والأيام المظلمة
Mari bergandeng tangan Langkah kaki disatukan Jiwa dan raga disetarakan Tak ada perbedaan
لذلك، هلُموا إلى التكاتف.. إلى السير معًا، لأننا جميعًا واحد، بلا تفرقة.
Hanya perbuatan Menjadi ukuran Keburukan atau kebaikan Kejahatan atau kemuliaan Semua sama Umat manusia Sebagai ciptaan Tuhan
أفعالنا فقط هي مقياس الخير والشر. فكلنا بشر، خلق الله
Dengan kelebihan dan kekurangan
بضعفنا وقوتنا
Kerusakan semesta Ada di tangan kita Setiap perbuatan mendapat pahala Karena alam tak pernah berdusta
إن تدمير عالمنا في أيدينا. كل ما نفعله سيعود إلينا يومًا ما لأن الطبيعة لا تكذب أبدًا.
Jaga alam Sayangi alam Hormati alam Dari hati paling dalam Kebahagiaan … kau genggam
Bersama, setara, sejahtera bersama Selamanya
اعتنِ بالطبيعة واحترمها وقدم لها الحب من أعماق قلبك ... بالتعاون والمساواة، نزدهر معا إلى الأبد
Keindahan atau kekacauan
الجمال أو الفوضى
Bencana membuat kita merana, juga bisa prilaku manusia yang tidak bersahabat dengan alam, Menimbulkan banyak derita. Keseimbangan alami kian teranca sirrna.
تجعلنا الكوارث بؤساء. إنها وليدة فعل بشري مؤذٍ للطبيعة تسبب في الكثير من المعاناة للناس. توازن الطبيعة مهدد بشكل متزايد بالاختفاء.
Bencana sering muncul. .... melanda semua umat manusia kita semua menanggung akibatnya. Tidak
memandang tua .... anak anak wanita .... laki laki. difabel non difabel. Semua terkena imbas
عندما تحدث الكوارث، يعاني الجميع من عواقبها: الشباب، والشيوخ، والنساء، والرجال، والأطفال، وذوو الإعاقة.. كلنا متضررون
Karena itu .... Harus ada pemahaman Harus ada informasi
Harus ada tanda tanda . Harus ada kerjasama
... لهذا السبب نحتاج إلى أن نفهم، وإلى أن نكون على اطلاع جيد ومعرفة متأصلة بكيفية تقليل المخاطر.. نحتاج إلى العمل معًا
Bencana kadan mengingatkan kita akan nilai kehidupan ... Bencana ..... kadang menyadarkan kita untuk selalu peduli. Bencana pun kadang memberi kita kekuatan untuk bertahan dan bersatu tanpa ada batas
لقد جعلتنا الكوارث ندرك قيمة الحياة ... ونعتني ببعضنا البعض، وننقذ الجميع دون تمييز.
Kalau semua terlibat semua selamat
نهتم بالجميع .. لننقذ الجميع.

الفعاليات الجانبية

اليوم الأول
الأربعاء 25 مايو

من التخطيط للحد من مخاطر الكوارث إلى الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث - مفاتيح زيادة الاستثمار الاستباقي في مجال الحد من مخاطر الكوارث - استراتيجية مُحكمة للحد من مخاطر الكوارث تتجاوز الهدف العالمي E

25 مايو 2022، 1:00 مساءً - 2:30 مساءً

المنسق:

- نيشيكاوا ساتورو، أستاذ، مركز أبحاث التخفيف من حدة الكوارث، جامعة ناغويا

المتحدثون الرئيسيون:

- راديتيا جاتي، نائب سكرتير النظام والاستراتيجية، الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث، إندونيسيا
- كهري كازوكو، عمدة مدينة سينداي، اليابان. أنجيليكا بلانيتز، قائد الفريق، وحدة الحد من مخاطر الكوارث العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- أونو يويتشي، أستاذ، قسم البحث العملي والتعاون، معهد البحوث الدولي لعلوم الكوارث، جامعة توهوكو

مداخلة خاصة:

- تاكيا كيميو، المستشار الفني المميز في مجال الحد من مخاطر الكوارث، جايكا

بعد تقييم الهدف العالمي E، سلطت هذه الجلسة الضوء على أهمية تحسين جودة استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وتسريع الاستثمارات في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل تحقيق أهداف إطار سينداي وأهداف التنمية المستدامة.

منذ أكتوبر 2021، أبلغت 120 دولة عن تبنيها لاستراتيجيات وطنية أو محلية للحد من مخاطر الكوارث من خلال مراقب إطار سينداي. ومع ذلك، لا يُظهر هذا الرقم مدى التقدم المحرز فيما يتعلق بالهدف العالمي E في تنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث. لا تزال هناك أوجه قصور كبيرة على المستويين الوطني والمحلي، والأهم من ذلك، وجود فجوات كبيرة في جودة وتغطية الاستراتيجيات.

قدمت الجلسة إرشادات لكل من الحكومات الوطنية والمحلية وأصحاب المصلحة الآخرين لإعداد استراتيجيات محكمة للحد من مخاطر الكوارث لتعزيز الاستثمارات المتوقعة في مجال الحد من مخاطر الكوارث في النصف الثاني من إطار سينداي وما بعد عام 2030. يعد توجيه المستوى المحلي لتطوير الاستراتيجيات المناسبة وفقًا للاستراتيجية الوطنية من الأدوار المهمة على المستوى الوطني. أوضحت نائبة سكرتير الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث في إندونيسيا كيف تم تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات على مستوى الدولة. يعد تبادل الممارسات الجيدة على المستوى المحلي أمرًا ضروريًا للمدن الأخرى لبدء عملية التخطيط الخاصة بها. وبصفتها عمدة المدينة المعتمد فيها إطار سنداي،

فقد أوضحت بأن مدينتها تعد نموذجًا جيدًا لمدينة تسعى لتنفيذ آليات الحد من مخاطر الكوارث، كما أوضحت الدروس المستفادة من الكوارث السابقة في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وكيف تم إشراك أصحاب المصلحة المتعددين. ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفته منظمة دولية العديد من البلدان في تعزيز الحوكمة، كما تعد تنمية الموارد البشرية مبادرة رئيسية في تحقيق ذلك. من المهم للقطاع الخاص، والحكومة، والأوساط الأكاديمية العمل معًا لتطوير سياسة الحد من مخاطر الكوارث القائمة على الأدلة. يعد تطوير إحصاءات الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث دورًا أساسيًا للحكومة. لا تقتصر مهمة مراقبة إطار سينداي على تقديم تقارير إلى الأمم المتحدة بشأن أهداف سينداي العالمية فحسب، بل تهدف إلى تعزيز إدارة الحد من مخاطر الكوارث في جميع الدول. سُلط الضوء أيضًا على أهمية إحصاءات الكوارث ورصدها.

نتائج الجلسة

- إحصاء التقدم المحرز في الهدف العالمي E.
- تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بتحويل استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث إلى إجراءات فعلية، لا سيما الاستثمارات المخططة للحد من مخاطر الكوارث.
- مراجعة أهمية إحصاءات الكوارث ورصدها للمساعدة في صنع السياسات القائمة على الأدلة وتنفيذها.

عندما تصطدم النزاعات والتغيرات المناخية مع جائحة كوفيد19-: بناء القدرة على الصمود في حالات الطوارئ المعقدة

25 مايو 2022، 1:30 مساءً - 3:00 مساءً.

المنسق:

- ثاندي موابي فيليدسن، المدير الإقليمي بالنيابة للدبلوماسية الإنسانية ودعم الاتصال، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

المتحدثون الرئيسيون:

- دانيال أومالي، رئيس الوفد الإقليمي لكينيا وجيبوتي وتنزانيا، اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- أندونيانا راتسيمامانجا، الأمين العام للصليب الأحمر الملغاشي
- مارتن شولديس، الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)
- نهوم مايجا، الأمين العام للصليب الأحمر في مالي
- • أياز بارفيز، أخصائي إدارة مخاطر الكوارث في الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي منها / البنك الدولي
- باناك وال، وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث في جنوب السودان

يعمل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر والبنك الدولي على تعزيز الوعي الجماعي بأهمية دور الفئات الضعيفة والأكثر عرضة لخطر التهديدات المتعددة في تعزيز الحد من المخاطر والمساهمة في بناء القدرة على الصمود على مستوى المجتمع المحلي. تعد الشراكات عبر المجالات الإنسانية والإنمائية أمرًا بالغ الأهمية لسد فجوات الاستجابة للطوارئ والاستثمارات طويلة الأجل في مجالات التعافي والتنمية - وهو مفهوم متفق عليه بالفعل إلا أن الجهود المبذولة لا تزال ضعيفة إلى حد كبير.

تناولت هذه الجلسة المكاسب المحققة، كما اقترحت طرقًا عملية للمضي قدمًا وتسريع التقدم. استندت الجلسة إلى موضوع المؤتمر الإقليمي لأفريقيا: "نحو تنمية مستنيرة للحد من مخاطر الكوارث من أجل بناء القدرة على الصمود في أفريقيا في ظل عالم متحول جراء جائحة كوفيد19-"، وذلك تماشيًا مع موضوعات الشراكة العالمية للحد من مخاطر الكوارث بشأن تعزيز إدارة المخاطر، والاستثمار في العمل المحلي لتمكين المجتمعات الأكثر تعرضًا للمخاطر وتسريع الإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث باعتبارها طريقًا لتحقيق التنمية المستدامة.

نتائج الجلسة

أصبحت دوافع الأزمات أكثر تعقيدًا، كما أصبحت آثارها تدوم لفترة أطول. تنشأ حالات الطوارئ عن مزيج معقد من التغيرات المناخية والبيئية، ومخاطر الكوارث، والأوبئة، والنزاعات، والضعف، والنزوح.

تضمنت الفعالية الجانبية:

- مناقشة التحديات القائمة، للفت الانتباه إلى المفهوم الحقيقي للأزمات المعقدة على أرض الواقع من خلال عرض مختلف وجهات النظر المتعلقة بالمخاطر.
- عرض الفرص الواعدة عبر سلسلة التنمية الإنسانية التي تعزز التعافي والتأهب المؤسسي والمجتمعي.
- إجراء اتصالات وتقديم مقترحات لتسريع التقدم، والتي تستهدف على وجه التحديد العمل عبر الاستجابة للكوارث والأزمات، والتعافي، والتنمية.

إجراءات محلية شاملة للحد من مخاطر الكوارث بشكل فعال وعدم ترك أي فئة خلف الركب

25 مايو 2022، 3:15 مساءً - 4:45 مساءً.

المنسق:

- سايما وازد، الخبير العالمي في إدارة مخاطر الكوارث الشاملة للإعاقة (DiDRM)، تغير المناخ، التوحد والصحة العقلية، نقطة الاتصال الدولية، مجموعة المناصرة حول الإعاقة الشاملة لإدارة مخاطر الكوارث (DiDRM)، بنغلاديش، رئيس مؤسسة شوشونا.

المتحدثون الرئيسيون:

- د. محمد إنامور رحمن، عضو البرلمان، وزير الدولة المعجل بوزارة إدارة الكوارث والإغاثة، حكومة بنغلاديش (المتحدث الرئيسي)
- د. كمرول حسن، سكرتير وزارة الهجرة والمهاجرين، حكومة بنغلاديش.
- نوغنغ أرميل المريك، رئيس قسم العيادات الخارجية، وحدة تنسيق جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة (CUAPWD)، الكاميرون
- كريسانت ليلي كوسومواردويو، المدير القطري، ASB إندونيسيا والفلبين
- كارلوس كايزر، المدير التنفيذي، ONG Inclusiva أمريكا اللاتينية، شبكة DiDRR ، تشيلي

سلطت الجلسة الضوء على كيفية تعزيز الآليات الشاملة للحد من مخاطر الكوارث من خلال تطبيق إعلان دكا. وشدد المتحدث الرئيسي على المبادرات القوية التي اتخذتها حكومة بنغلاديش وكيف اعتُمد إعلان دكا عام 2015 وعام 2018 من خلال المؤتمر الدولي المعني بالإعاقة وإدارة مخاطر الكوارث. كما قُدمت العديد من المبادرات الشاملة المبتكرة للحد من مخاطر الكوارث والتي تتماشى مع ملخص أجندة المؤتمر العالمي 2017 والمؤتمر العالمي 2019.

كما أوضح المتحدثون الممثلون لمنطقة آسيا، والمحيط الهادئ، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات الشاملة للحد من مخاطر الكوارث من خلال إعلان دكا، كما عرض المتحدثون الأساليب المبتكرة المطبقة في كل منطقة، وقدموا عروضاً تقديمية للإجابة على أربعة أسئلة إرشادية؛ (1) ما نوع الإجراءات الشاملة والمحلية للحد من مخاطر الكوارث التي تم تنفيذها بهدف تطبيق إعلان دكا وسط حالات الوباء؟ (2) ما هو النهج المبتكر والمتكامل الذي تم اعتماده وما نوع

التحديات التي تمت مواجهتها؟ (3) كيف يمكننا ضمان الحد من مخاطر الكوارث بطريقة شاملة في جميع دورات الكوارث؟ (4) ما هي العناصر والاستراتيجيات الرئيسية للمضي قدمًا في تحقيق أهداف إطار سينداي وأهداف التنمية المستدامة من خلال إعلان دكا؟

من خلال مناقشة تلبية احتياجات الصحة النفسية للمجتمعات المعرضة للخطر قبل وأثناء وبعد الكوارث، وتعزيز المشاركة الهادفة والكريمة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مبادرات إدارة مخاطر الكوارث، وتبني نُهج أصحاب المصلحة المتعددين في الحد من مخاطر الكوارث الشامل، وتسهيل وصول ذوي الإعاقة إلى جميع الخدمات مع مراعاة التصميم العام والإقامة المناسبة في جميع البنى التحتية الحيوية في المواقع المعرضة للمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، نوقشت المزيد من الخطوات لتعزيز أنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة الشاملة والتي يسهل الوصول إليها، وتعزيز عمليات البحث الشامل، والإنقاذ، والإخلاء.

أخيرًا، لخص المنسق المناقشة وأعرب عن رؤيته باعتبارها طريقة للمضي قدمًا في اتخاذ مزيد من الخطوات والتنفيذ الفعال لإعلان دكا في جميع البلدان.

نتائج الجلسة

- الحاجة إلى اتخاذ المزيد من المبادرات لنشر وتعزيز إعلان دكا +2015 مع آلية مراقبة قوية في الدولة، والتقدم العالمي بما يتماشى مع أهداف ومؤشرات إعلان دكا +2015.
- جمع المزيد من البيانات المتعلقة بالكوارث، وتحليل مخاطر الكوارث التفصيلية من خلال تطبيق البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة لاتخاذ تدابير فعالة للحد من مخاطر الكوارث.
- إنشاء آليات لتعزيز القدرات أو المرافق ذات الصلة بالتدريب الدولي لتبادل خبرات الحد من مخاطر الكوارث الشامل للإعاقة من خلال نهج المجتمع بأسره، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات والأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعات المساعدة الذاتية الخاصة بهم ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لعدم التخلي عن أحد.

نحو زيادة تمويل القدرة على الصمود: تعزيز هيكل التمويل العالمي لمواجهة مخاطر الكوارث

25 مايو 2022، 3:30 مساءً - 5:00 مساء.

المنسق:

- د. أستريد زويك، رئيس سكرتارية حلول تمويل وتأمين القدرة على الصمود

المتحدثون الرئيسيون:

- باولا الفاريز، مساعد وزير المالية، جمهورية الفلبين
- خورخي جاستيلوميندي، مدير مؤسسة Adrienne Arsht-Rockefeller، المجلس الأطلنطي، والرئيس المشارك في حملةRace to Resilience
- هايك هين، مدير المناخ والطاقة والبيئة بالوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، ألمانيا
- جيرنوت لاغاندا، رئيس برامج الحد من مخاطر المناخ والكوارث في برنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة
- • فوسيتا ويجيناياكي، المدير التنفيذي، SLYCAN Trust

أحرز تقدم كبير خلال السنوات الأخيرة في تعزيز الحماية المالية من مخاطر الكوارث للفقراء والضعفاء.

وبفضل الجهود الجماعية في إطار الشراكة العالمية InsuResilience، نجحنا في حماية 150 مليون شخص ماليًا من خلال حلول التمويل والتأمين ضد مخاطر الكوارث والتغيرات المناخية في عام 2021 فقط.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة؛ إذ أن الجزء الأكبر من التمويل سيتم ترتيبه بعد انقضاء المؤتمر؛ كما لا يزال مشهد التمويل المتعلق بالحماية من مخاطر الكوارث مجزءًا بحيث يتحكم فيه أصحاب التمويل بشكل كامل. بالإضافة إلى ذلك، يصعب الوصول إلى الحلول إذ لا يتم تصميمها وفقًا للاحتياجات المحددة للبلدان المعرضة للخطر؛ كما لا تزال هناك حواجز القدرة على تحمل التكاليف المتضخمة بسبب الضغوط المالية وتزايد مشاكل الديون الخارجية والتي تعد مشكلة مستمرة للبلدان المعرضة للخطر، وقد تفاقمت بسبب تأثير جائحة كوفيد19-.

في الوقت نفسه، تستمر مخاطر المناخ والكوارث في الزيادة بشكل كبير، وستستمر في ذلك لعقود حتى وإن تحققت أهداف اتفاقية باريس، الأمر الذي يمثل قيودًا إضافية بالنسبة للبلدان المعرضة للخطر ويصعب حصولها على التمويل والاستثمارات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.

في ظل هذه الخلفية، يطرح السؤال حول ما إذا كانت البنية الحالية لتمويل مخاطر الكوارث العالمية مناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة: ليس فقط لتحقيق رؤية InsuResilience 2025، ولكن أيضًا لتلبية المطالب المتزايدة وضمان الحماية المستدامة والقدرة على الصمود للبلدان المعرضة للخطر في العقود القادمة. جمعت حلقة النقاش خبراء رفيعي المستوى لوضع نهج عالمي نظامي لإطار التنمية المستدامة.

نتائج الجلسة

- عرض رؤية برنامج الدرع العالمي للحماية من مخاطر التغيرات المناخية والذي تقدمه مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى برئاسة ألمانيا.
- بناء تفاهم مشترك بشأن تعزيز تمويل التصدي للتغيرات المناخية وتمويل مخاطر الكوارث.
- تحديد الدوافع الرئيسية لزيادة تعزيز هيكل تمويل مخاطر المناخ والكوارث.

أساسيات البنية التحتية القادرة على الصمود - معيار عالمي لتحسين قدرة البنية التحتية على الصمود

25 مايو 2022، 3:30 مساءً - 5:00 مساء.

المنسق:

- أبهيلاش باندا، نائب رئيس العمليات الحكومية الدولية والتعاون والشراكات بين الوكالات، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

المتحدثون الرئيسيون:

- ليز فارجا، أستاذة النظم المعقدة، رئيس معهد أنظمة البنية التحتية في كلية لندن الجامعية، كلية لندن الجامعية
- ديفيد أ. سميث، رئيس مجلس إدارة البنية التحتية القادرة على الصمود المستدامة بمعهد المهندسين المدنيين | نائب الرئيس الأول، مدير الإستراتيجية، Stantec
- نيستور ألفونزو سانتاماريا، استشارات وبحوث بشأن السياسات، منتدى المخاطر العالمية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- نيها بهاتيا، أخصائي أول - إدارة المعرفة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- أجاي مخيجا، قائد الفريق، قدرة البنية التحتية على الصمود | التخطيط والشراكات القطاعية، الوكالة الوطنية لإدارة الطوارئ، نيوزيلندا
- جورج بالدوين، مدير استشارات القدرة على الصمود والاستراتيجيات المناخية، الحلول الاستشارية، شركة Marsh للخدمات الاستشارية
- رافي سينها، أستاذ بقسم الهندسة المدنية، المعهد الهندي للتكنولوجيا، بومباي، الهند
-

طُورت مبادئ البنية التحتية القادرة على الصمود لدعم تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 وأهداف التنمية المستدامة. تتناول مبادئ البنية التحتية القادرة على الصمود التحدي المتمثل في تخطيط البنية التحتية الحالية، وتمويلها، وتصميمها، وتطويرها، وتشغيلها دون مراعاة الطبيعة المترابطة للبنية التحتية والخدمات أو طبيعة المخاطر متزايدة التعقيد والتأثيرات المتتالية التي يمكن أن تحدثها الكارثة عبر نظام البنية التحتية بأكمله. كما تعالج المفهوم غير المكتمل لما تعنيه البنية التحتية القادرة على الصمود من حيث السياسة والتخطيط والتدابير العملية من خلال خلق لغة مشتركة وفهم متعمق للقضية.

استضافت الفعالية الجانبية مبادئ البنية التحتية القادرة على الصمود – وقد استضافت جامعة كوليدج لندن (UCL)، ومؤسسة المهندسين المدنيين (ICE)، وائتلاف البنية التحتية المقاومة للكوارث، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معيارًا عالميًا لتحسين قدرة البنية التحتية على الصمود. على الرغم من وجود العديد من المناقشات التي تركز على تحديات قدرة البنية التحتية على الصمود، فقد قدمت هذه الفعالية الجانبية حلولًا للممارسين لتحقيق نتائج قدرة البنية التحتية على الصمود. عُرضت مبادئ البنية التحتية القادرة على الصمود وناقش المشاركون التحديات التي تواجه قدرة البنية التحتية على الصمود، بما في ذلك الافتقار إلى الفهم المشترك.

ناقش المتحدثون الحاجة إلى تعزيز اللوائح الحالية لتشمل مبادئ البنية التحتية القادرة على الصمود لتجنب المخاطر الجديدة، وتنفيذ وتطبيق المبادئ على القطاع الخاص، بما في ذلك التأمين ومجتمع الهندسة المدنية.

قدم المشاركون أيضًا أفكارهم حول كيفية معالجة المبادئ لتحديات البنية التحتية الحالية والفرص المتاحة لبناء مزيد من التكامل مع أدوات وسياسات البنية التحتية المرنة الحالية.

نتائج الجلسة

- يجب العمل على تعزيز قدرة البنية التحتية على الصمود عبر مستويات مختلفة وإشراك العديد من أصحاب المصلحة، فضلاً عن اتباع نهج منظم.
- تدعم المبادئ قدرة البنية التحتية على الصمود ويساعد إطار العمل العالمي على تعزيز التفاهم المشترك. سيكون تطوير إرشادات للمشغلين مهمًا جدًا لفهم كيفية تنفيذ المبادئ.
- هناك حاجة إلى تحول هيكلي نحو استخدام المبادئ في عملية الشراء. من المفيد جدًا معرفة متى وأين يتم توجيه التمويل المتاح.
- يعد توقيت المبادئ أمر بالغ الأهمية، فهناك تغيير كبير في الوقت الحالي فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية. هناك اهتمام واستثمار قويان في جهود تحقيق هدف صافي الانبعاثات الصفري، والذي يخدم بدوره بناء القدرة على الصمود.
- لا يقتصر بناء القدرة على الصمود على البنية التحتية الجديدة المتوقع بناؤها، بل يجب معالجة البنية التحتية القائمة بالفعل.

معالجة الخسائر والأضرار، ودعم الفئات الأكثر احتياجًا: الدروس المستفادة من الحد من مخاطر الكوارث والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ

25 مايو 2022، 5:30 مساءً - 7:00 مساء.

المنسق:

- ميشيل يونيتاني، كبير مسؤولي السياسات، مكتب المستشار الخاص للعمل المناخي، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

المتحدثون الرئيسيون:

- ديفيد كوليتاغان، الأمين الدائم للتنمية البحرية والريفية وإدارة الكوارث، فيجي
- يوسف ناصف، مدير التكيف، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
- الدكتور مارتن فان آلست، مدير مركز المناخ التابع للصليب الأحمر والهلال الأحمر (رسالة مصورة عبر مقطع فيديو)
- تيزيانا بونزون، مدير المناخ والهجرة والصمود بالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
- جوستاف هاريمان إسكندر، المدير العام لمؤسسة Common Room Networks
- أديسو كوسيفي، القائم بأعمال الرئيس الإقليمي لأفريقيا في الشبكة العالمية لمنظمة المجتمع المدني للحد من الكوارث (GNDR)
- هارجيت سينغ، مستشار أول، شبكة العمل المناخي.

تتزايد التغيرات المناخية يومًا بعد يوم، كما تُفقد الأرواح وسبل العيش بسبب هذه التأثيرات المناخية المتكررة. تعاني المجتمعات بالفعل من الخسائر والأضرار، ونحن بحاجة إلى التفكير في كيفية متابعة إجراءات التخفيف والتكيف الفعالة، وتحديد كيفية التعاون عبر القطاعات لتجنب الخسائر والأضرار وتقليلها ومعالجتها. الأمر الذي يتطلب العمل المشترك عبر الدول والمناطق المختلفة لدعم الفئات السكانية الأكثر عرضة للخطر، بما في ذلك أولئك الذين يحتاجون إلى إعادة توطينهم أو تهجيرهم، مع مراعاة جميع التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ.

ركزت هذه الفعالية الجانبية الخاصة بأصحاب المصلحة المتعددين على الخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ، مع الاعتراف بأن الخسائر والأضرار تحدث بالفعل في جميع أنحاء العالم، وتؤثر بشكل مضاعف على الأشخاص والمجتمعات والبلدان الأكثر عرضة للخطر. تظهر الآثار الاقتصادية وغير الاقتصادية بشكل أكثر حدة في أفقر البلدان، حيث يقع العبء الأكبر على عاتق الناس والمجتمعات التي تمتلك موارد، وقدرات، وأنظمة أقل لإدارة الصدمات والضغوط المرتبطة بالكوارث والمناخ.

ضمت هذه الفعالية الجانبية المشاركين في المؤتمر العالمي 2022 من خلال حلقة نقاش مع ممثلي قطاعات تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، والأوساط الأكاديمية، والعمل المناخي، والفن. وقد ركزت على الخبرة العملية المكتسبة في مجتمعات الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ والتي يمكن أن تقدم دروسًا لمعالجة الخسائر والأضرار. ناقشت الفعالية كيفية الاستعداد لتزايد حالات النزوح وإعادة التوطين المخطط لها؛ وكيفية ضمان وجود الجهات الفاعلة المحلية في مقعد القيادة عند مناقشة وتصميم التدخلات لمعالجة الخسائر والأضرار؛ بالإضافة إلى الإجراءات الاستباقية؛ وأنواع نماذج التمويل المبتكرة التي يمكن أن تقدم الدعم للفئات الأشد فقراً واحتياجًا؛ والدروس المستفادة حول أهمية معالجة الأخطار المتعددة وتجنب عزل الأخطار كلا على حدة، وتعزيز التواصل بين الحد من مخاطر الكوارث والجهات الفاعلة في مجال المناخ لضمان إدارة المخاطر بطريقة فعالة ومنسقة على المدى القصير والمتوسط والطويل. واستندت المناقشات إلى آخر النتائج التي توصل إليها الفريق العامل الثاني للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن آثار التغييرات المناخية، والتكيف، والقابلية للتأثر.

نتائج الجلسة

- أوضحت الدلائل العلمية وصولنا إلى الحد الأقصى الذي يستوعبه التكيف، كما أبرزت معاناة المجتمعات والمناطق المعرضة للخطر من الخسائر والأضرار الناجمة عن الآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك النزوح الناجم عن الكوارث وإعادة التوطين.
- تحتاج المجتمعات الإنمائية والإنسانية والجهات المعنية بالتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث إلى تعزيز العمل التعاوني باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لتلبية احتياجات المجتمعات والأشخاص النازحين، أو المعرضين لخطر النزوح، بطريقة شاملة تتخطى جميع الحواجز.
- تبرز الحاجة إلى إجراء محادثات حول تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، وبناء القدرة على الصمود، والتكيف، ونطاق الخسائر والأضرار، وتنقل البشر من خلال أطر وعمليات دولية مختلفة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، والمؤتمر العالمي 2022، ومنتديات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومؤتمر تغير المناخ COP26/27 ، واستعراض منتصف المدة لإطار سينداي، والميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والميثاق العالمي للاجئين.

القدرة على الصمود مسؤولية الجميع: الاستفادة من الخبرات المحلية لتعزيز قدرة الأعمال والمجتمع على الصمود

25 مايو 2022 ، 7:45 مساءً - 9:15 مساءً

المنسق:

- ماريلو إرني، المدير التنفيذي لجمعية القدرة على الصمود الوطنية (NRC) في الفلبين

المتحدثون الرئيسيون:

- سومدي أندونو موليو، مدير التخطيط المكاني وإدارة الكوارث، وزارة تخطيط التنمية الوطنية بإندونيسيا، (Badan Perencanaan Pembangunan Nasional/BAPPENAS)
- أساكو أوكاي، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ومدير مكتب الأزمات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- سيدهارتا مورسجد، رئيس اللجنة الدائمة لإدارة المخاطر، قسم الإدارة الاجتماعية والكوارث، Kamar Dagang dan Industri Indonesia (KADIN)) / غرفة التجارة والصناعة الإندونيسية
- آنا كاترينا أسبوريا، رئيس برامج التنمية والابتكار، المؤسسة الفلبينية لمواجهة الكوارث (PDRF)
- ديبورا كوميني، المدير الإقليمي لليونيسف لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

تسببت جائحة كوفيد19- وغيرها من الكوارث في إحداث الفوضى من خلال تعطيل العمليات التجارية وسلاسل التوريد والنشاط الاقتصادي. تؤثر هذه الأضرار بشكل خاص على الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)، التي تمثل أكثر من 90٪ من الشركات و50٪ من أصحاب الأعمال حول العالم. تلعب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دورًا رئيسيًا في الاقتصادات العالمية والمحلية، وبما أنها مصدر رئيسي لدخل الأسر والمجتمعات، فمن الأهمية بمكان ضمان قدرتها على الصمود والحفاظ على سبل العيش. يمكن لقطاع الأعمال أن يساهم بشكل كبير في حماية الأطفال وأسرهم من الصدمات والضغوط الناجمة عن الكوارث من خلال توجيه خبراتهم الأساسية وقدراتهم التشغيلية وشبكة معارفهم لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية والأسواق على الصمود، وتعزيز كفاءة العمل الإنساني.

كما صرح المتحدثون أنه مع تزايد المخاطر، فإن الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها لا يقتصر على حماية الفئات الأكثر ضعفاً فحسب؛ إنه القرار الأفضل لحماية الكوكب، وتعزيز رخاء البلدان، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، نحث جميع الشركات -صغيرة كانت أم كبيرة- على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف المخاطر وبناء القدرة على الصمود من خلال تطوير خطط استمرارية الأعمال لحماية الأصول والقوى العاملة، وكذلك لحماية المجتمعات والخدمات الأساسية والبنى التحتية التي يعتمد عليها المجتمع بأسره. يجب أن تسعى الشركات لإحداث تأثير إيجابي في المجتمع، ولتمثيل صورة المواطنة المسؤولة من خلال دعم القيم الأساسية للأمم المتحدة والقيم الأساسية لليونيسف بعدم إلحاق الأذى بالأطفال والمجتمعات. يجب التأكد من كون الأعمال التجارية لا تقف أمام حقوق ورفاهية المجتمعات والفئات الأكثر ضعفاً - بما في ذلك الأطفال.

ينبغي لشركاء الأمم المتحدة البناء على المبادرات الحالية مثل مبادرة ARISE، ومبادرة ربط الأعمال التجارية، ونهج تعزيز قدرة الأعمال التجارية وقدرة المجتمع على الصمود لتيسير الحوار والمشاركة القائمة على المبادئ بين الأعمال التجارية والسلطات الوطنية والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى. يمكن لوكالات الأمم المتحدة المساعدة في تحديد نقطة التقاطع بين احتياجات السوق المحلية وما يمكن أن تقدمه الشركات، ولعب دور الوسيط لتعزيز التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة الذين يلعبون دورًا هامًا محليًا.

نتائج الجلسة

- توسيع نطاق الاستثمار وتعزيز الموارد (بما في ذلك الحلول التكنولوجية والمبتكرة) في تدابير الحد من مخاطر الكوارث التي تركز على الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع بالإضافة إلى الأطفال والشباب وأسرهم، بما في ذلك تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل بناء القدرة على الصمود.
- تعزيز الشراكات والعمل الجماعي للتأكد من أن تعاون جميع الجهات الفاعلة في دعم الأولويات الوطنية والمساعدة في تعزيز قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لتحقيق أهداف الحد من أخطار الكوارث.
- تحسين قدرة المبادرات على الوصول إلى الفئات المستهدفة مع مراعاة السياق القطري وقطاع الصناعة وحجم الشركة، من بين أمور أخرى. بالإضافة إلى المحافظة على التوازن بين العناصر الضرورية التي يمكن تكرارها والعناصر الأخرى الأكثر عرضة للتعديل.

يعد تعزيز القدرة على الصمود مسؤولية الجميع. يتطلب الأمر تعاون جميع الجهات الفاعلة لبناء النظم والمجتمعات التجارية القادرة على الصمود. إن بناء قدرة الشركات والمجتمعات على الصمود من خلال مساعدتها على تقليل المخاطر، وتعزيز التأهب، والاستجابة، والتعافي من الكوارث بشكل أفضل، من شأنه أن يعزز أهداف الأعمال التجارية والأهداف المجتمعية.

البنية التحتية العالمية لبحوث المعارف الأصلية: أداة لتنفيذ إطار سينداي

25 مايو 2022، 7:30 مساءً - 9:00 مساءا.

المنسق:

- د. ميليند بيمبريكار، رئيس منظمة CANEUS

المتحدثون الرئيسيون:

- د. ميرنا كننغهام، المتحدث باسم هدف التنمية المستدامة رقم 10 للأمم المتحدة، الحد من أوجه عدم المساواة،
- غابرييل مويوي جاكانداميجوي، السكرتير الفني للاتحاد الدولي لأمريكا الجنوبية
- د. شيريش رافان، مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي
- د. فاي لام، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مستشار بشأن الشعوب الأصلية والتنمية والديمقراطية والابتكار / مركز التنمية الشاملة
- الأستاذ سايمون لامبرت، جامعة ساسكاتشوان
- د. ميلاني مارك شادبولت، الشريك المؤسس لشركة Te Tira Whakamātaki - TTW ، نيوزيلندا.
- د. مانوج خير، لجنة المساعدة الإنمائية، حكومة الهند

توفر البنية التحتية لبحوث المعارف الأصلية (IKRI) ، التي تم إطلاقها كشراكة عالمية خلال قمة الأمم المتحدة لنظم الغذاء عام 2021، فرصًا جديدة للاستفادة من المعلومات الجغرافية المكانية والذكاء الاصطناعي للمساهمة في قياس المؤشرات الموضوعة لتتبع التقدم في تنفيذ إطار سينداي، وتحويل الأزمات الناتجة عن جائحة كوفيد 19- العالمية إلى فرصة للتحول الجذري الذي تشتد الحاجة إليه.

تضمنت أهداف الجلسة ما يلي:

- ما هي التحديات التي تواجه دمج معارف السكان الأصليين مع الحلول المستندة إلى التكنولوجيا الناشئة من أجل تنفيذ إطار سينداي؟
- ما هي متطلبات أصحاب المصلحة الرئيسيين المهتمين بمعارف السكان الأصليين المتعلقة بإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وكيف يمكن دمجها في البنية التحتية لبحوث المعارف الأصلية؟
- كيف يمكن الاستفادة من البيانات المتناثرة ضمن المجالات العامة والخاصة للبنية التحتية لبحوث المعارف الأصلية؟

كيف يمكن تطوير واختبار نماذج البنية التحتية لبحوث المعارف الأصلية من أجل إنشاء بنية تحتية قوية لدعم تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث؟

نتائج الجلسة

- تم تعريف مجتمع الحد من مخاطر الكوار بمبادرة البنية التحتية العالمية لبحوث المعارف الأصلية ومفهوم مستودع المعرفة
- المساعدة في فهم اهتمامات ومتطلبات أصحاب المصلحة في الحد من مخاطر الكوارث.
- تحفيز التعاون بين سلطات إدارة الكوارث والمجتمعات الأصلية لتعزيز الحلول القائمة على الطبيعة في الحد من مخاطر الكوارث.
- دراسة جوانب السياسات والجوانب التنظيمية للبنية التحتية لبحوث المعارف الأصلية مع التركيز على حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بمعرفة السكان الأصليين.
- بناء شبكات دعم عالمية لتصميم وتطوير وتنفيذ البنية التحتية لبحوث المعارف الأصلية.

جهود المرأة في عملية التحول - حوار حول مستقبل أهداف التنمية المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث، وصحة كوكب الأرض

25 مايو 2022 ، 7:45 مساءً - 9:15 مساءً

المنسق:

- أميليا ياشيا، CNN إندونيسيا

المتحدثون الرئيسيون:

- تان سري د. جميلة محمود. المدير التنفيذي لمركز صنواي لصحة كوكب الأرض في ماليزيا، ومستشار أول سابق للصحة العامة لرئيس وزراء ماليزيا، ووكيل الأمين العام السابق للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ورئيس القمة الإنسانية العالمية، والرئيس السابق لفرع الشؤون الإنسانية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومؤسس منظمة Mercy Malaysia
- أديلينا كمال زميل أول مشارك في معهد يوسف إسحاق ISEAS، والمدير التنفيذي السابق للمساعدات الإنسانية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أو مركز AHA، والمدير السابق للتنمية المستدامة ورئيس إدارة الكوارث والمساعدات الإنسانية في الأمانة العامة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا
- كارا سياحان، رئيس مركز التوقع

أصبحت الكوارث -على مر السنين- متعددة الأوجه وذات طابع تصادمي ومعقد على نحو متزايد. ناقشت الجلسة نقاط الضعف في النهج الخطية الحالية لتطوير السياسات والإجراءات، بالإضافة إلى التعقيد المتزايد للكوارث، والذي ظهر بشكل واضح خلال جائحة كوفيد19-الأخيرة. ناقش المتحدثون الآثار المتتالية للأزمات الناشئة نتيجة الأخطار الطبيعية والصراعات وتغير المناخ، بما في ذلك الأعاصير، والفيضانات، والزلازل، وما تلاها من عمليات نزوح في العديد من البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك الفلبين، وإندونيسيا، وماليزيا، وتونغا.

كما سُلط الضوء على الحاجة إلى تبني أخلاقيات شاملة لتعزيز صحة الكوكب، إذ أن المكاسب المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة آخذة في التآكل، كما أن العالم يواجه تفاوتًا متزايدًا وتحديات اقتصادية واجتماعية وتنموية، لا تنشأ فقط نتيجة للوباء، ولكن أيضًا نتيجة الهوة الكبيرة التي تفصل البشرية عن الاهتمام بكوكب الأرض. أشار المتحدثون إلى الحاجة الملحة للتخفيف من تأثير أزمة المناخ من خلال استخدام الروابط الواضحة بين صحة الكواكب، وتغير المناخ، والمخاطر، ونقاط الضعف، وزيادة احتمالية تفشي الأمراض حيوانية المنشأ والأوبئة في المستقبل.

باختصار، اتفق الجميع على أن هناك حاجة ماسة لدراسة ومعالجة أزمة صحة الكوكب التي نواجهها بشكل جماعي بطريقة أكثر شمولية، مع تسليط الضوء على الحاجة إلى عمل مشترك بين مختلف القطاعات على الجبهات السياسية، والاقتصادية، والعلمية، والاجتماعية.

نتائج الجلسة

- دعم تركيز المؤتمر العالمي 2022 على إدارة مخاطر الكوارث، والتعافي من جائحة كوفيد19-وعدم ترك أي فئة خلف الركب، من خلال استكشاف الحاجة إلى نموذج محدث يضع صحة البشرية والكوكب كأولوية.
- تسليط الضوء على التفاوت الحالي الناشئ عن الوباء، وعدم المساواة في توزيع اللقاح، وعلاقة ذلك بزيادة التعرض لمخاطر الكوارث.
- تسليط الضوء على أهمية تبني نهج صحة الكوكب لإدارة مخاطر الكوارث -بما في ذلك إدارة الأوبئة- ودوره في دعم تحقيق أهداف إطار سينداي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- إثبات وجود القيادات، والمهارات، والقدرات ذات الكفاءة والتي تستطيع تحقيق هذا التحول.
- وضع التوصيات ذات الصلة والتي يجب أخذها في الاعتبار كجزء من نتائج المؤتمر العالمي 2022.

اليوم الثاني
الخميس 26 مايو

الفئات المتخلفة عن الركب، والمُهمَلة، وغير الآمنة: حوار حول التضامن في مواجهة مخاطر الكوارث

26 مايو 2022 ، 09:00 صباحًا - 10:30 صباحًا

المنسق:

- تيزيانا بونزون، مدير المناخ والهجرة والقدرة على الصمود، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

المتحدثون الرئيسيون:

- عماد محمد، مسؤول مشروع VFL 2019 والمستشار الرئيسي للحد من مخاطر الكوارث، Huvadhoo Aid (GNDR Maldives)
- فاسيتي سوكو، مدير المكتب الوطني لإدارة الكوارث (NDMO) في فيجي
- كلوديا هيريرا ميلغار، السكرتيرة التنفيذية، مركز التنسيق للوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى (CEPREDENAC)

سلطت الجلسة الضوء على اختلاف تأثير الكوارث على مختلف الفئات، إذ تزيد من فقر ذوي القدرات الأقل، وتعكس مكاسب التنمية. إن الأشخاص التي تمتلك موارد وفرص أقل قبل وقوع الكارثة هم الأكثر حرمانًا خلال فترة التعافي وإعادة الإعمار، بحيث يؤدي التهميش والتمييز المباشر وعدم القدرة على الوصول إلى الموارد إلى تفاقم ضعفهم وضعف استقرارهم.

ناقش المتحدثون الثلاثة في هذا الفعالية الجانبية، والذين يمثلون المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، الدروس والممارسات الجيدة لإدماج الأشخاص الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب بشكل فعال في عملية صنع القرار فيما يتعلق ببرمجة وتخطيط إجراءات الحد من مخاطر الكوارث. وقد تم توضيح كيفية تفعيل مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" بشكل مفصل، مع التركيز على:

- تحديد خطط التنمية واستراتيجيات الحد من المخاطر والتي تتبنى مفهوم "عدم ترك أي فئة خلف الركب" وتنفيذها بشكل فعال والإبلاغ عنها
- الآليات والأدوات التي تساعد في تلبية آليات الحد من مخاطر الكوارث لاحتياجات ومطالب أولئك الذين تخلفوا عن الركب بشكل فعال، بما في ذلك الدروس المستفادة من الاستجابة لجائحة كوفيد19-
- استراتيجيات التمكين الفعالة للفئات المهمشة اجتماعياً والتي تساعدهم على اتخاذ قرارات بشأن المخاطر التي يواجهونها.

كما سلط جميع المتحدثين الضوء على أهمية مفهوم "عدم ترك أي فئة خلف الركب"، لا سيما عند تصميم وتنفيذ سياسات وتدابير الحد من مخاطر الكوارث. تهدف آليات الحد من مخاطر الكوارث الشاملة اجتماعيًا والتي تدعم المساواة بين الجنسين إلى تحديد هذه الجوانب ومعالجتها، من خلال تدابير إيجابية تلبي احتياجات الفئات الأكثر حرمانًا مثل الفقراء، والنساء، وكبار السن، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأفراد من الأقليات أو المجموعات العرقية المحرومة والمهاجرين والنازحين.

وقد تم التأكيد على ضرورة إشراك المجتمعات المحلية على المستوى الوطني في عمليات التخطيط وصنع القرار، وكيف أن تدابير الحد من مخاطر الكوارث التي تستبعد المجموعات الضعيفة قد تكون أضرارها أكثر من منافعها، على سبيل المثال من خلال حرمان الناس من سبل عيشهم.

على الصعيد الإقليمي، تم التركيز على التعاون والشراكات داخل المنصات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، مع القطاع الخاص والمجتمع المدني عبر القطاعات لتحقيق النهج الأكثر فعالية وإنصافًا واستدامة للحد من مخاطر الكوارث.

نتائج الجلسة

- عند مناقشة دمج شعار "عدم ترك أي فئة خلف الركب" في الحد من مخاطر الكوارث والتقييم القطري المشترك على المستوى الوطني، يعد إشراك المجتمعات المحلية أمرًا أساسيًا، خاصة تلك الأكثر تضررًا من الكوارث أو الأزمات، في عمليات تشاركية هادفة حول القرارات التي ستؤثر على حياتهم.
- على المستوى الوطني، من الضروري الاستثمار في السياسات والأطر المستندة إلى التقييمات القطرية والمساعدة في إنشاء الهياكل المؤسسية المناسبة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.
- على المستوى الإقليمي، يجب أن يكون التركيز على التعاون والشراكات ضمن المنصات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- تعتمد آليات الحد من مخاطر الكوارث الشاملة اجتماعيًا والتي تدعم المساواة بين الجنسين على الموارد، والقدرات، والمعارف، والاحتياجات لجميع قطاعات المجتمع، لتحقيق النهج المنصفة والأكثر فعالية واستدامة للحد من مخاطر الكوارث
- يجب أن تتبنى أنظمة الإنذار والعمل المبكر نهجًا يركز على البشر ويأخذ في الاعتبار الخصائص الديموغرافية، والجنسانية، والثقافية، والمعيشية للجمهور المستهدف.

ترجمة الأقوال إلى أفعال؛ تعزيز المشاركة الهادفة للأطفال والشباب في تنفيذ ورصد أولويات إطار سينداي

26 مايو 2022 ، 2:30 مساءً - 4:00 مساءً

المنسق:

- أبراهام بوغري، مسؤول الشراكة والمشاركة، شباب أفريقيا الخضراء
- جيكولين ليبي سايكيا، منسق إقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (RFP) بشأن الحد من مخاطر الكوارث، مجموعة الأطفال والشباب من مجموعة الأطفال والشباب الرئيسية في سنداي (MGCY)

المتحدثون الرئيسيون:

- فيرينا فوتبوي، ممثل الشباب من اليونيسف في إندونيسيا
- إيلاندرا ندلوفو، باحثة نسوية شبابية في العمل التشاركي من تشولوتشو، زمبابوي، ممثلة عن منظمة Plan International Zimbabwe
- مارلون ماتوغوينا، مدير برنامج الحد من مخاطر الكوارث والسلامة المدرسية، منظمة أنقذوا الأطفال في الفلبين
- ألويسيوس سوراتين، مدير البرامج والرعاية، ChildFund إندونيسيا
- أدريان ريد، ضابط شاب، الصليب الأحمر الجامايكي
- جوليانا مارتن، طالبة في مدرسة ناباريما للبنات، ترينيداد وتوباغو
- سونيكا نارايان، متطوعة في الصليب الأحمر في فيجي، فرع سوفا
- روي واسي، مساهم شباب جزر سليمان في تقرير حراس الكوكب، منظمة الرؤية العالمية

استجابت فعالية " ترجمة الأقوال إلى أفعال " لأصحاب المصلحة الراغبين في المشاركة ودعم العمل مع الأطفال والشباب في الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، ومساعدتهم في وضع نقطة محددة للبدء. قدمت الفعالية أدوات عملية للحكومات والوكالات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والعلماء لدعم المشاركة الشاملة للأطفال والشباب والمستجيبة للمنظور الجنساني للأطفال والشباب بموجب الأولويات الأربع لإطار سينداي واتفاقية باريس للمناخ.

تبادل الأطفال والشباب من بينهم الأطفال المشاركين في ائتلاف تغير المناخ مختلف الخبرات والأدوات والتوجيهات. تبع ذلك حوار بين الأجيال،

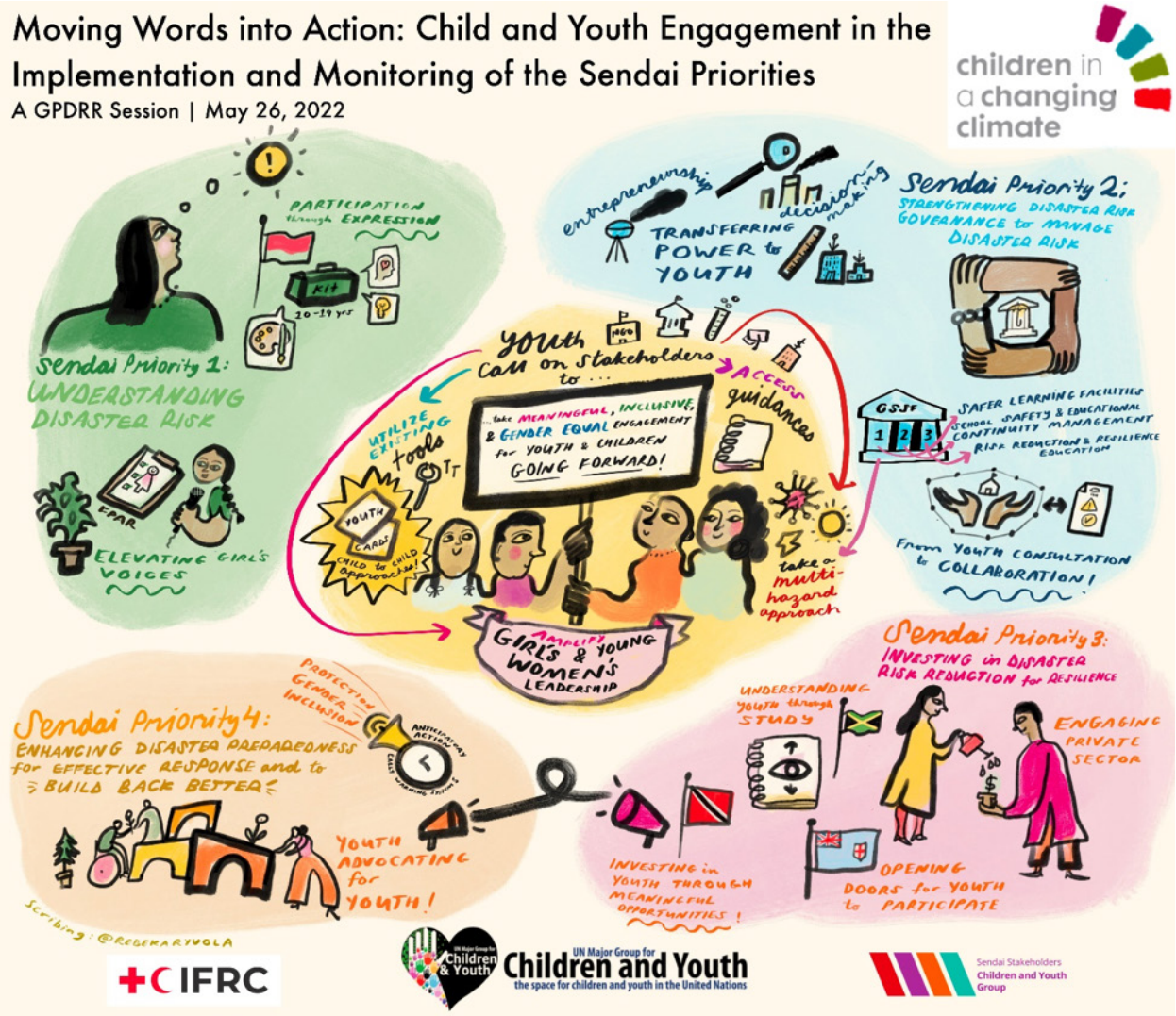

ونداء للأطفال لبدء الاهتمام بالعمل المناخي وذلك من خلال المنتدى العالمي 2022 للأطفال والشباب، والمشاورات الإقليمية، والبطاقات المناخية للأطفال، بهدف تعزيز الشمولية والمساواة بين الجنسين.

نُظمت الجلسة بناءً على أولويات سنداي الأربعة. سجلت "الكتابة" الحية والرسوم الكاريكاتورية الدروس والأفكار الرئيسية بشكل مبتكر. تهدف توصيات ورؤية الجلسة إلى التعريف بعملية تقييم إطار سنداي، والبيان المشترك، ورسائل المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث، وذلك لضمان استيعاب رؤية الجلسة وتوصياتها في الوقت المناسب.

تسجيل هذه الجلسة متاح هنا

نتائج الجلسة

- تبادل الخبرات العملية والأدوات والإرشادات لإشراك ودعم العمل مع الأطفال والشباب في مجال الحد من مخاطر الكوارث والتقييم القطري المشترك بموجب أطر عمل سينداي ذات الأولوية.
- إجراء نقاش بين الأجيال لتعزيز المشاركة الهادفة والشاملة لجميع الأطفال والشباب في جهود الحد من مخاطر الكوارث والتقييم القطري المشترك.
- العمل الملهم ومشاركة الأطفال في ائتلاف تغير المناخ.
- التعريف بعملية تقييم إطار سنداي، والبيان المشترك، ورسائل المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث من خلال توصيات الدورة ورؤيتها.

جائزة RISK: حلول مبتكرة للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ - الدروس المستفادة من المشاريع الحائزة على جوائز

26 مايو 2022 ، 4:30 مساءً - 6:00 مساءً

المنسق:

- رينات بليش، رئيس مؤسسة Munich Re، ألمانيا

المتحدثون الرئيسيون:

- شويتا غوبتا، المدير التنفيذي للمركز الدولي لـ EQUI-T ومركز المسؤولية الاجتماعية للشركات التابع لها في معهد عموم الهند للحكومة الذاتية المحلية (AIILSG)، الهند
- كارلوس كايزر، مدير ONG Inclusiva، تشيلي
- ناندان موخيرجي، أخصائي أبحاث واتصالات ما بعد الدكتوراه في مركز اليونسكو لسياسة وعلوم قانون المياه بجامعة دندي، المملكة المتحدة / بنغلاديش
- ماي فام، طالب دكتوراه بجامعة بوتسدام، ألمانيا، مستشار، مركز البحث الاجتماعي والتنمية (CSRD) ، فيتنام

ناقشت الجلسة أربعة مشاريع فائزة بجائزة RISK -المختصة بالحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ- الدروس المستفادة أثناء تنفيذ المشروع، وتعاون الحكومات المحلية وإشراكها، بالإضافة إلى توسيع نطاق المشاريع وتمويلها في المستقبل. نُفذت المشاريع في شيلي (شاملة للحد من مخاطر الكوارث) والهند (التقييم الذاتي للمجتمع) وبنغلاديش (المنازل العائمة المقاومة للكوارث) وفيتنام (الحلول القائمة على الطبيعة وإشراك المرأة في الحد من مخاطر الكوارث).

أكد جميع المتحدثين على أهمية نهج المشاريع التشاركية. تم التأكيد على أهمية وضرورة العمل مع المجتمع المحلي وذلك لمعرفتهم الجيدة بمختلف الظروف المحلية. عززت نهج المشروع الخاصة -بما في ذلك النساء والأطفال- من موقفهم في عمليات اتخاذ القرار مما جعل عمليات اتخاذ القرار ناجحة ومستدامة على المدى الطويل. أوضحت شويتا غوبتا أن تبسيط المصطلحات التقنية ساعد النساء والأطفال على فهم القضايا المعقدة.

علاوة على ذلك، أكد كارلوس كايزر أنه يجب دائمًا جمع البيانات الموثوقة، من أجل اتخاذ قرارات تستند إلى الأدلة بشأن المشروع. كما أوصى بإشراك مديري المشاريع والتأكيد على الضرورة الملحة لخططهم الخاصة، بدلاً من مجرد طلب التمويل عند التحدث إلى المؤسسات الحكومية. اتفق المتحدثون على أن عملية جذب التمويل واسع النطاق أو طويل الأجل تعد عملية صعبة ومعقدة للغاية. ومع ذلك، نجح أعضاء الفريق في توسيع أو تكرار مشاريعهم النموذجية على نطاق أوسع في الوقت الحالي.

نتائج الجلسة

- تحسين المشاركة في الحد من مخاطر الكوارث: إزالة الغموض حول آليات الحد من مخاطر الكوارث، واستخدام لغة أبسط، وإشراك الجميع، لا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والنساء الأميات.
- إشراك الحكومات المحلية: تجنب التركيز المفرط على المشاكل، ومن الأفضل الإشارة إلى الحلول القائمة على أساس علمي والمسارات المتطلعة للمستقبل.
- التمويل والتوسع: يشكلان تحديًا صعبًا خاصة للمنظمات غير الحكومية المحلية أو الإقليمية. غالبًا ما يكون الحصول على التمويل الدولي مثل صندوق المناخ الأخضر معقدًا للغاية.
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل القادم من القطاع الخاص لا يزال في كثير من الأحيان أقل من اللازم. يعد إنشاء شبكة علاقات مترابطة بين مختلف هذه الجهات أحد الطرق التي يمكن تطبيقها.

تبني الحلول قائمة على الطبيعة لدعم تحقيق أهداف إطار سينداي وما بعدها

26 مايو 2022 ، 4:30 مساءً - 6:00 مساءً

المنسق:

- ناتالي دوسوالد، مستشار أول للسياسات، برنامج الحد من مخاطر الكوارث القائم على النظام البيئي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

المتحدثون الرئيسيون:

- رايموند دويجسينس، مستشار في القدرة على الصمود المجتمعية، الصليب الأحمر الهولندي
- نيلز هولم نيلسن، مدير البرنامج، المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها (GFDRR)
- زيتا سيبيسفاري، نائب مدير جامعة الأمم المتحدة - معهد البيئة والأمن البشري
- أليزا ويلكنز، ممثل نقطة الاتصال الأمريكية لتقارير سنداي، مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالعلوم من أجل الحد من الكوارث (المنصة الوطنية الأمريكية للحد من مخاطر الكوارث)

توجد الحلول القائمة على الطبيعة (NbS) حاليًا في مجالات الأولوية 1 و2 و3 من إطار سينداي، ويتم التأكيد على أهميتها في مجال الوقاية من المخاطر. وفي حال وقوع كارثة، فإن تطبيق الحلول القائمة على الطبيعة -إلى جانب الاستجابة الأولية للكوارث- يوفر فوائد متعددة لا تقلل من المخاطر المستقبلية فحسب، بل ترتبط أيضًا بشكل مباشر بعمل المجموعات الإنسانية الرئيسية، بما في ذلك الأمن الغذائي والتغذية؛ والمياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية (WASH) ؛ والصحة، فضلاً عن الروابط الأخرى المشتركة بين القطاعات. سلط المتحدث الأول الضوء على الكيفية التي ترى بها المنظمات الإنسانية -مثل الاتحاد الدولي للصليب الأحمر- أهمية الحلول القائمة على الطبيعة، وقد بدأت العديد من جمعيات الصليب الأحمر في تبني هذه الحلول للمساعدة في إعادة الإعمار بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة.

وأشار المتحدث الثاني إلى وجود نقص مزمن فيما يتعلق بالاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث وتمويل الحلول القائمة على الطبيعة، إلا أن البنوك متعددة الأطراف -مثل البنك الدولي- تدعم البلدان التي تتبنى على الحلول القائمة على الطبيعة لأنها تساعد في الحد من مخاطر الكوارث، والتعامل مع تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، وغيرها من الفوائد الأخرى. إن إجراء تحليلات التكلفة والعائد بالنسبة للحلول القائمة على الطبيعة يعد أمرًا مهمًا لتوضيح وإبراز فوائد الحلول القائمة على الطبيعة. يتطلب التمويل أيضًا إجراء تقييم لما يجب القيام به من إجراءات. يعد تقييم احتياجات ما بعد الكوارث أداة قيمة في تقييم ما هو مطلوب. لا تأخذ التقييمات التقليدية في الاعتبار البنية التحتية الطبيعية والأضرار التي تحدث لها. يعد تحليل تأثير الكارثة على النظم البيئية وخاصة على البنية التحتية الخضراء الحيوية التي توفر الخدمات الأساسية، أمرًا مهمًا ليس فقط لتخطيط تدابير التعافي والحد من المخاطر، ولكن أيضًا للمساعدة في تقييم التمويل اللازم. يمكن الإبلاغ عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالبنية التحتية الخضراء في مراقب إطار سينداي، تحت الهدفين (C) و (D). ومع ذلك، على حد علمنا، لم يقم أحد بذلك حتى الآن. قدم المتحدثان الأخيران بحثهما وأفكارهما حول كيفية الإبلاغ عن الحلول القائمة على أساس الحياة بموجب الهدفين (C) و (D) من مراقب إطار سنداي.

نتائج الجلسة

- توفر الحلول القائمة على الطبيعة فوائد متعددة لا تقلل من المخاطر المستقبلية فحسب، بل ترتبط أيضًا بشكل مباشر بعمل المجموعات الإنسانية الرئيسية.
- من المهم الإبلاغ عن التقدم المحرز في البنية التحتية الخضراء ضمن الهدفين (C) و (D) من إطار سنداي، والذي يسمح بالتخطيط المناسب ليس فقط لتدابير التعافي والحد من المخاطر، ولكن أيضًا للمساعدة في تقييم التمويل المطلوب.

دمج الأخطار البيولوجية في السياسة الوطنية لإدارة الكوارث: دعوة للعمل التعاوني بين فئات المجتمع

26 مايو 2022 ، 6:30 مساءً - 8:00 مساءً.

المنسق:

- البروفيسورة فرجينيا موراي، رئيس الحد من مخاطر الكوارث العالمية، وكالة الأمن الصحي بالمملكة المتحدة

المتحدثون الرئيسيون:

- د. بيسجان، نائب ممثل منظمة الصحة العالمية في إندونيسيا بالنيابة عن الدكتور بونام خيترابال سينغ، المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لجنوب شرق آسيا
- الدكتور أنتوني إشوفوني، رئيس فريق الأمن الصحي والاستجابة للطوارئ، المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية، بنغلاديش، نيابة عن السيد محمد لقمان حسين ميان، السكرتير الأول، قسم خدمات الرعاية الصحية، وزارة الصحة ورعاية الأسرة، حكومة بنغلاديش
- د. رونالد لاو، رئيس قسم الاستعداد، مكتب إدارة الطوارئ الصحية، وزارة الصحة، حكومة الفلبين
- روبرت كوامي أجياركو، كبير المستشارين، تفشي الأوبئة وتفشي الأمراض، القدرات الأفريقية للمخاطر. د. إليزابيث نيونهام، محاضرة أولى ورئيس برنامج، القدرة على الصمود العالمية، جامعة كيرتن، بيرث، أستراليا وزميلة أبحاث، جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية
- جاشم الدين خان، نائب أمين الصحة العامة، قسم خدمات الرعاية الصحية، وزارة الصحة ورعاية الأسرة، حكومة بنغلاديش
- الدكتورة كلوديا هيريرا، الأمينة التنفيذية، مركز تنسيق شؤون المناطق الواقعة في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية (CEPREDENAC)
- رونالد جاكسون، رئيس قسم الحد من مخاطر الكوارث والتعافي من آثارها لبناء فريق القدرة على الصمود، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- د. باولا ألبريتو، رئيس فرع العمليات الحكومية الدولية، والتعاون والشراكات بين الوكالات، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
- د. مايك رايان، المدير التنفيذي لبرنامج الطوارئ الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية

يدعو إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 إلى دمج المخاطر، والتأثيرات الصحية، والمخاطر البيولوجية، والنظم الصحية في إدارة مخاطر الكوارث بشكل أفضل، ودعم اللوائح الصحية الدولية (2005) والاعتراف بأهمية إدارة مخاطر الكوارث الفعالة كأمر حيوي لتعزيز الصحة للجميع. تُعد نُهج "العمل التعاوني بين فئات المجتمع" للحد من مخاطر الكوارث ضمن البنود الأساسية لإطار سينداي وإطار منظمة الصحة العالمية لإدارة الطوارئ الصحية ومخاطر الكوارث. ومع ذلك، كشفت جائحة كوفيد19- أن سياسات وخطط وإجراءات العديد من البلدان لإدارة تفشي الأمراض، وتلك التي تستهدف أنواعًا أخرى من الكوارث، ليست تتماشى مع هذه المواصفات. يعد دمج المخاطر البيولوجية -بما في ذلك الأوبئة- في تخطيط إدارة مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي إجراءً ذا أولوية لتعزيز قدرة المجتمعات والبلدان على الصمود.

في هذه الجلسة، تمت مناقشة الخبرات الإقليمية والقطرية من قطاعات متعددة في منع الجائحة وحالات الطوارئ المتزامنة والتأهب والاستجابة لها. أشارت الأدلة الواردة من الفلبين إلى التعاون القوي بين وزارة الصحة والهيئة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها التي وحدت جميع القطاعات لتطبيق إدارة المخاطر على الجائحة وحالات الطوارئ الأخرى. أظهرت بنغلاديش قيمة التنسيق متعدد القطاعات، حيث تعمل تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء لأن تفشي الأمراض والكوارث الأخرى تتجاوز قطاعًا واحدًا وتتطلب إجراءات من جانب المجتمع بأسره.

يمكن استخدام الابتكارات والأدلة التي تم التوصل إليها أثناء الجائحة لضمان توجيه السياسات والإجراءات القوية لإدارة المخاطر الصحية. قُدمت أدلة حول فعالية إشراك أصحاب المصلحة على المستوى المحلي في عملية صنع القرار، بما في ذلك إدماج الفئات المهمشة والضعيفة في خطط تعزيز الصحة النفسية في حالات الكوارث. طبقت مجموعة ARC لإدارة المخاطر تجربتها مع الكوارث على تفشي الأمراض من خلال تطوير خطة تمويل وأداة تحويل المخاطر السيادية لمساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على التعامل مع الخسائر المالية والتعافي من الوباء.

عززت منظومة الأمم المتحدة دعمها لدمج المخاطر البيولوجية في إدارة مخاطر الكوارث من خلال مراقبة إطار سنداي، وتوجيه التخطيط الوطني لإدارة مخاطر الكوارث، والتعاون بين مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومنظمة الصحة العالمية والوكالات الأخرى.

نتائج الجلسة

- أكد الدكتور مايك رايان، المدير التنفيذي لبرنامج الطوارئ الصحية بمنظمة الصحة العالمية، أن القيادة والتعاون كانا ضروريين لحماية صحة البشر وسلامتهم أثناء جائحة كوفيد 19-. يجب أن يتم تضمين مخاطر تفشي الأمراض والأوبئة في خطط وأجندات جميع القطاعات والشركاء في مجتمع إدارة مخاطر الكوارث وفي الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث؛ مما يضمن التعاون بين جميع أطراف المجتمع للحد من مخاطر الأوبئة وحالات الطوارئ الأخرى.
- أوضحت العديد من الأمثلة زيادة التعاون بين قطاع الصحة والقطاعات الأخرى خلال الجائحة؛ الأمر الذي يجب أن نحرص على استدامته، وتعزيزه، وتطبيقه على نطاق أوسع في الوقاية، والتأهب، والاستجابة، والتعافي من جميع أنواع حالات الطوارئ من خلال التطبيق السليم لممارسات إدارة المخاطر.
- كما ثبت أن النهج المجتمعية التي تعزز إدماج الفئات المهمشة والضعيفة تعد أكثر فعالية من النهج التي تعطي الأولوية للفئات الأقوى وحدها. يمكن جعل عملية التعافي أكثر استدامة وإنصافًا من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية، ومعالجة التفرقة الجنسية، وإدماج المرأة، وتقليل المخاطر المرتبطة بتغير المناخ في نفس الوقت.

الإنذار المبكر والعمل الاستباقي كرسالة - استخدام الفن كمصدر إلهام للتغيير

26 مايو 2022 ، 6:45 مساءً - 8:15 مساءً

المنسق:

- بين كابوت، رئيس معهد ووكر، جامعة ريدينج

المتحدثون الرئيسيون:

- د. جوهان ستاندر، مدير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
- د. دويكوريتا كرناواتي، مديرة شركة BMKG
- ليتيتسيا روسانو، مدير مركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة معلومات الكوارث (APDIM)

ضمت هذه الفعالية الجانبية والتي أجريت بشكل هجين -شخصيًا وعبر الإنترنت- ما يلي:

- إشراك الجمهور من خلال المسرح التفاعلي لاكتساب وجهات نظر مختلفة حول التحديات والفرص في مجال الإنذار المبكر والعمل الاستباقي.
- استكشاف موضوعات مختلفة مثل العلاقات، والطبيعة متعددة الأوجه لمواطن الضعف، وترتيبات الحوكمة لمعالجة المخاطر النظمية في الحد من مخاطر الكوارث

والتكيف مع تغير المناخ، والمساواة بين الجنسين وإشراك المرأة في القيادة، وجميع العناصر التمكينية التي تعزز من الجهود الفعالة للإنذار والعمل الاستباقي.

- تحفيز الأفكار والنقاشات حول مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التغطية الكاملة وشمول نظام الإنذار المبكر للجميع في غضون خمس سنوات.

نتائج الجلسة

- زيادة الوعي بأهمية التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين والنُهج الشاملة والمراعية للنوع الاجتماعي في جهود الإنذار المبكر والعمل الاستباقي لتعزيز الثقة، ودعم الجهود، وتحقيق تأثيرات إيجابية.
- استكشاف التحديات والحلول بشكل مشترك أثناء محاكاة بيئات التهديد، وتبادل الممارسات الجيدة.
- بشكل عام، هدفت الجلسة إلى خلق بيئة تعليمية ممتعة وتفاعلية وملهمة لتعميق الفهم وتبادل الآراء حول الروابط بين الإنذار المبكر والعمل الاستباقي، وتعزيز التغيير الاجتماعي لزيادة فعالية هذه الجهود.

إدماج ذوي الإعاقة في الحد من مخاطر الكوارث: الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين للتوصل إلى حلول تعزز القدرة على الصمود

26 مايو 2022 ، 6:45 مساءً - 8:15 مساءً

المنسق:

- طلال وحيد، مستشار عالمي شامل للإعاقة للحد من مخاطر الكوارث

المتحدثون الرئيسيون:

- د. شون جريتش، الأستاذ المساعد الفخري في الحد من مخاطر الكوارث الشاملة للإعاقة في IDEA، جامعة كيب تاون، جنوب إفريقيا ومستشار أكاديمي أول في الحد من مخاطر الكوارث الشاملة للإعاقة (البعثة المسيحية للمكفوفين) (مبادرة مشتركة بين البعثة المسيحية للمكفوفين وجامعة كيب تاون)
- د. ستيفاني دانينمان - دي بالما، مسؤول العلاقات الخارجية، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
- نوجينينج أرميل المريكي، رئيس قسم العيادات الخارجية: وحدة التنسيق لرابطات الأشخاص ذوي الإعاقة (CUAPWD)، الكاميرون
- شيفانجي شافدا، كبير المسؤولين الإقليميين الشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني في آسيا وأوروبا للحد من المجتمع
- بوي كوانج هوي، نائب المدير - مركز سياسات وتكنولوجيا إدارة الكوارث، هيئة إدارة الكوارث الفيتنامية، وزارة الزراعة والتنمية الريفية، فيتنام.

لا شك أن الكوارث تؤثر على الجميع، إلا أن الفئات الأكثر عرضة للخطر-مثل الأشخاص ذوي الإعاقة- يواجهون مخاطر أكبر ويتأثرون بشكل مضاعف نتيجة لعدد كبير من الأسباب، بما في ذلك الوصم والتمييز.

تعمل مؤسسة البعثة المسيحية للمكفوفين جنبًا إلى جنب مع شركائها، على تعزيز الحد من مخاطر الكوارث الشامل لذوي الإعاقة على الصعيد العالمي، بما في ذلك تسهيل مشاركة المنظمات المعنية بذوي الإعاقة في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وقيادتها.

في هذه الفعالية، قدم أربعة متحدثين ممارسات جيدة وقصص نجاح مختلفة لضمان دمج ذوي الإعاقة في مجهودات الحد من مخاطر الكوارث في ظل عالم متأثر بجائحة كوفيد19-.

أبرز المتحدثون

- أهمية دمج وإشراك ذوي الإعاقة في الأنشطة الإنسانية والتنموية
- أمثلة على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمثلون مصادر مهمة للحد من مخاطر الكوارث وعوامل تغيير داخل مجتمعاتهم
- ضرورة تعزيز الجهود المبذولة لتعميم دمج ذوي الإعاقة في خطط الحد من مخاطر الكوارث.

نتائج الجلسة

- عرض رؤى أساسية على أرض الواقع ضمن عدة سياقات، وتحديد الممارسات الجيدة بالإضافة إلى القضايا المهمة فيما يتعلق بتنفيذ خطط الحد من مخاطر الكوارث من منظور مكتب التنمية الخارجية، وشبكة المجتمع المدني الرئيسية، والحكومة، والأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات المتخصصة.
- سرد قصص النجاح لتشجيع منظمات ذوي الإعاقة على المطالبة بحقوقهم في المشاركة في خطط الحد من مخاطر الكوارث.
- تمثيل قدوة لمجموعة من أصحاب المصلحة في مسألة إشراك ودمج ذوي الإعاقة في برامج الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها

اليوم الثالث
الجمعة 27 مايو

جلسة تشاركية حول آليات الاستعداد الإقليمية ودورها في التأهب للكوارث والاستجابة لها

27 مايو 2022 ، 9.00 صباحًا - 10:30 صباحًا.

كما ركزت الجلسة على توفير المعلومات حول الترتيبات الاحتياطية الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بعمليات وآليات تعبئة الموارد لدعم البلدان المتضررة من الكوارث؛ أي تحديد الموارد التي يمكن الحصول عليها، بالإضافة إلى كيفية وتوقيت هذه الإجراءات، فضلاً عن الخبرات المساعدة والتحديات التي تقف أمام القيام بذلك.

كما ضمت الجلسة التشاركية ممثلين من مختلف المنظمات الإنسانية الإقليمية.

أظهرت هذه الفعالية أهمية بناء آليات استعداد إقليمية أقوى لتعزيز التأهب والاستجابة للكوارث، تماشياً مع أهداف المؤتمر العالمي 2022 التي تسعى لتقييم تنفيذ إطار سينداي، وإصدار توصيات لصانعي السياسات، وتسليط الضوء على الممارسات الجيدة وزيادة مستوى الوعي. كما دعمت هذه الفعالية أيضًا تبادل الممارسات الجيدة، والتحديات المدروسة في تعبئة الموارد لإجراء الترتيبات الاحتياطية، كما ناقشت السبل والوسائل للتغلب على مختلف العقبات. والأهم من ذلك، أنها صاغت إمكانية التعاون الإقليمي مستقبلًا لتعزيز الترتيبات الاحتياطية.

نتائج الجلسة

فيما يلي الأهداف الرئيسية لهذه الفعالية الجانبية:

- تبادل أفضل الممارسات والخبرات بشأن آليات التأهب الاحتياطية بين المنظمات الإنسانية الإقليمية.
- خلق فهم أفضل للآليات الإقليمية المختلفة ودورها في التأهب للكوارث والاستجابة لها.
- تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية والشركاء الإنسانيين لتعزيز التأهب للكوارث والاستجابة لها.

الاستفادة من إمكانات الوسائط الجديدة لمواجهة الكوارث وبناء القدرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية

27 مايو 2022 ، 9.00 صباحًا - 10:30 صباحًا

المنسق:

- باميلا ميجيا، استوديوهات تلفزيون آسيا
- أنيش شريستا، نقطة الاتصال العالمية (GFP) المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، مجموعة الأطفال والشباب من سنداي (SWSCYG) للمجموعة الرئيسية للأطفال والشباب (MGCY)

المتحدثون الرئيسيون:

- مينه تران، معهد البيئة في ستوكهولم
- شاندرا تريبورا، منبر شباب الشعوب الأصلية الآسيوية
- شيلا ساهد، وحدة دعم تغير المناخ في حالات الكوارث، خلية دعم منظمة CWIS-FSM ، إدارة هندسة الصحة العامة، حكومة بنغلاديش
- جيكولين ليبي سايكيا، مجموعة الأطفال والشباب من سنداي (SSCYG) - مجموعة عمل الحد من مخاطر الكوارث للمجموعة الرئيسية للأطفال والشباب (MGCY)
- تشيك برافول بيلجي، مصور سينمائي شاب ومحرر وسائط متعددة

ضمت هذه الفعالية الجانبية عبر الإنترنت:

- إعادة النظر في أشكال التواصل المتغيرة بين أصحاب المصلحة، واللازمة من أجل التخطيط والتقييم، دون ترك أي فئة خلف الركب، بما في ذلك الأطفال، والشباب عبر جميع الأجيال، والنساء، والأقليات بين الجنسين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات العرقية، والسكان الأصليين، وفقراء المناطق الحضرية والريفية.

- الجمع بين الأساليب القديمة والجديدة للإعلام، من التلفزيون والراديو إلى مدونات الفيديو و البودكاست، وحتى العالم الافتراضي الناشئ. فنحن نؤمن بمستقبل أفضل لنا جميعًا.

- تحليل دور وسائل التواصل الاجتماعي كأداة قوية وثورية لجعل عملية صنع القرار -فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة- أكثر شمولاً، وتعاونًا، وتمكينًا.

نتائج الجلسة

- مناقشة وتقييم مشاركة وسائل الإعلام المختلفة في إدارة مخاطر الكوارث والعمل المناخي على المستويات العالمية، والإقليمية، والوطنية، والمحلية.
- تحديد الفجوات الكبيرة في المعرفة والمعلومات، وإمكانيات زيادة دور وسائل الإعلام كأداة قوية وتحويلية في جعل الحد من مخاطر الكوارث والعمل المناخي أكثر شمولاً وأوسع نطاقاً.

كسر دائرة المخاطر النظمية من خلال التغيرات التحولية في سياسة المخاطر الحضرية المتعددة

27 مايو 2022 ، 9.00 صباحًا - 10:30 صباحًا

المنسق:

- ماريا إيفانجيلينا فيليبي، باحث أول مساعد، صندوق أبحاث التحدي العالمي (UKRI) التابع للمملكة المتحدة (UKRI) ، مدن المستقبل وجامعة بريستول، المملكة المتحدة

المتحدثون الرئيسيون:

- إليسا سيفيلا، أستاذ التاريخ، جامعة سان فرانسيسكو دي كيتو، الإكوادور
- ماريا مارخفيدا، مستشار خبير في إدارة مخاطر الكوارث، البنك الدولي؛ محاضر، جامعة ستانفورد، الولايات المتحدة الأمريكية
- أنيل بوكريل، الرئيس التنفيذي، الهيئة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها (NDRRMA) ، حكومة نيبال
- راميش جوراجين، نائب المدير التنفيذي، الجمعية الوطنية لتكنولوجيا الزلازل (NSET) ، نيبال

نظم مركز مخاطر الكوارث الحضرية لمدن المستقبل بصندوق أبحاث التحديات العالمي (GCRF) التابع للهيئة العامة للبحوث والابتكار (UKRI) بالمملكة المتحدة هذه الفعالية الهجينة والتي ركزت على أحد الموضوعات الأساسية للمؤتمر العالمي 2022، ألا وهو تعزيز إدارة مخاطر الكوارث لمعالجة المخاطر النظمية. يعد مفهوم المخاطر النظمية جديدًا نسبيًا في أبحاث وممارسات الحد من مخاطر الكوارث، وهناك حاجة ملحة لربط فهمه بالسياسات والإجراءات، لا سيما في المدن التي من المتوقع أن تشتمل على معظم النمو والتوسع الحضري المستقبلي في البلدان منخفضة إلى متوسطة الدخل.

بعد التعريف بـ "مدن المستقبل" ومساهماتها في فهم أفضل للمخاطر النظمية من منظور المخاطر المتعددة في المناطق الحضرية، انطلق حوار جاذب بين المتحدثين الأربعة بالإضافة إلى مداخلات من الحضور. وضح المتحدثون موقفهم فيما يتعلق بالمخاطر النظمية وناقشوا آثارها على جوانب البيانات، والنمذجة، والحوكمة، والتواصل.

يمكن فهم المخاطر النظمية من خلال الأحداث والصدمات الخطرة المفردة أو المتتالية أو المتزامنة، بما في ذلك حالات عدم الاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية، والتي تتموج إلى الخارج وتؤدي إلى تراكم المخاطر عبر الأنظمة المادية والاجتماعية المترابطة. في مثل هذه الأنظمة، تولد قرارات اليوم مخاطر الغد؛ فعلى سبيل المثال، تنتشر تلك المخاطر والعواقب عبر الزمان والمكان، مما يمثل إرثًا خطرًا للأجيال القادمة.

تمثل المخاطر النظمية تحديًا لصناع القرار عند التفكير في آثار المخاطر على التفاعلات بين الأنظمة المادية والاجتماعية. الأمر الذي يدفع إلى التساؤل حول كيفية تأثر مختلف الفئات بشكل مختلف وبمخاطر مختلفة. تتعلق المخاطر النظمية بالترابط والتعاون من أجل الفهم الكافي والعمل الفعال. تتطلب بيئات المخاطر المعقدة والمتتالية مشاركة العديد من الجهات الفاعلة من قطاعات متعددة ومستويات مختلفة. تتطلب المخاطر النظمية نهجًا يشمل المجتمع بأسره.

بالنسبة للبيانات، يتمثل التحدي الرئيسي في وضع الأشخاص كمركز اهتمام: ما هو المهم في حياة الناس؟ ما الذي يجعل حياتهم مزدهرة؟ ما هي المشاكل التي يواجهونها؟ في معظم الأحيان تكون هذه البيانات مفقودة أو مجتزأة، مما يجعل من الصعب تقصي هذه المعلومات.

من الضروري إيجاد التوازن الصحيح بين (1) تطوير أحدث أساليب الفيزياء والهندسة

والنمذجة الاجتماعية، و (2) جعلها متاحة ومفيدة للمدن والمجتمعات. تحتاج أدوات النمذجة إلى إشراك الحكومات والمجتمعات والجهات الفاعلة المحلية الأخرى طوال العملية برمتها.

غالبًا ما يتم التعامل مع المخاطر المتعددة من قبل وكالات حكومية متخصصة بشكل منعزل؛ إلا أن المخاطر النظمية تتطلب اتباع نهج أكثر تكاملاً عبر الوحدات الحكومية، بما في ذلك تكامل وتوحيد أنظمة إدارة البيانات الموحدة. في نهاية المطاف، يتعلق الأمر بإنشاء نظام مؤسسي متكامل لتقييم وإدارة المخاطر المتعددة.

يجب أن يتضمن الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث نهجًا متعدد المخاطر. من الأهمية بمكان التفكير في الفوائد المشتركة، أي الفوائد المتعددة التي يمكن أن تنتج عن استثماراتنا، ليس فقط فيما يتعلق بالمخاطر، ولكن أيضًا في تحسين الوظائف وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية الحيوية. سيؤدي هذا إلى ارتفاع التكاليف الأولية، ولكن على المدى الطويل، سيوفر ذلك قدرًا هائلًا من الأموال.

يعد التواصل جانبًا أساسيًا لترجمة بيانات المخاطر المتعددة إلى معلومات قابلة للاستخدام والفهم، ليس فقط من قبل الخبراء التقنيين، ولكن أيضًا من قبل القادة المحليين. من الضروري إيجاد طرق أكثر فعالية للتواصل والمشاركة مع السياسيين وصناع القرار.

طرح المشاركون من الحضور أسئلة ذات صلة: كيف يمكنك القيام بالتخطيط للطوارئ في سياق المخاطر المتعددة؟ ما هي التوصيات الملموسة من المجتمع الدولي إلى رؤساء البلديات المنتخبين حديثًا والراغبين في معالجة المخاطر المتعددة كل في سياقه؟ كيف يمكننا وضع الأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية في الاعتبار عند تطوير سيناريوهات متعددة المخاطر؟ كيف يمكن لنظام التخطيط الرسمي شمول الفئات المهمشة؟

نتائج الجلسة

تعد النقاط التالية بمثابة نقطة دخول لاتخاذ القرار والعمل من أجل معالجة نظم الحد من المخاطر المتعددة في المدن:

- تدفعنا المخاطر النظمية إلى التفكير في الترابط بين الأحداث الخطرة ليس فقط من الناحية المكانية أو القطاعية، ولكن أيضًا عبر المقاييس الزمنية (خاصة، أهمية اتخاذ القرارات الآن لتقليل المخاطر في المستقبل).
- تتطلب المخاطر النظامية نهجًا يشمل المجتمع بأسره: جلب الأشخاص إلى طاولة المفاوضات وفتح نقاش شفاف حول نقاط التواصل المحتملة لتحديد الحلول الصحيحة.
- يعد الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث لمواجهة خطر واحد بمثابة فرصة ضائعة. نحن بحاجة إلى النظر في الفوائد المشتركة.
- إنشاء نظام بيئي مستدام للمؤسسات مع وكالات فنية مخصصة لتقييم وإدارة المخاطر المتعددة.
- توليد معلومات مفيدة يمكن فهمها واستخدامها من قبل السياسيين ومتخذي القرار وصناع التغيير.
- يمكن أن يلعب التواصل دورًا رئيسيًا في التأكيد على فرص النهج المتطلع للمستقبل، وبناء الثقة والتعاون بين أصحاب المصلحة، وخلق مساحات للمناقشة والمشاركة مع مجموعة مختلفة من وجهات النظر.

تبني النهج التكاملية - تأملات ودروس مستفادة من منطقة المحيط الهادئ، من أجل مستقبل أفضل

27 مايو 2022 ، 11:00 صباحًا - 12:30 مساءً

المنسق:

- ليزا كينجسبيري، مجتمع المحيط الهادئ (SPC)

المتحدثون الرئيسيون:

- جيس ليس، المدير التنفيذي، المجموعة الاستشارية الإنسانية Humanitarian Advisory Group
- موسيسي سيكيفو، سكرتارية منتدى جزر المحيط الهادئ
- سيفولوني روكوماتو، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر / يمثل شبكة شباب المحيط الهادئ
- الدكتور جليد أرتان، مدير مركز التنبؤات المناخية والتطبيقات التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ICPAC)
- مافوا ماكا، مدير المكتب الوطني لإدارة الطوارئ (NEMO) ، تونغا

كانت منطقة المحيط الهادئ أول من اعتمد نهجًا متكاملا للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. كشفت هذه الجلسة وقيمت التقدم المحرز في هذا الصدد. إذ دمجت تونغا مجالي السياسة في عام 2010 في خطة العمل المشتركة الجديدة (JNAP) الخاصة بها. منذ ذلك الحين، شهدت البلاد تقدمًا كبيرًا في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف القدرة على الصمود، والتي تحققت من خلال التنسيق بين المجتمع والمستويات الإقليمية والوطنية. يجب أن يشمل العمل الإضافي زيادة وتعزيز الشراكات عبر مختلف القطاعات، لا سيما على مستوى المجتمع المدني. أدت الاضطرابات في التواصل أثناء ثوران البركان الأخير إلى إعاقة التواصل مع المجتمعات وتحديد الاحتياجات الأكثر إلحاحًا. من الأهمية بمكان تحفيز ودفع آليات التكامل خلال الفترات الصعبة مثل جائحة كوفيد19-.

تشترك الكوارث وتغيرات المناخ في العديد من العوامل الجذرية المسببة لها. بمجرد أن قامت تونغا بدمج سياساتها، حذت العديد من البلدان الأخرى في المحيط الهادئ حذوها، مما أدى إلى حدوث تغير إقليمي. ما نحتاجه الآن هو الاستمرار في تقييم ما وصلنا إليه، لتحديد نقاط الضعف والمضي قدمًا في معالجتها.

لا يعد الدمج أو التكامل بحد ذاته أمرًا مهمًا في نظر العديد من المجتمعات، لأنها لا تفرق عادة بين الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، وبالتالي، فإن فرض النهج التكاملية على المجتمعات قد يكون غير مُجدٍ. ينبغي تعميم المعرفة التقليدية في سياسات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ لإثراء الوعي، إذ أن هناك عجز حالي في مشاركة المجتمعات المحلية في تصميم السياسات وتنفيذها. هناك حاجة إلى نهج شامل وتعاوني.

في شرق إفريقيا، يغطي الجفاف أكثر من نصف المنطقة التي تضم الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD).

يوجد حاليا تداخل بين إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. منذ وضع الاستراتيجية في عام 2018، أحرز بالفعل تقدم كبير في دمج المجالين. يتمثل التحدي الرئيسي في التمييز بين الاحتياجات المختلفة للإطار الواحد، كما أن هناك حاجة للتغلب على الانعزال والعمل معًا بشكل فعال.

يجب التأكيد على دور الشباب في المجتمعات وأهمية إشراكهم. لقد شهد المؤتمر على دعم الشباب للأطر ذات الصلة (إطار تعزيز آليات القادرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ ومعايير القدرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ)، ومشاركتهم في حماية أشجار المنغروف وبرامج الزراعة، فضلاً عن العمل التعاوني في مجتمعاتهم.

لا تزال المحادثات حول الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ منفصلة تمامًا. مما يبرز الحاجة إلى نهج ملزم قائم على التعاون بين المجتمعات، والمجتمع المدني، والحكومة. يعد الاستمرار في المسار الصحيح أحد أكبر التحديات التي تواجه النهج التكاملية والمستدامة. إن تعلم القيادة الفعالة يعد أمرًا أساسيًا، إذ يستغرق الأمر وقتًا طويلاً لفهم المخاطر بشكل صحيح. يجب إعادة فحص هياكل الحوكمة والقدرة على الصمود بدقة، ومن المهم الاستماع والتعلم من مناطق أخرى حول العالم.

حققت فانواتو التكامل التام في سياستها الوطنية، في حين أن بعض دول المحيط الهادئ لديها سياسات منفصلة والبعض الآخر لا يزال يحرز تقدمًا. كما صممت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) منصة لتنسيق لتبادل المعلومات وخلق المزيد من البدائل وفرص التعلم عبر البلدان والقطاعات. نأمل في المؤتمر القادم أن نعلن عن تحقيق نجاح متكامل.

هناك مزيد من التركيز والتقدم على المستوى الإقليمي (المحيط الهادئ)، بينما هناك تقدم على المستوى الوطني، خاصة مع مجموعات الشباب.

إن نجاح إطار معين في بلد ما لا يعني بالضرورة نجاحه في بلد آخر، إلا أنه يمكننا تحديد كيفية تنفيذه بنجاح من خلال المحاولة.

يعد ذلك مفتاح المسارات الناجحة نحو التكامل الإقليمي.

من المهم تقييم مخاطر الازدواجية عند دمج السياسات، وضمان توافق السياسات مع بعضها البعض.

نتائج الجلسة

- مشاركة الشباب. نظرًا لكونهم الجيل القادم، فمن المهم جلب الشباب إلى طاولة المفاوضات وإشراكهم بشكل هادف في عمليات الدمج.
- النهج التصاعدي. يعتبر تعميم المعارف التقليدية أمرا حيويا لضمان التكامل الجماعي والشامل.
- أهمية الاستمرارية. يجب أن نسعى إلى التحسين المستمر والعمل على التغلب على العوائق وزيادة الفهم الجماعي للعوائق الكامنة التي تحول دون عملية التكامل.
- التغلب على الانعزال. يجب تعزيز التعاون الفعال بين مختلف القطاعات ومجموعات العمل لتبادل المعلومات وضمان تطبيق نهج تكاملية راسخة.
- التعلم الجماعي والمشترك. الاستفادة من تجارب ونجاحات مختلف المناطق من خلال مؤتمرات التعاون، الأمر الذي يعزز قدرتنا على مشاركة الموارد والمعلومات.

تعميم المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي لذوي الإعاقة في الإجراءات الاستباقية للاستعداد للكوارث في جنوب شرق آسيا

27 مايو 2022 ، 11:00 صباحًا - 12:30 مساءً

المنسق:

- تاكيشي كومينو، الأمين العام للخدمة الكنسية العالمية في اليابان، ونائب رئيس شبكة الحد من الكوارث والاستجابة في آسيا

المتحدث الرئيسي:

- بانابا نا نان، مدير قسم التعاون الدولي، مكتب البحوث والتعاون الدولي، إدارة الوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها، وزارة الداخلية في تايلاند

المتحدثون:

- د. راديتيا جاتي، نائب وزير النظام والاستراتيجية للوكالة الوطنية لإدارة الكوارث في إندونيسيا
- كاثرين جونز، مسؤول الطوارئ وإعادة التأهيل وقائد الإجراءات الاستباقية، منطقة آسيا والمحيط الهادئ، منظمة الأغذية والزراعة
- ثي ثو ها نغوين، أخصائي النوع الاجتماعي، منظمة كير الدولية في فيتنام
- بيفيتا دوي ميديتاواتي، أخصائي شؤون الطوارئ الإنسانية الإقليمية، المكتب الإقليمي لمنظمة الرؤية العالمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

هدفت الجلسة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي للفئات المعرضة في الإجراءات الاستباقية بما في ذلك النساء والمراهقات والأشخاص ذوي الإعاقة، والتي يجب دفعها وتعميمها على جميع المستويات بدءًا من المجتمع المحلي إلى المستويات الوطنية والإقليمية، وتطبيقها باستخدام كلا النهجين: من المستويات العليا إلى السفلى، ومن المستويات السفلى إلى العليا.

على الصعيد الإقليمي، أبدى المتحدث الرئيسي أن لجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بإدارة الكوارث (ACDM) قد أطلقت إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن العمل الاستباقي في إدارة الكوارث، والذي يهدف إلى ضمان ترجمة الإنذارات المبكرة بشكل موثوق إلى إجراءات استباقية فعالة للحد من الآثار السلبية للكوارث في جميع أنحاء المنطقة بهدف توفير موارد أكثر صرامة للمهنيين وصانعي السياسات، وتسريع جهود رابطة دول جنوب شرق آسيا في بناء رابطة قادرة على الصمود لمجتمع أمم جنوب شرق آسيا، وتعزيز التعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والشركاء في السنوات القادمة.

يُعرّف هذا الإطار العمل الاستباقي على أنه مجموعة من التدخلات التي تُنفذ عندما تشكل أحد العوامل خطرًا وشيكًا

بناءً على التنبؤ أو الإنذار المبكر أو تحليل مخاطر ما قبل الكارثة. تُتخذ الإجراءات الاستباقية من قبل الأفراد والمؤسسات قبل وقوع كارثة متوقعة للتخفيف من تأثيرها على البشر، والأصول، والبنية التحتية. يحدد الإطار العام ثلاث لبنات أساسية:

- نظم معلومات المخاطر والتنبؤ والإنذار المبكر.
- التخطيط والتشغيل والتسليم.
- التمويل المرتب مسبقًا.

على الصعيد المحلي، أكد المتحدثون على أهمية توافق الإجراءات التحفيزية والاستباقية مع تدابير الوقاية من الكوارث الحالية بالنسبة للممارسين والمنفذين في الصفوف الأمامية. يجب نشر الوعي بأهمية الإجراءات الاستباقية المراعية للنوع الاجتماعي بين المجتمعات وصناع القرار. يجب أن يكون هناك عدد أكبر من النساء والفتيات، ويجب أن يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة بشكل أكبر في التخطيط والمناقشات وأن يقودوا بشكل مشترك تنظيم الفعاليات المجتمعية للحد من مخاطر الكوارث.

نتائج الجلسة

- بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، يميل الصم إلى تلقي أقل قدر من الاهتمام أو الاعتبار، وبالتالي يجب إعداد معلومات الإنذار المبكر المناسبة للصم وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقة.
- أهمية التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين: لا يجب أن يقتصر شعار "عدم ترك أي فئة خلف الركب" على قطاع إدارة الكوارث فحسب، بل يجب أن تطبقه أيضًا الهيئات القطاعية في جميع المجالات.
- أهمية الخبرة الفنية المخصصة والاستثمار المخصص في تعميم المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي لذوي الإعاقة.
- يجب أيضًا ربط إضفاء الطابع المؤسسي على المستوى الإقليمي بالتنفيذ والسياسة على المستويين الوطني والمحلي. توجد بالفعل منظمات تنفذ حلولاً ملموسة وحقيقية على أرض الواقع لتلبي احتياجات النساء، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة.
- قيادة ومشاركة متنوعة: شهدت فترة جائحة كوفيد19-، جهود المتطوعين في مجال الصحة المجتمعية، والتي تمثل النساء 80 في المائة منهم، الأمر الذي يثبت أهمية بذل الجهود لإشراك الأشخاص الأكثر تضرراً من الكوارث في تصميم الإجراءات الاستباقية التي يقودونها، كما يجب بذل المزيد من الجهد، خاصة لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة.

تعزيز الحد من مخاطر الكوارث من خلال بناء مرافق صحية آمنة وقادرة على الصمود: الدروس المستفادة من جائحة كوفيد19-

27 مايو 2022، 1:00 مساءً - 14:30 مساءً

المنسق:

- د. رودي كونينكس، الرئيس السابق للسياسة المشتركة بين الوكالات لحالات الطوارئ، برنامج الطوارئ الصحية لمنظمة الصحة العالمية، منظمة الصحة العالمية

المتحدثون:

- د. ستيلا تشونغونغ، مدير التأهب للأمن الصحي، منظمة الصحة العالمية
- د. كالسوم كوماريانى، مدير جودة الخدمات الصحية، وزارة الصحة، إندونيسيا.
- فيرجينيا هيرزيغ دي ستولينسكي، وحدة إدارة المخاطر الصحية، وزارة الصحة، غواتيمالا
- د. جيرالد روكينشاب، مدير الطوارئ الإقليمي، مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لأوروبا
- د. ماريا فان كيركوف، الرئيسة الفنية لفيروس كوفيد 19-، منظمة الصحة العالمية
- د. عماد أبو يقين، مدير إدارة الشؤون الفنية بالمستشفيات، وزارة الصحة، الأردن
- د. راي بينتيكوست الثالث، مدير الاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين (UIA) - مجموعة الصحة العامة
- د. إيريس بلوم، مسؤول التواصل بمنظمة الصحة العالمية، الاتحاد الدولي لجمعيات طلاب الطب
- د. ثريا دليل، مدير البرنامج الخاص للرعاية الصحية الأولية، منظمة الصحة العالمية

كشفت جائحة كوفيد19- -إلى جانب حالات الطوارئ المتزامنة- عن نقاط الضعف في أكثر النظم الصحية قوة. يجب أن تكون المرافق الصحية قادرة على الحفاظ على وظائفها بأقصى طاقة ممكنة أثناء حالات الطوارئ والكوارث الكبرى وبعدها مباشرة وذلك باعتبارها عنصرً حاسمًا في النظم الصحية، مما يضمن استمرارية تقديم خدمات الرعاية الصحية، ويقلل من الوفيات ومعدل انتشار الأمراض، لا سيما بين فئات السكان الأكثر عرضة للمخاطر.

في هذه الجلسة، عرض الخبراء في مختلف المناطق والدول تجربتهم بشأن التحديات التي يواجهونها والحلول المقترحة لها، وذلك لضمان تقديم الخدمات الصحية دون انقطاع أثناء حالات الطوارئ. تم التركيز على تحديد الممارسات الجيدة في تنفيذ النهج التشاركي الشامل للمجتمع في البيئات منخفضة الموارد، مثل كوكس بازار - بنغلاديش، وكيف يمكن لسلامة وقدرة المرافق الصحية على الصمود أن تساهم في الوقاية الشاملة، والتأهب، والاستجابة، والتعافي، وإعادة التأهيل. سلطت الدول الضوء على قيمة الإرشادات والأدوات الفنية لمنظمة الصحة العالمية، المنشورة في إطار مبادرة المستشفيات الآمنة، مثل مؤشر سلامة المستشفيات، ومجموعة أدوات المستشفيات الذكية، وقائمة مراجعة الاستعداد السريع للمستشفيات، والتي طُبقت على جائحة كوفيد19- وعدد من المخاطر الأخرى.

إن التركيز على وظيفة البنية التحتية للرعاية الصحية وقابليتها للتكيف وقدرتها على الصمود أمر ضروري عند مواجهة الأزمات: في إندونيسيا، تم تحويل دار ضيافة الرياضيين إلى مستشفى ميداني؛ وأنشئت مرافق صحية متعددة الأغراض في المناطق الحدودية لنيبال؛ كما بُني مصنع لإنتاج الغازات الطبية في مرافق الرعاية الصحية في بنغلاديش. أظهر التأثير الهائل لوفيات وحالات كوفيد19- بين العاملين الصحيين الدور الحاسم لمعدات الحماية الشخصية في حماية العاملين بمجال الرعاية الصحية من العدوى، وكذلك في التدريب الفعال متعدد التخصصات لموظفي المستشفى لزيادة القدرة على تلبية أولويات جائحة كوفيد19-.

قُدمت العديد من الأمثلة للمرافق الصحية الذكية 1 التي قللت من نفايات المستشفيات وانبعاثات الكربون. في سانت فنسنت وجزر غرينادين، بعد ثوران بركاني في عام 2020، استمر المستشفى في العمل وتوفير إمدادات المياه الطارئة للسكان المحليين. تسلط مثل هذه الأمثلة الضوء على الخطوات التي تُتخذ لتعزيز المرافق الصحية لتكون قادرة على مقاومة المخاطر والاستجابة لجميع أنواع حالات الطوارئ.

نتائج الجلسة

- يجب أن تكون مرافق الرعاية الصحية قادرة على الصمود، لتستمر في تقديم الرعاية في حالات الطوارئ المتعلقة بأي نوع من الأخطار. تستخدم البلدان إرشادات من منظمة الصحة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى لتحقيق ذلك.
- يجب إعطاء الأولوية دائمًا للقوى العاملة في مجال الرعاية الصحية؛ وهذا يشمل ضمان التوافر الكافي لمعدات الحماية الشخصية والتدريب على زيادة الطاقة الاستيعابية في حالات الكوارث.
- عززت الحلول المحلية، مثل إمدادات الغازات الطبية من المصادر المحلية، استمرارية الرعاية الصحية أثناء جائحة كوفيد 19-.
- أثناء فترة التعافي، تزداد الحاجة إلى حلول إدارة وتوفير الموارد، والحفاظ على مرافق الرعاية الصحية، وإعادة تحديد الأهداف من مرافق الرعاية الأولية، ومشاركة الإمدادات عبر شبكات المستشفيات.
- يجب تصميم مرافق الرعاية الصحية المستقبلية بحيث تؤدي وظيفتها على النحو الأمثل بينما تكون ذات تأثير ضئيل على البيئة
- أدت الجائحة إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى أنظمة صحية عامة جيدة التمويل، بما في ذلك مرافق الرعاية الصحية القادرة على الصمود، والتي تعتبر بالغة الأهمية لإنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ.

1 أي، المستشفيات ذات الهياكل المعززة التي يمكنها تحمل المخاطر الطبيعية

التنبؤ والعمل الاستباقي - وضع المجتمعات والإبداع في صميم عمليات التعلم والتبادل التعاونية

27 مايو 2:00 مساءً - 3:30 مساءً

المنسقون:

- كارا ديفونا سياهان، رئيس مركز التنبؤ Anticipation Hub
- رايموند زينغ، منسق التمويل الإقليمي القائم على التوقعات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ / مركز التنبؤ Anticipation Hub
- كاثرين جونز، قائد العمل المتوقع لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة الأغذية والزراعة
- ليديا كوميسكي، مستشار الشراكات والمشاركة المجتمعية، مركز التنبؤ Anticipation Hub

المتحدثون:

- رافي أكتر، متطوع في الهلال الأحمر البنغلاديشي، منطقة بوغورا، منطقة معرضة للفيضانات، بنغلاديش
- جميما ماينا، مسؤول بحوث المناخ، المركز الدولي للشؤون الإنسانية (ICHA)، جمعية الصليب الأحمر الكينية
- خورخي أرتياغا لوبيز، مدير المناطق الأساسية، الصليب الأحمر الإكوادوري
- لورنس أنتوني ديميليغ، مساعد مدير مراقبة الكوارث وتحليلها، مركز AHA
- كاتارينا خوتوفا، مسؤول سياسات البرنامج، برنامج الغذاء العالمي في نيبال
- آنا ديزون، منسق التحذير بالفلبين، Start Network
- أحمد أمديهون، دكتوراه، منسق برامج، إدارة مخاطر الكوارث، مركز التنبؤات المناخية والتطبيقات التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)
- بيبول نيوبان، مدير إدارة الكوارث، جمعية الصليب الأحمر النيبالي
- فاراي شونهاي، المسؤول التقني عن إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، Plan Zimbabwe
- ليزا روبنسون، رئيس قسم الاستشارات والسياسات، BBC Media Action
- ماتياس أملينج، مسؤول مكتب أول، وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية
- د. ثريا دليل، مدير البرنامج الخاص للرعاية الصحية الأولية، منظمة الصحة العالمية

هناك العديد من الكوارث التي يمكن التنبؤ بها حول العالم، كما أن الوسائل العلمية المستخدمة في هذا التنبؤ تتطور يومًا بعد يوم حتى أصبحت ذات موثوقية متزايدة، الأمر الذي يمكّن الجهات الفاعلة من اتخاذ الإجراءات وتحديد التمويل المطلوب للعمل قبل وقوع الكارثة. ضمت هذه الجلسة حوارًا إبداعيًا بين ممثلي المجتمع، والجهات الفاعلة الإنسانية، والحكومات، والشركاء العلميين لتحديد كيفية ضمان تطوير مناهج العمل الاستباقي بشكل مشترك مع الجهات الفاعلة المحلية، وتمكينهم وتلبية احتياجاتهم.

أولاً، دُعي المشاركون للقيام لتمثيل الإجراءات المبكرة للمجتمعات المعرضة للخطر. تضمنت الابتكارات طوافات للإخلاء وميكروفونات لنشر رسائل الإنذار المبكر، مع التأكيد على الحاجة إلى تعاون أصحاب المصلحة المتعددين لضمان ترجمة الإنذارات المبكرة إلى إجراءات استباقية. روت متطوعة في جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي في منطقة بوجورا المعرضة لخطر الفيضانات قصة ساعدت فيها أفراد المجتمع الأكثر عرضة للخطر على اتخاذ إجراءات مبكرة من خلال توفير المأوى وتوزيع الأموال. دعم الصليب الأحمر الإكوادوري تفعيل الإجراءات الاستباقية لمواجهة تساقط ارماد البركاني، حيث تمت مساعدة 1000 أسرة من خلال توفير أدوات حماية سبل العيش وحماية الأسرة. أظهر نشاط اختباري للإجراءات الاستباقية للجفاف في كينيا الحاجة إلى إشراك المجتمعات المحلية في العملية لضمان فهمهم للإجراءات الاستباقية.

في تمرين تفاعلي آخر، زُود المشاركون بإجراءات فردية وطُلب منهم تحديد ما إذا كانت إجراءات للحد من مخاطر الكوارث أو إجراءات استباقية أو إجراءات تركز على الاستجابة. أظهر التمرين أنه يمكن تنفيذ العديد من الإجراءات قبل التأثير أو بعده، ولكنها ستكون أكثر فعالية إذا طُبقت مبكرًا، على سبيل المثال، الإخلاء وتوزيع الأموال.

بحثت مناقشة ساخنة مع ممثلين من مركز AHA، ومركز التنبؤات المناخية والتطبيقات التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ICPAC)، ووزارة الخارجية الألمانية، وبرنامج الأغذية العالمي، وشبكة Start Network، والصليب الأحمر النيبالي، في كيفية تعميم العمل الاستباقي في النظم الحكومية. شملت الإنجازات الإيجابية اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن إدارة الكوارث، وبرنامج عمل الاستجابة للطوارئ، وإطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن العمل الاستباقي في إدارة الكوارث، وخارطة الطريق للعمل الاستباقي التي وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا. شدد المتحدثون على الحاجة إلى إشراك القيادة الحكومية، والبناء على أنشطة الحد من مخاطر الكوارث الحالية وأنشطة التنمية، وأهمية إشراك الحكومة المحلية والمجتمعات المحلية في للتأثير على السياسات الوطنية من القاعدة إلى القمة.

أخيرًا، دُعي المشاركون لمواصلة التبادل والتعاون في العمل الاستباقي من خلال مركز التنبؤ مع أكثر من 95 شريكًا، من خلال تسهيل الوصول إلى موارد التعلم، والانضمام إلى منصات الحوار ومجموعات العمل المعنية بالحماية، والنوع الاجتماعي والإدماج، ورصد الأرض، وغير ذلك.

نتائج الجلسة

- يجب أن تتعاون أنشطة العمل الاستباقي والحد من مخاطر الكوارث، إذ يجب الاستمرار في تطوير فهم مشترك للإجراءات الاستباقية، وتسهيل المناقشة النقدية حول بناء وربط الحد من مخاطر الكوارث، وأنشطة التنمية، والعمل الاستباقي لتعظيم التأثير على المجتمعات.
- تمكين المجتمعات والمشاركة في بناء أنشطة العمل الاستباقي مع المجتمعات المحلية: التعلم المستمر من المجتمعات والجهات الفاعلة المحلية والتفاعل معها وتمكينها في عمليات صنع القرار للتخطيط المشترك وتنفيذ وتقييم أنشطة العمل الاستباقي كجزء من نهج شامل لإدارة المخاطر.
- يعد تبادل الخبرات أمرًا بالغ الأهمية للتعلم وتوسيع نطاق العمل الاستباقي: الاستمرار في تبادل خبرات الممارسين بطريقة إبداعية، وتنفيذ الإجراءات الاستباقية وتوسيع نطاقها عبر مختلف المخاطر والمناطق المهمشة.
- توسيع المجتمع وبناء الشراكات: دُعي جميع الممارسين والعلماء وواضعي السياسات للاستفادة من مركز التنبؤ كمنصة للتواصل والتعاون والتوسع في العمل الاستباقي وتوسيع نطاق مجتمعات الحد من مخاطر الكوارث من خلال الأنشطة الممتعة، والتفاعلية، والجذابة.

إدارة تغير المناخ والمخاطر التكنولوجية فيما يتعلق بالمسطحات المائية العابرة للحدود

27 مايو 2022، 3:00 مساءً - 4:30 مساءً

المنسق:

- نيلز فلاندين، الرئيس المشارك لفريق العمل المعني بالمياه وتغير المناخ التابع لاتفاقية المياه التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، وزارة البنية التحتية وإدارة المياه، هولندا

المتحدثون:

- آرمين هايرابيتيان، الرئيس المشارك لمجموعة العمل الحكومية الدولية المعنية بالمنتدى الأوروبي لخارطة طريق للحد من مخاطر الكوارث 2021-2030، وزارة حالات الطوارئ، أرمينيا
- لازلو بالاتوني، منسق المنطقة ذات الأولوية (PAC)، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الدانوب، منطقة المخاطر البيئية ذات الأولوية
- باونتينج ساناكسونه، مدير قسم التخطيط، هيئة نهر ميكونغ
- بوب ألفا، مدير تخطيط الموارد المائية، هيئة الموارد المائية، غانا

لقد أصبح التكيف مع تغير المناخ، وإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية في المسطحات المائية العابرة للحدود، أمرًا بالغ الأهمية حيث أن تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة آخذة في الارتفاع في أعقاب تغير المناخ. هناك حاجة لاتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب، والاستجابة بشكل واضح للسياسات والحوكمة، أكثر من أي وقت مضى.

قدم العديد من المتحدثين خلال الفعالية الجانبية رؤى وفهمًا مطورًا لكيفية قيام الدول بدمج نهج المخاطر المتعددة في إدارة المسطحات المائية العابرة للحدود، وذلك لتحقيق أهداف الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. كما قُدمت أمثلة عن كيفية قيام الدول على الصعيد العالمي ببناء التعاون بين المؤسسات لتحسين الإدارة متعددة القطاعات ومتعددة المخاطر.

أولاً، قدم آرمين هايرابيتيان خارطة طريق المنتدى الأوروبي للحد من مخاطر الكوارث 2021-2030 كأداة سياسية رئيسية تنص على تعزيز الحوكمة متعددة المستويات والتعاون عبر الحدود. ثانيًا، سلط لازلو بالاتوني الضوء على استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الدانوب، وخصائص حوض نهر الدانوب ومجموعة عمل إدارة الكوارث التابعة له. ثالثًا، عرض باونتينج ساناكسونه كيفية دمج التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في التخطيط وتطوير حوض ميكونغ السفلي، ولا سيما في استراتيجية التكيف مع تغير المناخ في ميكونغ بالإضافة إلى خطة العمل. واسترعى الانتباه بشكل خاص إلى المشروع المشترك بشأن الفيضانات والجفاف بين كمبوديا وتايلاند. أخيرًا، سلط بوب ألفا الضوء على العديد من التحديات في التعدين والتلوث العرضي للمياه نتيجة لتزايد الظواهر المناخية المتطرفة في الأحواض الأربعة العابرة للحدود في غانا. وقدم معلومات عن العديد من المبادرات الإقليمية والعابرة للحدود لمواجهة هذه التحديات، بما في ذلك اللجنة الفنية المشتركة للإدارة المتكاملة للموارد المائية وسلطة حوض فولتا.

ناقش المتحدثون والمشاركون خلال عروضهم التقديمية ومناقشاتهم اللاحقة، كيفية دمج نهج المخاطر المتعددة في إدارة مخاطر الكوارث، بهدف الحد من فرص التعرض ومواطن الضعف، والتكيف مع تغير المناخ. كما سُلط الضوء على تنفيذ الأدوات القانونية والسياسية الحالية باعتبارها تدعم البلدان في تحقيق هذه الأهداف.

وخلص المتحدثون والمشاركون إلى أن تعزيز الفهم الصحيح للمخاطر، والسياسات المتماسكة، والحوكمة الشاملة والتعاونية، والتعاون متعدد المستويات بين جميع أصحاب المصلحة، كلها عوامل أساسية للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.

تتوفر المزيد من المعلومات في بيان صحفي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والذي يقدم اقتباسات رئيسية من مقدمي العروض التقديمية:
https:// unece.org/climate-change/news/unece and-partners-showcase-examples-integrated-governance-climate-and

نتائج الجلسة

- تعزيز فهم كيفية دمج نهج المخاطر المتعددة (المتعلقة بالمياه الطبيعية وكذلك الكوارث والمخاطر التكنولوجية، وتغير المناخ) في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وهياكل الحوكمة، لا سيما المنصات الوطنية ومنظمات الأحواض العابرة للحدود.
- التوعية بدور الاستراتيجيات الموضوعة لدول أحواض الأنهار أن تساعد البلدان في الاستجابة بشكل أفضل لتغير المناخ في سياق الأخطار التكنولوجية والمخاطر المتعلقة بالمياه.
- تقديم أمثلة حول كيفية تعزيز الحوكمة ووضع السياسات، ودعم ذلك من خلال تنفيذ الصكوك القانونية الدولية، لا سيما اتفاقية المياه والحوادث الصناعية.
- مناقشة دور إطار سنداي وخارطة طريق المنتدى الأوروبي للحد من مخاطر الكوارث 2021-2030 (EFDRR) في دفع وتشجيع المزيد من الإجراءات لتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر.
- تحديد وعرض التحديات والممارسات الجيدة في البلدان التي تطور آليات للتعاون عبر الحدود.
- تسليط الضوء على الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الحوكمة والتعاون عبر الحدود.

الجولات الميدانية

على شرف المؤتمر العالمي 2022 الذي عقد في نوسا دوا، بالي - إندونيسيا، دعت الحكومة المضيفة الموفدين والأسر المرافقة للمشاركة في برنامج رحلة ميدانية للحكومة المضيفة يوم السبت، 28 مايو 2022. صُمم البرنامج لإبراز تميز وتفرد وتنوع الثقافة والتراث الإندونيسي، بما في ذلك الأنشطة الثقافية، وورش العمل اليدوية، ودروس الموسيقى والرقص، والمناظر الطبيعية، والمعابد، والمنازل، فضلاً عن الضيافة البالينية. تعلم المشاركون في الرحلة الميدانية كيف يقوم سكان جزيرة بالي بحماية البيئة ومنع الكوارث البيئية.

04 الأيـــــام التحضيرية

المؤتمر الثالث للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة

الثلاثاء 24 مايو 2022

الوضع الراهن، والفجوات، والمضي قدما
الشبكات الرقمية وتقنيات الوصول إلى المجتمعات المعرضة للخطر 24 مايو، 09:00-09:40
المنظور المواضيعي: إبلاغ ونشر التحذيرات
09:00-09:40
نوسانتارا

مشاركة القطاعين العام والخاص في الإنذارات المبكرة
المنظور المواضيعي: كيفية الاستفادة بشكل أفضل من مساهمات القطاع الخاص في العناصر الأربعة لنظم الإنذار المبكر الشاملة والمتمحورة حول الناس
09: 40-10: 20
نوسانتارا

استراحة | 10:40 - 10:20

الوضع الراهن، والفجوات، والمضي قدما
المنظور المواضيعي: التأهب، والإجراءات المبكرة، والعمل الاستباقي من الزاوية الإنسانية
12:00-10:30
نوسانتارا

استراحة | 12:30 - 12:00

الابتكار: الجيل القادم من أنظمة الإنذار والتنبؤ
12:30 - 14:00
بوغان وأوركيد

عمليات التشاور التي تدعم تحويل الأقوال والتصريحات إلى إجراءات فعلية
12:30 - 14:00
نوسانتارا

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في نظام الإنذار المبكر الشامل الخاص بالكوارث الطبيعية المائية
12:30 - 14:00
ميدان

تحويل الفجوات والاحتياجات إلى خطة للمضي قدمًا
14:00 - 15:30
نوسانتارا

استراحة | 15:40 - 15:30

حوار رفيع المستوى: التعاون لتوسيع نطاق العمل
15: 40-16: 30
نوسانتارا

الجلسة الختامية
16:30 - 17:00
نوسانتارا

استراحة | 17:30 - 17:00

توظيف الفن لإلهام التغيير: توسيع نطاق أنظمة الإنذار المبكر الفعالة
17: 30-19: 00
نوسانتارا

استقبال طاقم العمل
19: 30-21: 30
فندق ويستن

الإثنين 23 مايو 2022

الجلسة الافتتاحية
08:45 - 9:15
نوسانتارا

الوضع الراهن فيما يتعلق بأنظمة الإنذار المبكر
تقييم ومراجعة منتصف المدة لإطار سينداي G |التقدم المحرز في الهدف
09: 15-11: 30
نوسانتارا

استراحة | 14:00 - 13:30

التنبؤات والعمل الاستباقي القائم على التأثير
بناء الشراكات خلال رحلة التنبؤات والعمل الاستباقي القائم على التأثير
12: 00-13: 30
ميدان

هل تعد أنظمة الإنذار المبكر الحالية فعالة؟
12: 00-13: 30
نوسانتارا

استراحة | 14:00 - 13:30

الوضع الراهن، والفجوات، والمضي قدما
المنظور المواضيعي: الحوكمة والإنذارات المبكرة الشاملة
14:00 - 15:40
نوسانتارا

استراحة | 15:50 - 15:40

الوضع الراهن، والفجوات، والمضي قدما
المنظور المواضيعي: أنظمة الإنذار المبكر المعززة بمعلومات المخاطر
15:50-17:00
نوسانتارا

استراحة | 17:45 - 17:00

ورشة عمل: دورة القمة لأنظمة الإنذار
17: 45-19: 15
ميدان

بروتوكول التنبيه المشترك (CAP)
17: 45-19: 15
بوغان وأوركيد

الاستقبال وجلسة للعروض البحثية
19: 15-20: 30
بهو نوسانتارا

انعقد المؤتمر الثالث للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة (MHEWC-III) في الفترة من 23 إلى 24 مايو، ونظمته الشبكة الدولية لأنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة (IN-MHEWS)، بالتعاون مع المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2022.

الإنذارات المبكرة بالمخاطر المتعددة

حضر أكثر من 750 شخصًا المؤتمر الثالث للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، والذي أتاح الفرصة الأولى لمناقشة دعوة أنطونيو غوتيريس -الأمين العام للأمم المتحدة- لتغطية أنظمة الإنذار المبكر كل شخص على هذا الكوكب في غضون خمس سنوات. كما كلف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بوضع خطة لتقديمها من خلال مفاوضات الأمم المتحدة المقبلة بشأن تغير المناخ، والمعروفة باسم مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ 2022 المنعقد في جمهورية مصر العربية في شهر نوفمبر.

وقالت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أمينة محمد محمد في الجلسة الختامية لمؤتمر الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة "نحن بحاجة إلى بذل المزيد، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر ضعفًا، لدمج مخاطر الكوارث في جميع جوانب الحياة، والبناء والاستثمار.

يجب أن تكون المجتمعات مجهزة للتكيف وقادرة على الصمود أمام المخاطر المتعددة وآثار تغير المناخ "

وعلى الرغم من الإنجازات المهمة في توسيع نطاق أنظمة الإنذار المبكر على الصعيد العالمي، لا تزال هناك فجوات كبيرة. لا يزال ثلث سكان العالم، وخاصة في البلدان الأقل نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، غير مشمولين بأنظمة الإنذار المبكر. تظهر الأرقام في أفريقيا بشكل أكثر وضوحا، إذ يفتقر 60 في المائة من الأشخاص إلى هذه التغطية، وهو أمر -ببساطة- غير مقبول. تقول السيدة أمينة: "يجب علينا تعزيز قوة التنبؤ للجميع وبناء قدرتهم على العمل الاستباقي".

نقاط العمل العشر

قيم المؤتمر الثالث للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة التقدم المحرز في تنفيذ إطار سينداي وحدد عددًا من الثغرات، والاحتياجات، والأولويات ذات الصلة:

1. منذ عام 2015، أبلغت 95 دولة من بين 120 دولة عن إحراز تقدم في تحقيق الهدف G من أهداف سينداي كما أشارت هذه الدول إلى امتلاكها أنظمة إنذار مبكر للأخطار المتعددة. ومع ذلك، أفاد أقل من نصف البلدان الأقل نمواً وثلث الدول الجزرية الصغيرة النامية بوجود نظام إنذار مبكر متعدد المخاطر.

2. تم التأكيد على مسؤولية الحكومات لضمان الوصول إلى أنظمة الإنذار المبكر المتمحورة حول الناس وتمكين العمل المبكر الاستباقي من خلال التنبؤ بالتأثيرات. يجب التركيز على آليات الحوكمة الشاملة والتعاون جنبًا إلى جنب مع دمج الإنذار المبكر في تخطيط الحد من مخاطر الكوارث واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ.

3. أشير عدة مرات إلى أهمية وجود بيانات كافية حول المخاطر، وفرص التعرض، ومواطن الضعف، والتأثيرات. تشير نسبة 53٪ من البلدان التي قدمت تقاريرها من خلال برنامج مراقب إطار سينداي إلى أنها لا تمتلك معلومات مفهومة وقابلة للاستخدام ومناسبة لغرض الحد من مخاطر الكوارث. يجب أن تتسم البيانات بسهولة إيجادها والوصول إليها، وقابليتها للتشغيل المتبادل وإعادة الاستخدام.

4. توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (ICT) فرصًا لتحسين وتكييف بيانات وخدمات الإنذار المبكر التي يمكن أن تسهل الإجراءات الوقائية والاستباقية. يلزم بذل مزيد من الجهود لزيادة الوعي بفوائد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وبروتوكول الإنذار المشترك للوصول إلى الفئات المعرضة للخطر من خلال أنواع متعددة من الرسائل وبأشكال مختلفة تقترن بالخطة الوطنية للاتصالات في حالات الطوارئ (NETP).

5. تسليط الضوء على ضرورة مشاركة القطاعين العام والخاص. كان هناك التزام قوي بالعمل مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات المحلية والشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الاجتماعية.

6. أشار المشاركون، ولا سيما من البلدان الأفريقية، إلى الافتقار إلى شبكات المراقبة القوية التي تدعم أنظمة الإنذار المبكر. يمكن للشبكة العالمية للرصد الأساسي (GBON) والنظم العالمية لرصد المحيطات (GOOS) زيادة تعزيز أنظمة المراقبة، بينما يهدف مرفق تمويل عمليات الرصد المنتظم إلى توفير الدعم التقني والمالي لاستدامة توليد البيانات وتبادلها.

7. أُعيد التأكيد على الحاجة المتزايدة باستمرار إلى نظم وإجراءات للإنذار المبكر والتي تكون فعالة وشاملة ومراعية للمنظور الجنساني، وضرورة تكرارها، وفقا لهدف "عدم ترك أحد خلف الركب".

8. تظل نظم الإنذار المبكر أكثر فعالية عندما تكون محلية ومتمحورة حول الناس. من الناحية المثالية، فإنها تدمج أنظمة المعرفة المحلية والأصلية وتتبنى مفاهيم المخاطر النظمية والحلول القائمة على الطبيعة.

9. إن التنمية والتعاون الإنساني الموجهين، والتمويل المستدام والمرن، أمران أساسيان لتعزيز نظم الإنذار المبكر.

10. هناك حاجة إلى أدوات تحليلية أفضل لتقديم أدلة على قيمة نظم الإنذار المبكر في الحد من الخسائر البشرية والاقتصادية وخسائر البنية التحتية من أجل تشجيع الاستثمار.

مبادرة أنظمة الإنذار المبكر والمخاطر المناخية

عُرضت الإنجازات المحققة في مواجهة التحديات المتعلقة بإنقاذ الأرواح والممتلكات وسبل العيش من خلال إمكانية زيادة الوصول إلى الإنذارات المبكرة بشأن الطقس ومعلومات المخاطر في أكثر من 44 من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية أثناء إصدار التقرير السنوي لمبادرة أنظمة المخاطر المناخية والإنذار المبكر (CREWS).

استثمر الصندوق الائتماني للمخاطر المناخية وأنظمة الإنذار المبكر أكثر من 75 مليون دولار أمريكي في مشاريع في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية - وقام بحشد 270 مليون دولار أمريكي إضافية من الأموال العامة الخاصة بشركاء التنمية الآخرين.

تنفذ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مشاريع ممولة عن طريق الصندوق الائتماني لنظم المخاطر المناخية والإنذار المبكر.

قال مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للعمل المناخي سيلوين هارت: "نحن بحاجة إلى زيادة الدعم لأولئك الموجودين على الخطوط الأمامية لأزمة المناخ".

" تحقق مبادرات مثل المخاطر المناخية وأنظمة الإنذار المبكر نتائج ملموسة لمن هم في أمس الحاجة إليها. واحد من كل ثلاثة أشخاص في الدول الجزرية الصغيرة النامية أو أقل البلدان نمواً وستة من كل عشرة أشخاص في إفريقيا لا تتوفر لديهم إمكانية الوصول إلى أنظمة الإنذار المبكر. ولذلك، علينا أن نتكاتف ونكثف جهودنا التعاونية أكثر من أي وقت.

الوفيات والخسائر الاقتصادية

سُلط الضوء على الحاجة إلى أنظمة الإنذار المبكر للأخطار المتعددة من خلال تقرير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في عام 2021 الذي أظهر حدوث كارثة متعلقة بالطقس أو المناخ أو المياه كل يوم -في المتوسط- على مدار الخمسين عامًا الماضية - مما أسفر عن مقتل 115 شخصًا وتسبب في خسائر يومية بقيمة 202 مليون دولار أمريكي.

زاد عدد الكوارث بخمسة أضعاف خلال فترة الخمسين سنة، وذلك يرجع إلى بتغير المناخ، والطقس الأكثر قسوة، وتطور وسائل الإبلاغ.

لكن بفضل تحسن الإنذارات المبكرة وإدارة الكوارث، انخفض عدد الوفيات بمقدار ثلاثة أضعاف تقريبًا.

وفقًا لأطلس الوفيات والخسائر الاقتصادية الصادرة عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (1970-2019)، أبلغ عن أكثر من 11،000 كارثة منسوبة إلى هذه المخاطر على مستوى العالم، مع ما يزيد قليلاً عن مليوني حالة وفاة وخسائر تقدر ب 3.64 تريليون دولار أمريكي.

المنتدى الثاني لأصحاب المصلحة

جمع المنتدى أصحاب المصلحة من جميع أطياف المجتمع حول العالم لتوفير مساحة تدعو إلى تبادل المعرفة عبر المناطق والمهن والتركيبات السكانية المختلفة، وتناول الممارسات الجيدة لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث.

كانت المشاركة في المنتدى مفتوحة لجميع الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية وأصحاب المصلحة الذين يحضرون المؤتمر العالمي 2022.

ركزت المناقشات على تعزيز التعاون والنهج الشاملة للمجتمع في تنفيذ إطار سينداي بالتوافق مع جميع الأطر الأخرى لجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 (على سبيل المثال، خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس، والأجندة الحضرية الجديدة).

برنامج المنتدى الثاني لأصحاب المصلحة

الإثنين 23 مايو 2022

حفل الافتتاح
مانجوبورا
13: 00-13: 40

التعافي الاجتماعي والاقتصادي وتعافي البنية التحتية من الكوارث: فرصة لمسار التنمية نحو مستقبل أكثر مراعاة للبيئة وأكثر قدرة على الصمود
مانجوبورا
13:40 - 14:40

استراحة 14:40 – 15:30

الاستجابة لتحديات التعافي في البيئة الحضرية الكركديه والفرانجيباني 16:00 - 17:00	التعافي الأخضر جاكرتا AB 16:00 - 17:00	معالجة التعافي اللازم للبنية التحتية مانجوبورا 15:30 - 17:00

استراحة 17:00 – 17:30

معالجة التأثير الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد 19- على مكاسب التنمية
مانجوبورا
17:30 - 18:30

جائحة كوفيد19- أولويات التعافي الشامل للمجتمع من أجل تعزيز النظام الصحي باتباع نهج إدارة المخاطر مانجوبورا 18:45 - 19:45	تلبية احتياجات التعافي للنساء والفتيات ذوات الإعاقة والفئات الأكثر ضعفًا الأخرى الكركديه والفرانجيباني 18:45 - 19:45	آليات تعزيز الحماية الاجتماعية والتعافي المحلي AB جاكرتا 18:45 - 19:45

الثلاثاء 24 مايو 2022

إعادة التفكير في نظام حوكمة التعافي: إلتخطيط الإلكتروني وإدارة التعافي من أحداث الكوارث والنزاعات المعقدة والمترابطة في عالم متحول بعد جائحة كوفيد19-
مانجوبورا
13:00-14:10

استكشاف التمويل الاستباقي لمعالجة احتياجات التعافي
مانجوبورا
15:20 – 14:20

استراحة 15:50 - 15:20

تقييم التعافي من الكوارث المعقدة والمترابطة - أحداث الصراع جاكرتا أب 15:50 - 16:50	تقييم التعافي من الكوارث المعقدة والمترابطة - أحداث الصراع جاكرتا أب 15:50 - 16:50	التخطيط للتعافي من الكوارث قبل وقوع الكارثة الكركديه والفرانجيباني 15:50 - 16:50

استراحة 16:50 – 17:20

الحفل الختامي
مانجوبورا
17:20 - 18:20

جلسة عامة
جلسة جانبية
الافتتاح / الختام

التوصيات الرئيسية

• تغير المناخ

- يمتلك مجتمع الحد من مخاطر الكوارث قدرًا هائلاً من الخبرة الفنية والمعلومات التي يمكن لها أن تدعم جهود مواجهة الخسائر والأضرار بما في ذلك شبكة سانتياغو للخسارة والأضرار (SNLD) ، وإحراز تقدم ملحوظ في هذا البند.
- يجب أن ننتهز الفرصة لمواءمة التقييم العالمي للتقدم المحرز في تغير المناخ مع تقييم استعراض منتصف المدة لإطار سينداي.
- من الممكن تطوير خطط الحد من مخاطر الكوارث من خلال دمج جهود وخطط التكيف وزيادة الاهتمام بالمخاطر المستقبلية وتعلم كيفية تطور المخاطر. لم يعد النظر إلى كوارث الماضي كافياً للتنبؤ بكوارث المستقبل. يمكن أن تساعد مشاركة البيانات الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ ومواءمتها في تحقيق ذلك.
- يجب علينا دعم اتساق السياسات المتعلقة ببناء القدرة على الصمود من خلال دمج عمليات السياسات المتعلقة بالمناخ ومخاطر الكوارث على المستوى الوطني - مواءمة دورات سياسات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع المناخ، وإيلاء مزيد من الاهتمام لتطور المخاطر والتخطيط المستقبلي.
- تبرز الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ الحاجة إلى تمويل المخاطر ونظم الإنذار المبكر. وضع استراتيجيات مستهدفة لتمويل الحد من مخاطر الكوارث ودمجها في استراتيجيات التمويل الوطنية والمحلية وجميع قرارات الاستثمار

• التمويل

- تعزيز وتشجيع الحوار بين العلماء وصانعي السياسات والممارسين على المستوى المحلي طوال دورة المخاطر، وذلك لتحقيق أهداف إطار سينداي.
- إنشاء آليات للتيسير والوساطة من أجل الاستخدام الأفضل للمعرفة العلمية المتاحة في سياقات مخاطر محددة، وتحديد الاحتياجات المعرفية.
- إنشاء بيئات تمكينية تسمح للعلماء في بداية حياتهم المهنية بلعب دور مركزي في خلق المعرفة ومشاركتها. نحن بحاجة إلى تمكين وتشجيع التعاون متعدد التخصصات بين المجتمع العلمي والمجتمعات المحلية لدعم الابتكار المشترك للحلول، والاستراتيجيات، والسياسات محددة السياق التي تعزز الحد من مخاطر الكوارث.

• التمويل

- حث المؤسسات المالية الدولية، وبنوك التنمية، والمؤسسات المالية الوطنية، من بين المؤسسات الأخرى، على مواءمة استراتيجياتها وعملياتها وأنشطتها مع إطار سينداي والاتفاقيات العالمية الرئيسية الأخرى.
- تطوير آليات مالية فعالة لدعم بناء القدرة على الصمود بقيادة محلية - تحتاج خطط التمويل أن تُصمم من قبل المجتمعات ومن أجل خدمة المجتمعات، كما تحتاج إلى آليات مؤسسية لتقديم الأموال على المستوى المحلي لتعزيز استجابتها لأولويات أصحاب المصلحة.
- الترويج لنهج "التفكير في القدرة على الصمود" في جميع الاستثمارات المالية.

• الحوكمة

- بناء عملية تبادل فعالة للمعلومات بين أصحاب المصلحة والحكومات على جميع المستويات. يجب أن تكون المعلومات سهلة المنال ومتاحة لجميع أصحاب المصلحة.
- يجب أن يكون لكل بلد منصات وطنية لإشراك الحكومة وأصحاب المصلحة في الحد من مخاطر الكوارث لكسر الانعزال.
- نحن بحاجة إلى آليات رسمية تعترف بجلب أصحاب المصلحة المختلفين للحوار والتعاون بهدف إشراك المجتمع بأسره.
- تحتاج النهج الشاملة إلى تآزر المجتمع بأكمله بما في ذلك المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية، والحكومة، كما تحتاج إلى آليات تعزيز القيادة وتخصيص الأدوار الرسمية، والموارد المالية وغير المالية المرتبطة بهذه الأدوار لأصحاب المصلحة المتعددين، بالإضافة إلى التخطيط الجماعي والمنسق للحد من مخاطر الكوارث.

النسخة الخامسة من المؤتمر العالمي لإعادة الإعمار (WRC5)

الثلاثاء 24 مايو 2022

جلسة استشارية حول النزوح 09:00 - 10:30 (RTC) قاعة	توسيع نطاق التنفيذ المحلي لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 09:00 - 10:30 (RTC) بوغان وأوركيد	تمويل الحد من مخاطر الكوارث - نهج بيئية واجتماعية وإدارية قادرة على الصمود 09:00 - 10:30 (IC, RTC) المعرض	سد الفجوة بين علوم وتكنولوجيا الحد من مخاطر الكوارث والممارسة الفعلية على المستويات المحلية (RTC) ميدان
استعراض منتصف المدة لإطار سينداي 11:00 - 12:30 (IC, RTC) المعرض	دمج الحد من مخاطر الكوارث في السياسة والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ 11:00 - 12:00 (RTC) بوغان وأوركيد	إدارة الكوارث - إشراك أصحاب المصلحة في الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث 11:00 - 12:00 (RTC) ميدان	

الغداء 12:30 - 14:00

تقرير الرسائل الرئيسية مرة أخرى من الجلسات الجانبية
14:00 - 15:00
(IC, RTC) المعرض

استراحة 15:00 - 15:30

ردود الأفعال حول الجلسات الفنوية ونهج إشراك المجتمع
15:30 - 16:30
(IC, RTC) المعرض

استراحة 16:30 – 17:00

الحفل الختامي
17:00 - 18:00
(IC, RTC) المعرض

الإثنين 23 مايو 2022

حفل الافتتاح
09:00 - 10:00
(IC, RTC) المعرض

الدروس المستفادة من جهود بناء القدرة على الصمود على مدار السنوات الثلاث الماضية
10:15 - 11:15
(IC, RTC) المعرض

خطط وفرص مستقبل التسويق عبر محركات البحث
11:30 - 12:30
(IC, RTC) المعرض

الغداء 12:30 - 14:00

جلسة فنوية المجتمعات 15:30 - 14:00 الكرديه والفرانجيباني	جلسة فنوية القطاع الخاص 14:00 - 15:30 AB غرفة جاكرتا	جلسة فنوية المرأة والتمييز الجنسي 14:00 - 15:30 باندونغ	جلسة فنوية ذوو الإعاقة 15:30 - 14:30 (IC, RTC) المعرض	جلسة فنوية المنظمات غير الحكومية 14:00 - 15:30 بوغان وأوركيد

استراحة 15:30 – 16:15

جلسة فنوية وسائل الإعلام 16:15 - 17:45 باندونغ	جلسة فنوية الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر 16:15 - 17:45 بوغان وأوركيد	جلسة فنوية الأطفال والشباب 16:15 - 17:45 المعرض

استراحة 17:45 – 18:00

فعالية مختلطة مع أصحاب المصلحة
18:00 - 19:15
المعرض

المشاركة في النقاش حول إعادة البناء من أجل مستقبل مستدام

عقدت النسخة الخامسة من المؤتمر العالمي لإعادة الإعمار (WRC5) في بالي، إندونيسيا 24-23، 2022 بالتزامن مع المنتدى العالمي السابع للحد من مخاطر الكوارث وجمعت موفدين يمثلون 160 دولة مع 1600 مشاركًا بشكل شخصي أو عبر الإنترنت من الحكومات الوطنية والمحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية من جميع أنحاء العالم. نظم المؤتمر بالاشتراك مع المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها التابع للبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث تحت مظلة المؤتمر الدولي للتعافي من الكوارث.

تناولت النسخة الخامسة من المؤتمر العالمي لإعادة الإعمار (WRC5) موضوع "إعادة البناء من أجل مستقبل مستدام: بناء القدرة على الصمود من خلال التعافي في عالم متحول من جائحة كوفيد19-" وتبادل الخبرات بشأن أبعاد القدرة على الصمود والاستدامة لعملية التعافي، بهدف تعزيز تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030. كما أشار المؤتمر إلى التغيرات الكبيرة في العالم نتيجة ظهور جائحة كوفيد19- والتي تسببت في عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً وحرماناً بما في ذوي الإعاقة، كما تهدد بالقضاء على مجهودات التنمية المبذولة على مدار عقود، وإخراج الآفاق العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 عن مسارها.

يواجه المجتمع الدولي الآن حقبة من التعددية والتعقيد غير المسبوق للأزمات بسبب الجائحة، والكوارث، وتغير المناخ، والتدهور البيئي السريع، والصراع المسلح، والتهجير القسري، والهجرة. استلزم هذا التعقيد -في سياق جائحة كوفيد-19- إعادة التفكير في كيفية تخطيط وتمويل وإدارة التعافي من أجل حماية المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، وبناء القدرة على الصمود والمساهمة في التنمية المستدامة.

بناءً على موضوعات المؤتمر، تمكن المشاركون في المؤتمر من: أ) تقييم الأساليب والمنهجيات والأدوات بالإضافة إلى أفضل الممارسات والتحديات الناشئة لتقدير ومعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية وتأثير جائحة كوفيد19- على خطة 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة ؛ ب) الدعوة إلى التزام وتكامل أكبر للتعافي الاجتماعي والاقتصادي والتخضير والبناء – العودة بشكل أفضل، والتعافي من الكوارث، وتخطيط التنمية على جميع المستويات؛ ج) مناقشة واقتراح أدوات وأنظمة مؤسسية للتخطيط والتمويل والإدارة بشكل أكثر فعالية وابتكارًا وتنسيقًا للتعافي من أحداث الكوارث والنزاعات المعقدة والمترابطة، بما في ذلك الأوبئة، والأخطار الطبيعية، والصدمات المناخية، والضغوط.

لقد عززت المشاورات حول مسألة التعافي من أجل مستقبل مستدام عزمنا على ما يلي:

- توظيف التعافي من الجائحة والكوارث والصراعات والتهديدات الأخرى كفرصة لإعادة ضبط مسار التنمية نحو مستقبل أكثر اخضرارًا وأكثر قدرة على الصمود

إن اتباع نهج شامل أكثر اهتمامًا بالبيئة، وأكثر قدرة على الصمود من شأنه أن يساعد في معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد19- وجهود التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، واستعادة الزخم بشأن الحد من الفقر وتعزيز الأمن البشري. يسعى هذا النهج المتكامل إلى تحقيق انتعاش ونمو أكثر استدامة وإنصافًا عن طريق: 1) تشجيع الاستثمارات في أنظمة الإنتاج والاستهلاك "الأكثر مراعاة للبيئة"؛ 2) دعم بناء القدرة على الصمود في مواجهة مجموعة متنوعة من الصدمات – الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو المناخية، أو الصحية؛ 3) النظر في الاستثمار في الإجراءات الاستباقية في الحالات الوقائية لدورة إدارة مخاطر الكوارث لتقليل تكاليف التعافي؛ 4) ضمان شمول خطة التعافي للجميع وعدم ترك أي فئة خلف الركب. تعتمد نتائج التعافي الناجحة على المدى الطويل على تخطيط، وتوقع، واستعداد الدول والمجتمعات للتعافي بما في ذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. يعد تطوير القدرات البشرية، والأدوات، والبيانات الأساسية، والأنظمة، والخطط، والتمويل المرتب مسبقًا، وترتيبات إدارة المخاطر قبل وقوع الكارثة أمرًا أساسيًا في إعادة البناء بشكل أقوى وأسرع وأكثر شمولاً.

- معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية وتأثير جائحة كوفيد19- على مكاسب التنمية "التي تحققت بعد جهود مضنية"

نظرًا لتأثير جائحة كوفيد19- بشكل مضاعف على الفئات الأكثر ضعفا مثل الأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين، واللاجئين، وتوسيعها لفجوة عدم المساواة، تزداد الحاجة إلى استجابة منظمة لتحقيق الاستقرار في الاقتصادات والمجتمعات، والسعي إلى تفادي المزيد من الضرر، وإرساء أسس التعافي المستدام، والعمل من أجل تحقيق نتائج طويلة الأجل من أجل تعزيز سلامة الإنسان.

- إعادة التفكير في نماذج حوكمة التعافي من أجل تخطيط وإدارة التعافي من أحداث الكوارث والنزاعات المعقدة والمترابطة بشكل أفضل في عالم ما بعد جائحة كوفيد19-

تتطلب معالجة تحديات التعافي في البيئات الحضرية نُهجًا تراعي الترابط بين النظم الحضرية، وتعقد مواطن الضعف واحتياجات فقراء الحضر، والاستفادة من المعرفة المحلية والتمويل المتنوع. تشمل الحلول المبتكرة للتعافي الحضري: التخطيط المسبق، والاستثمارات والبرامج المتوافقة مع خطط واستراتيجيات التنمية التي تزيد من الفوائد المشتركة للتنمية المستدامة وتغير المناخ والقدرة على الصمود على الصعيد المحلي. تشمل مناهج الحوكمة الرئيسية التي تحتاج إلى مراجعة: دور السلطات الوطنية لإدارة الكوارث في أزمة الصحة العامة؛ وتحديات التعافي من الأزمات المعقدة بما في ذلك قيود القدرات (البشرية، والمالية، والمؤسسية)؛ واستراتيجيات لبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات المستقبلية بطريقة تساعد على حل النزاع. حدد المشاركون المناهج المبتكرة والممارسات الجيدة التي تعالج هذه القضايا وقدموا أمثلة لنماذج الحوكمة المطورة لاعتمادها.

- تغيير سلوكنا وأفعالنا لبناء القدرة على الصمود من خلال التعافي وإعادة البناء من أجل مستقبل مستدام.

ندعو ونلتزم بتطبيق عملية تعافي تعزز القدرة على الصمود، والتي من شأنها أن تساعد في إعادة الإعمار بشكل أفضل، كما تضع القوة في أيدي الأشخاص المتضررين، وتنفذ تدابير مالية ومؤسسية وتقنية مرتبة مسبقًا على جميع المستويات، وتتبنى وتستكشف التقنيات والآليات الجديدة مثل الإجراءات الاستباقية وإعطاء الأولوية للنتائج المتوسطة إلى طويلة المدى مع الاعتراف بأن عملية التعافي تستغرق وقتًا طويلاً.

ندعو جميع واضعي السياسات إلى إنشاء أنظمة صحية تتضمن تدابير إدارة المخاطر المستدامة، وبنية تحتية صحية قادرة على الصمود، وتغطية صحية شاملة وتطبيق ذلك في جميع جهود التعافي لدعم جميع الفئات والتمتع بأعلى مستوى من الصحة.

- **نؤكد على الحاجة إلى حماية اجتماعية شاملة لجميع الفئات الأكثر ضعفًا لضمان توفير دخل آمن للحفاظ على المجتمعات المحلية أثناء الأزمة.** نسعى إلى تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية من خلال صياغة وتحديث سياسات الحماية الاجتماعية الوطنية، والانتقال نحو رقمنة العمليات، وإنشاء مؤسسات فعالة تقدم المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي لجميع المواطنين والمقيمين، واستكشاف الروابط مع التمويل الاستباقي.

- **نشجع التعاون القوي مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، واستخدام المعرفة المحلية في استعادة البنية التحتية الحيوية تماشيًا مع الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة.** يجب إعادة تصميم استراتيجيات استعادة البنية التحتية لمواجهة المخاطر، مع دمج استراتيجيات التعافي البديلة والطارئة، وتجنب التفكير المنعزل.

- **نسعى إلى تعاون جميع الحكومات، والشركاء، والوكالات لمراقبة برامج التعافي عن كثب للتأكد من استدامتها،** ومراعاتها للبيئة، وتوجيهها لأموال التعافي إلى مجالات مفيدة مثل الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، والوظائف الصديقة للبيئة، والحلول القائمة على الطبيعة، والمساهمة في جهود بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث وتغير المناخ، والتنمية المستدامة.

- **نسعى إلى تعزيز دور النساء كقائدات لجهود التعافي، واعتماد حوكمة واستراتيجيات وعمليات تعافي مراعية للنوع الاجتماعي لمعالجة الأبعاد الجنسانية للكوارث والصراع والهشاشة والتهديدات الأخرى مثل جائحة كوفيد19-؛** وذلك ضمان حقوق الإنسان واحتياجات وأولويات النساء والفتيات بكل تنوعهن من أجل تعافي شامل وواعي بالمخاطر. يشمل ذلك وضع النساء كقائدات في عمليات اتخاذ القرار بشأن التعافي، وتخصيص الموارد المالية والتقنية لتمكين المرأة من المشاركة الهادفة.

إن التعافي المستدام والقادر على الصمود لا يعد رفاهية؛ إنه ضرورة لمستقبل أفضل.

بالي، 24 مايو 2022

منتدى القادة المحليين

دعا منتدى القادة المحليين إلى مزيد من الدعم لآليات التعاون بين الأقران ، لدعم الحكومات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود.

كما دعا رؤساء البلديات وكبار المسؤولين المشاركين في مبادرة "تعزيز قدرة المدن على الصمود 2030" (MCR2030) في جميع أنحاء العالم إلى مزيد من الدعم الفني لتوسيع نطاق تنفيذ إطار سينداي على المستوى دون الوطني.

انعقد المنتدى تحت شعار "نحو مدن شاملة، وآمنة، ومستدامة، وقادرة على الصمود". ركز المنتدى على دور إطار سينداي في تعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، ولا سيما: الهدف 1 المعني بمشكلة الفقر، والهدف 3 المعني بالصحة والرفاه ، والهدف 11 المعني باستدامة المدن والمجتمعات، والهدف 13 المعني بجهود مكافحة تغير المناخ.

وسلط المنتدى الضوء على أربع مجالات ذات أولوية. أولاً، مشاركة أمثلة متنوعة توضح دور المدن كمحور للابتكار. وشمل ذلك أروجو – موزامبيق، حيث نجحت المدينة في تسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمخاطر، بالإضافة إلى جهود أوغندا في مراجعة الأطر المؤسسية لتعزيز إدارة المياه؛ واستخدام وسائل نقل وربط مبتكرة في مدينة ميديلين - كولومبيا.

ثانيًا، اعتبار التمويل أحد أهم الوسائل التي بإمكانها مضاعفة الجهود المبذولة. هناك حاجة ملحة لتطوير القدرة على فهم أنواع التمويل المناخي، وخيارات الوصول إليها، ودعم بناء القدرات لتمكين تطوير مشاريع قابلة للتمويل وجاذبة للاستثمار من شركاء التنمية.

ثالثًا ، أكد المنتدى على أهمية تعزيز الوعي بمخاطر الكوارث والتغيرات المناخية كنقطة البداية لجهود الحد من مخاطر الكوارث. يعد تعزيز القدرة على قياس المخاطر والنظر في كيفية إدراك المخاطر أمرًا أساسيًا.

ولتحقيق ذلك، يجب العمل على سد الفجوة بين الخبراء في هذا المجال والمواطنين العاديين. إن وجود نظام مطبق للإبلاغ عن المخاطر يعد أمرًا حيويًا. في الوقت نفسه ، يجب تقبل الطبيعة الديناميكية والمتغيرة للمخاطر.

تحتاج الحكومات المحلية إلى تعلم كيفية تأثير المخاطر على الفئات الأكثر ضعفاً لفهم وقياس قابلية التأثر بشكل أفضل. يُعد استخلاص هذه الدروس ودمجها في السياسة العامة خطوة كبيرة نحو بناء مدن قادرة على الصمود.

رابعًا ، تم التأكيد على أهمية تبادل آليات التعاون بين الأقران ومشاركة قصص النجاح. تعتبر القصص الجيدة (أي التي تركز على الناس) وذات المصداقية (أي المثبتة بالأدلة) التي ينقلها المشاركون الموثوقون وسيلة قوية للإلهام والتغيير.

قدمت بلدية صيدا في لبنان تجربتها في إدارة أزمة كوفيد19- كأحد الأمثلة الناجحة في المنتدى.

عرضت بعض المدن التي تقود جهود التنمية في مبادرة تعزيز قدرة المدن على الصمود 2030 كيفية توظيف الشراكات وآليات التعاون بين الأقران لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث. ضمت هذه المدن مانشستر، وإنتشون، وماتوسينهوس، ومكسيكو سيتي، وبوتينزا.

قالت كاثي أولدهام ، قائدة جهود تعزيز القدرة على الصمود في مانشستر: "لم يكن ليتحقق كل هذا التعاون ولم نكن لنتعلم هذه الدروس المستفادة دون الكرم المذهل للمدن المشاركة في مبادرة تعزيز قدرة المدن على الصمود 2030 ". "إن اعتبار مدينتنا مركزًا لجهود تعزيز القدرة على الصمود يعد فرصة للتعاون في التحديات الأكثر إلحاحًا في عصرنا."

قُدمت سلسلة من العروض التقديمية على غرار منصة IGNITE توصيات ودروس مستفادة حول الموضوعات التالية: أولاً ، تعزيز التنسيق الوطني والمحلي بشأن القدرة على مواجهة الكوارث (السيد سيدماسود حسيني ، رئيس بلدية مدينة همدان ، إيران) ؛ ثانيًا ، الحصول على التمويل (السيد فكري كريم ، رئيس فريق صندوق تنمية رأس المال التابع للأمم المتحدة (UNCDF) - برنامج Smart Green ASEAN City) ؛ وثالثاً ، شراكة القطاع الخاص (السيدة كازوكو كوري ، عمدة مدينة سينداي ، اليابان).

حثت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، مامي ميزوتوري ، الحكومات المحلية على مواصلة استثمار الوقت والموارد في فهم المخاطر التي تواجهها المدن ، حتى نتمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء القدرة على الصمود.

وقالت: "هذا هو السبب الذي دفع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث -بالتعاون مع شركائه- إلى إطلاق مبادرة "بناء قدرة المدن على الصمود 2030". كما سلطت السيدة مامي ميزوتوري الضوء على إطلاق بطاقة قياس القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث على الإنترنت الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث الطبيعية.

كما أتاح المنتدى فرصة الاحتفال بالعضو رقم 1000 في المبادرة - بلدية بانجشا البنجلاديشية.

وهنأت ميزوتوري القيادة المحلية على التزامها ، كما هنأت الدولة ككل على تبنيها للحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي.

إن مبادرة بناء قدرة المدن على الصمود - MCR2030 هي شبكة عالمية تضم أكثر من 1000 حكومة محلية تغطي أكثر من 360 مليون شخص.

الانتقال من المخاطر إلى القدرة على الصمود:

نحو تحقيق التنمية المستدامة للجميع في عالم متحولّ في ظل جائحة كوفيد 19

جميع الحقوق محفوظة© 2022 مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة:
globalplatform.undrr.org
undrr.org
preventionweb.net

تستضيفه حكومة إندونيسيا

يتم عقده وتنظيمه بواسطة

UNDRR
UN Office for Disaster Risk Reduction